الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

شارل ديغول ولقاء الإليزي

(1958-1961)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية 1830-1954

اعداد الطالبتين:

- معمري سعيدة
- صلاح نصيرة

اشراف الأستاذة:

- حياة سيدي صالح

السنة الجامعية: 2018-2019م/1440-1441هـ

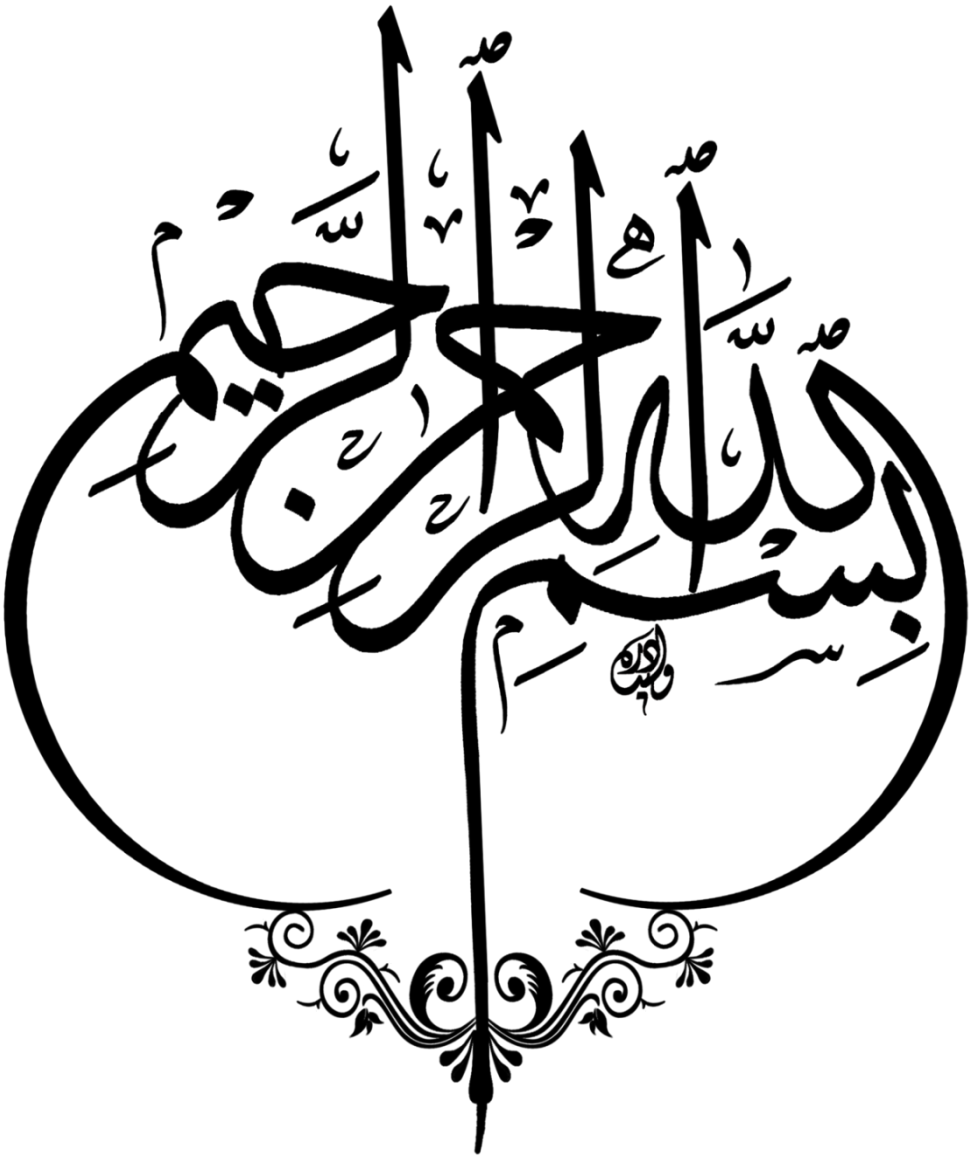
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان:

بداية واستنادا لقول الرسول الكريم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

يطيب لنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام لمن رافقتنا طوال فترة انجاز هذا العمل الأستاذة" حياة سيدي صالح " التي كانت الموجه والمصوب لأخطائنا وهفواتنا فبفضل الله ثم بفضلها أتممنا هذا العمل من مجرد فكرة الى مذكرة .

كما نتقدم بخالص الشكر لأسرة قسم التاريخ، وإلى الأساتذة الذين ساهموا في مساعدتنا ولم يبخلوا علينا لإنجاز هذا العمل، خاصة الأستاذ تونسي والأستاذ قوادري، وإلى جميع أساتذتنا الذين رافقونا طيلة مسارنا الجامعي.

ولا يفوتنا أن نتقدم بأطيب الشكر والامتنان إلى عمال وموظفي المكتبة الجامعية، خاصة كل من عيسى وناصر، وإلى موظفي مكتبة بلدية جليدة "عبد الحميد بن باديس".

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في اثراء هذا العمل.

هدفنا الوحيد من هذا العمل المتواضع هو أن نفيد ونستفيد.

" اللهم علمنا ما ينفعنا بما علمتنا وزدنا علما "

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل الى:

من قال فيهما المولى عزَ وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احسانا".

إلى من أبتغي رضاهما بعد الله تعالى والديا العزيزين امي نبع الحنان التي ربت وتعبت وعلمت خيرة بسكري أطال الله في عمرها، ووالدي عبد الرحمان صلاح سندي في الحياة والذي علمني مكارم الاخلاق حفظه الله ورعاه.

إلى ملاذي وملجئي وسندي اخوتي الذين لا أحصي لهم الفضل" بلقاسم، علي، معمر، وصغيرتي الاسرة قطر الندى ونهال" وإلى البراعم" عبد السلام، خديجة، شيراز".

إلى كل الأقارب "جدي، عمي، عمتي وأخوالي".

إلى صديقاتي ورفيقات دربي " سارة خدة، سعيدة، فلة، سارة قرابن، رتيبة، عائشة، مريم، صليحة، جازية، بختة، سعدة، زهرة"

إلى صديقتي وأختي معمري سعيدة شريكتي في العمل .

وإلى كل من قدم لنا يد العون والنصيحة من قريب أو من بعيد.

نصيرة

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أغلى وأثمن جوهرتين في الوجود

قرة عيني والدي العزيزين اللذان أوصى بهما المولى وقال فيهما عز وجل " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ".

إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي الى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد العون أمي فاطمة سعيدي حفظها الله تعالى ورعاها.

إلى الذي كان سندا ورباني على مكارم الاخلاق المثلى وقدوتي أبي محمد معمري أطال الله في عمره.

إلى سندي وقوتي بعد الله الى من اثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، والى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة اخوتي وأخواتي وبالأخص بن ميرة وعبد القادر وتوفيق، والى البراعم "ادم، يعقوب، عصام، معاذ، بلقاسم، رتاج".

إلى كل صديقاتي اللواتي جمعتني بهم الدراسة" سارة خدة، نصيرة، سارة قرابن، سهيلة، أميرة، كوثر، مليكة، لمياء، هاجر، ايمان، يسمينه".

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع

سعيدة.

مقدمة

إنَ تاريخ الجزائر في فترة الثورة التحريرية حافل بالأحداث والمستجدات التاريخية منها ما تم التعرض إليه بإسهاب ، ومنها لازال غامضا لم ينزع عنه اللثام لدراسة أسبابه ونتائجه ولازالت الكتابات الجزائرية شحيحة في حقها، ومن بين القضايا والأحداث التي سنحاول معالجتها ولو بالقليل في هذه الدراسة هو موضوع شارل ديغول ولقاء الإليزي ،هذا الأخير الذي اكتنفه الغموض، قلت فيه الكتابات الجزائرية وتحفظ عنه من عايش الفترة وبقي رهينة الكتابات والتصورات الفرنسية، ما ساعد في ديمومة الغموض في التفسير التاريخي للأحداث ومجرياته.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع شارل ديغول ولقاء الإليزي من المواضيع ذات الأهمية في تاريخ الثورة إلاّ أنّه لم يتم التطرق اليه بإسهاب في تفاصيله وأسبابه في الدراسات الأكاديمية، كون أنّ هذا اللقاء خلّف الكثير من الملابسات لم تكشف بعد وتحفظ عنها البعض الآخر عنها، ذلك لأنه ارتبط بلقاء جمع بين قادة الولاية الرابعة وأدهى جنرالات فرنسا "ديغول" الذي مارس سياسة شد العصا من الوسط في الجزائر، وأراد استغلال ضعف الداخل لضرب الثورة.

أهداف الموضوع:

- التعرف على مختلف السياسات والمشاريع التي اعتمدها ديغول في الجزائر.
- محاولة التعرف على أسباب اختيار ديغول للولاية الرابعة والتفاوض معها على غرار الولايات الأخرى.
- المساهمة ولو بجزء قليل في وضع هذه الدراسة للإفادة والاستفادة منها.

دوافع اختيار الموضوع:

1. الدوافع الذاتية:

– الميول الشخصي لدراسة تاريخ الثورة التحريرية، والتعرف على بعض المراحل الحاسمة التي عرفتها، ومنها الازمات التي شهدتها الثورة بعد معركة الجزائر 1957.

– الاطلاع على جانب مهم من الثورة خاصة فيما يخص قضية قادة الولاية الرابعة من خلال التعرف على أصحاب المبادرة، والظروف التي دفعتهم لذلك.

– محاولة دراسة هذه القضية من خلال ما توفر لدينا من مادة تاريخية خدمة للبحث العلمي.

– الرغبة في دراسة هذا الموضوع والتعرف على خبايا وأسباب المشاريع والمناورات الدَيغولية في الجزائر.

2. الدوافع الموضوعية:

– الدافع العلمي من خلال محاولة دراسة الموضوع بحيثياته وتفاصيله لإبراز أهميته، وفتح الآفاق للدراسات المستقبلية.

– محاولة تسليط الضوء على مرحلة حساسة من تاريخ الولاية، هذه المرحلة التي لازالت حقيقتها مبهمة.

الإشكالية:

هذا الموضوع أثار إشكالية لدراستها والتي صيغت على النحو التالي:

إذا كانت عودة ديغول الى الحكم أعادت معها سياسات اختلفت بعض الشيء عن سابقاتها وقبوله لطرح التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، هل كان لقاء الإليزي ضمن استراتيجية ديغول في استيعاب الثورة؟

وقد تفرع عن هذه الاشكالية جملة من الأسئلة الفرعية وهذا لتغطية جميع جوانب الدَراسة منها:

- ماهي الأسباب التي دفعت بديغول للعودة الى الحكم مرة أخرى؟
- ماهي الاستراتيجيات التي اتبعها للقضاء على الثورة؟
- هل كان لقاء الإليزي ضرورة حتمية أملتها الظروف أم كان مبادرة فردية؟
- ما مدى إسهام المخابرات الفرنسية في اختراق صفوف الولاية الرابعة؟
- وما مصير قيادة الولاية الرابعة بعد اللقاء؟

للإجابة على هذه الإشكالية وأسئلتها قصد دراسة هذا الموضوع وأحداثه وظروفه ارتأينا اعتمادا على التصميم المنهجي حسب ما توفر لدينا من مادة علمية، وقمنا بتقسيم خطة الموضوع الى مقدمة وثلاثة فصول، كل فصل يحتوي على مباحث وخاتمة كحوصلة للموضوع، ومجموعة من الملاحق من شأنها أن تدعم الموضوع المعالج.

احتوى **الفصل الأول** المعنون بديغول والثورة الجزائرية 1958-1960 ترجمة لشخصية ديغول ومسيرته وعودته إلى الحكم، إضافة إلى سياسته المتبعة في الجزائر من خلال مشاريعه السياسية والعسكرية، وردود الفعل منها.

أما **الفصل الثاني** الموسوم بلقاء الإليزي عرّجنا فيه إلى الظروف المحيطة بهذا اللقاء كما تناولنا الترتيبات السّرية التي سبقت اللقاء الرسمي، هذا اللقاء الذي تم بالقصر الرئاسي وجمع بين قادة الولاية الرابعة وديغول.

أما **الفصل الثالث** والأخير فقد حمل عنوان انعكاسات اللقاء على الثورة، عالجنا فيه انعكاسات اللقاء على الولاية الرابعة من خلال رد فعل الشهيد الجيلالي بونعامة بعد عودته

من اللقاء، وإعادة تنظيمه للولاية، كما تطرقنا فيه الى موقف الحكومة المؤقتة وإلى علاقة الولاية الثالثة بالإليزي إضافة الى الموقف الفرنسي من اللقاء.

وختمنا موضوعنا بخاتمة كانت بمثابة مجموعة من الاستنتاجات لما جاء في الفصول.

منهج الدراسة:

ولتأطير هذه الدراسة تأطيرا تاريخيا اعتمدنا على المنهج التاريخي، الذي يقوم على جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها ومقاربة نصوصها وسير الاحداث وكذا المنهج الوصفي من خلال وصف الاحداث التاريخية البارزة في مسار الثورة التحريرية حسب التسلسل الزمني الكرونولوجي حسب كل مرحلة واردة في التصميم المنهجي.

ككل دراسة لا يخلو البحث العلمي من بعض الصعوبات والعراقيل التي يمكن ان تصعب من سيرورة البحث نذكر منها:

– صعوبة التنقل من أجل الحصول على المادة العلمية التي تخدم البحث.

– وجود تناقضات بين المذكرات الشخصية في تناول القضية مما صعَب علينا عملية فهم الموضوع بشكل سليم.

المادة التوثيقية:

تنوعت المادة العلمية التي تناولت الدراسة من مذكرات شخصية ومصادر ومراجع ومقالات علمية واشرطة سمعية بصرية ومصادر أجنبية ورسائل جامعية وجرائد ومجلات كجريدة المجاهد ومجلة أول نوفمبر، كان من أهم هذه المادة:

– مذكرات الأمل–التجديد، لشارل ديغول الذي يعد الشخصية الرئيسية لدراستنا هذه، فقد خصص في هذه المذكرة حيزا للقضية الجزائرية، التي أخذنا منها بعض العناصر للاستشهاد بها.

– مذكرات لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، الذي تعرض فيها الى قضية الإليزي.

– مذكرات محمد صايكي ، شهادة ثائر من قلب الجزائر.

– محمد تقية بكتابيه، حرب التحرير في الولاية الرابعة و كتاب الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل.

– فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية.

- Yves courrier, les feux du d’espoir.

-Mohammed et Gilbert meynier , le FLN documents et histoire 1954-1962.

أما بالنسبة للمراجع نذكر البعض منها:

– رمضان بورغدة، ديغول والثورة الجزائرية.

– محمد عباس بكتابيه، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ثوار عظماء.

أما الرسائل الجامعية:

– جمال روافيس، قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية، العصفور الأزرق، حادثة الإليزي وشبكة جوسنون.

– ومذكرة مليكة عالم، دور الجيلالي بونعامة المدعو سي محمد في الثورة التحريرية1954–1962.

الفصل الأول:
شارل ديغول والثورة الجزائرية
(1960-1958)

المبحث الأول: ديغول والجمهورية الفرنسية الخامسة
المبحث الثاني: سياسة ديغول في الجزائر
المبحث الثالث: ردود الفعل من سياسة ديغول

إن عودة الجنرال ديغول إلى السلطة على إثر انقلاب 13 ماي 1958 على يد أوروبي الجزائر، بعد أن خيبت الحكومات الفرنسية المتوالية في سقوطها بفعل الثورة الجزائرية آمالهم في القضاء عليها لعدم استجابة الأساليب القمعية الزجرية، لهذا ما كان على ديغول سوى اتخاذ تدابير أخرى للحد من كابوس الثورة، فكان من اختياراته في عهد الجمهورية الخامسة تقديم بعض المشاريع الإصلاحية (السياسية، الاقتصادية الاجتماعية) علّها تثبت فعاليتها هذه المرة لتصفية الثورة.

المبحث الأول: ديغول والجمهورية الخامسة.

المطلب الأول: شخصية ديغول.

شارل ديغول رجل دولة فرنسي، من أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية الفرنسية في القرن 20[1]، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل[2]، بشمال فرنسا من عائلة ليبرالية مثقفة[3].

تزود شارل ديغول بمجموعة من القيم التي اكتسبها من والده، التحق ديغول في سنة 1908 بالصف الاعدادي بمدرسة سان سير العسكرية، المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي، ليرقّى في سنة 1913 إلى رتبة ملازم، ثم عمل كمدرس بهذه المدرسة[4].

جمع ديغول بين العمل السياسي والعسكري والفكري، فمنذ أن كان في الجندية شارك في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)[5]، قاد كتيبة على الجبهة البلجيكية في مواجهة

---

(1) عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)، تر، عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص171.

(2) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(1958- 1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة ، الجزائر، 2012، ص151.

(3) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2008، ص93.

(4) بورغدة، نفس المرجع السابق، ص 151.

(5) لزهر بديدة ، الحركة الديغولية في الجزائر(1940- 1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف ، محمد العربي الزبيري، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص20.

الألمان، وقد وقع أسير في أيديهم فحاول خمس مرات الفرار من المعتقلات الألمانية إلاَ أنَه فشل، ولم يطلق سراحه إلاّ بعد ابرام الحلفاء للهدنة مع ألمانيا في 11 نوفمبر 1918[1].

سنة 1920 شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية، وعين عضوا في قيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929_1931)[2]، وبعد عودته إلى فرنسا عين في السكريتارية العامة للدفاع الوطني، وبقي في هذا المنصب لمدة ست سنوات[3]، برز خلال الحرب العالمية الثانية كشخصية عسكرية ترقى خلالها إلى رتبة عقيد، وبعد سقوط فرنسا في يد الألمان وجّه ديغول نداء في 18 جوان 1940 إلى الشعب الفرنسي داعيا لاستمرار المقاومة ضد الاحتلال الألماني[4]وترأس حكومة فرنسا الحرّة، وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي أصبحت في جوان 1944 تسمى بالجمهورية الفرنسية الحرة[5].

وفي 1945 أصبح ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية واقترح مشروع دستور جديد[6] يرمي يرمي إلى تعزيز السلطة التنفيذية، وفي الفترة ما بين 1946 و1958 ابتعد ديغول عن السلطة وكرّس وقته في كتابة القسم الأول من مذكراتهMémoires de guerre[7]، وهذا ما ما جاء في مذكراته "...أنه منذ عام 1952 حتى عام1958 ظللت خلال ست سنوات منكبا على كتابة (مذكرات الحرب) دون أن أتدخل في الشؤون العامة..."[8]

---

[1] بورغدة، المرجع السابق، ص153.

[2] بلحاج ، المرجع السابق، ص93.

[3] مصمودي بن عزة، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف، معمر العايب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2016-2017، ص 42.

[4] عبد المجيد عمراني، جان بول ساتر والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، ص120.

[5] رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص255.

[6] هو الدستور الحالي لفرنسا الذي غالبا ما يشار إليه باسم دستور الجمهورية الخامسة، المؤرخ في 4أكتوبر1958، عدّل 24مرة، وتتوزع سلطة الدولة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويصدر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللوائح التي تسمى بالمراسيم، wipolex.wipo.int/7/5/2019/11،00/11،30

[7] بلحاج ،نفس المرجع السابق، ص ص 93،94.

[8] شارل ديغول، مذكرات الأمل (التجديد، الجهد)،(1958-1962)، تر، سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص23.

عاد الجنرال ديغول إلى الحكم بعد حركة 13 ماي 1958، بعد أن عاشت فرنسا لمدة أسابيع بدون حكومة[1]، وأنتخب رئيسا للحكومة الفرنسية في جانفي 1958، وأنهى بذلك عصر الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة[2]، وبعد تعيينه رئيسا لمجلس الوزراء في جوان 1958 مارس ديغول سياسة ادماج الجزائر بفرنسا بالموازاة مع تقوية محاربة المتمردين من خلال خطة شارل، وبالموازاة مع التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال مشروع قسنطينة كما قدم اقتراح تقرير المصير للشعب الجزائري في 16 سبتمبر 1959، وسلم الشجعان 23 أكتوبر 1958[3].

وفي سنة 1965 كاد ديغول أن يفقد حكمه على إثر الضربات الداخلية المتتالية، وفي سنة 1968 تمكن من احتواء تيار المعارضة ضده[4]، وسنة 1969 قرّر ديغول إجراء استفتاء شعبي حول مشروع انشاء المناطق، وتجديد مجلس الشيوخ، وأكد أنّه إذا رفض هذا المشروع فسينسحب فورا من السلطة، وهو ما حدث فعلا حيث رفض53% من الناخبين هذا المشروع، فقرر تقديم استقالته، وبعد ذلك تفرغ لكتابة مذكراته إلى أن وافته المنية في نوفمبر 1970م[5].

خلّف ديغول مؤلفات في التاريخ السياسي(le filde l'epée) الذي صدر في عام 1932، والاستراتجية العسكرية عام 1934، ومذكرات كتب قسما منها قبل عودته إلى السلطة (Mémoires de guerre)، والباقي بعد استقالته الأخيرة في 29 أفريل 1969 (Mémoires d'espoir)[6].

---

(1) المنظمة الولائية للمجاهدين لولاية الجزائر، الملتقى الوطني الثالث لتاريخ الثورة 1956-1958، تقرير الجزائر العاصمة، الصادر عن حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث11-13 ديسمبر 1985، ص18.

(2) بلحاج، المرجع السابق، ص94.

(3) بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص429.

(4) بلحاج ،نفس المرجع السابق، ص95.

(5) بورغدة، المرجع السابق، ص66.

(6) بلحاج ، نفس المرجع السابق، ص95.

المطلب الثاني: ضعف الجمهورية الرابعة.

تميزت الجمهورية الفرنسية الرابعة(أكتوبر 1946- سبتمبر 1958) بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي، واكثر ما شهدته من أزمات اشتدّ مع اندلاع حرب التحرير في الجزائر، فقد كانت ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية (أمريكا – بريطانيا- الاتحاد السوفياتي) ويرجع هذا الضعف لأسباب داخلية وأخرى خارجية نذكر منها:

1. الأسباب الداخلية:

طبيعة النظام السياسي الذي أقامه دستور الجمهورية الرابعة 1946، فقد كان أحد الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها سياسيا[1].

ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل في الجزائر، والذي بلغ عدده مع بداية 1959 ما يزيد عن نصف مليون جندي، السبب الذي انعكس سلبا على النفقات الموجهة للإصلاح الاجتماعي واصلاح أجهزة التعليم والبحث العلمي.

تكليف حرب الجزائر فرنسا خسائر مالية باهظة، والتي أخفت حقيقتها عن الشعب الفرنسي[2][3].

وقوع خلاف بين المظليين والمشاة ضد القيادة العامة للجيش[4]، إذ لم يكن يتحمل معنى القتال فحسب وإنّما أيضا قساوة القمع وشناعته[5].

---

[1] بلحاج، المرجع السابق، ص80.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، الدار العثمانية ، الجزائر، 2013، ص137.

[3] أخفت الحكومة الفرنسية مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر، وهذا ما ذكره ماناديس فرونس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر1957 "إن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيء، وكل ما يقال له هو أن الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا". أنظر، نفسه، ص137.

[4] علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص119.

[5] ديغول، المصدر السابق، ص21.

2.الأسباب الخارجية:

كانت سمعة فرنسا في الساحة الدولية خلال تلك الفترة قد وصلت إلى الحضيض[1]، أمام حلفائها الغربيين وخاصة أمريكا[2]، وخصومها الشرقيين (الصين، الاتحاد السوفياتي) الواعين بمواطن ضعفها.

ظهور قوى عظمى على الساحة الدولية حريصة على بسط هيمنتها على العالم وتنامي الحركات التحرّرية تحت قيادة نخب محلية مطلعة على تطورات العلاقات الدولية وعلى أفكار حقوق الشعوب وحرياتها، فلم تعد الحركات التحرّرية كما كانت في السابق تعتبرها من القوى التي لا تقهر، خاصة منذ هزيمة فرنسا في ديان بيان فو في 1954 بالفيتنام[3].

استطاعت الثورة الجزائرية التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة في الفاتح من نوفمبر 1954 أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها[4]، فالسياسات التي ستتبعها للتعامل معها والامكانيات الهائلة التي ستعبئها والاجراءات الوحشية التي اتخذتها كل هذه الوسائل لم تمكنها من استعادة زمام المبادرة على الساحة الجزائرية، فقد فوجئت فعلا بانطلاق الثورة التي لم تتوقعها[5]، وهذا ما عبّر عنه ديغول "....إن موضوع مصير الجزائر هو الذي أبرز ارتباك نظام الحكم، وقد ظلت حكومات باريس وهي متوالية بسرعة تتبع أسلوب المراوغة إلى أن نشبت الثورة...."[6].

من صيف 1954 إلى شهر أفريل 1958 شهدت فرنسا تعاقب عدة وزارات البعض منها لم يعمّر سوى بعضة أشهر، والبعض الأخر بضعة أيام فقط، وكثيرا ما تدوم الأزمة

---

(1) بلحاج ، المرجع السابق، ص82.

(2) كافي، المصدر السابق، ص119.

(3) بلحاج ، نفس المرجع السابق، ص83.

(4) قليل، المصدر السابق، ص137.

(5) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص264.

(6) ديغول، المصدر السابق، ص ص 20،21.

الوزارية أسابيع طويلة قبل أن تتشكل وزارة جديدة[1]، فقد تمكنت الثورة الجزائرية من اسقاط خمس حكومات فرنسية[2]، بدءا من الجمهورية الرابعة وظهرت فرنسا عاجزة عن تسيير دفة الحكم[3]، نتج عن عدم الاستقرار الوزاري تأكد الرأي العام في فرنسا وعند المستوطنين في الجزائر من عجز مؤسسات الجمهورية على مجابهة الوضع، وهي الوضعية التي استغلها المستوطنون والجيش وبعض السياسيين الطموحين لإعداد مؤامراتهم ضد هذه الجمهورية التي كادت أن توقع فرنسا في أتون حرب أهلية لا تعرف عاقبتها[4].

جاء أن جاك سوستيل[5] كان يدعوا بعد فشله الذريع، وأمام صمود الثورة وانتصار جيش التحرير الوطني إلى الملجأ الأخير والوحيد وهو عودة ديغول إلى الحكم الذي اعتبر المنقذ لشرف فرنسا[6].

المطلب الثالث: اعتلاء ديغول الحكم وقيام الجمهورية الخامسة.

1. حركة 13 ماي 1958:

أتاحت نهاية الجمهورية الرابعة للجنرال شارل ديغول فرصة ذهبية للعودة إلى سدة الحكم، بعد أن اضّطر للانسحاب مؤقتا عند نجاح ائتلاف الأحزاب في صائفة 1946، في إفشال مشروع الدستور الرئاسي الذي عرضه على الاستفتاء الشعبي يومئذ، وهنا تم اختيار

---

(1) قنان، المرجع السابق، ص 279.

(2) سقطت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة1958، بدءا من حكومة ماندیس فرانس جانفي 1956، ثم حكومة غي مولي1957، ثم جاء دور حكومة بورجيس مونري سبتمبر1957، ثم حكومة فليكس غيار التي علّقت مهامها في أفريل 1958، ليأتي دور حكومة فليملان في ماي 1958. أنظر، سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960-1961، دار الحكمة، الجزائر،2010، ص15.

(3) كافي ، المصدر السابق، ص119.

(4) قنان، نفس المرجع السابق، ص279.

(5) **جاك سوستيل**، ولد عام 1912 وهو خريج مدرسة المعلمين، تحصل على شهادات الدراسات في علم الفلسفة وتاريخ اللغات، شغل منصب مدير للمصالح الخاصة بالجزائر من 1943-1944، ثم وزيرا بالحكومات المؤقتة، ثم انتخب نائبا لغولي، وتولى بعد ذلك منصب حاكم عام للجزائر من 1955 الى جانفي 1956، ثم وزيرا للإعلام في 1958، يعتبر من الذين وافقوا على بقاء الجزائر فرنسية، عاش بالمنفى من ديسمبر1961-1968. أنظر، باتريك إفينو وآخرون، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر، بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص206.

(6) كافي ، نفس المصدر السابق، ص118.

القوة مرّة أخرى في حرب الجزائر باللجوء إلى الجنرال المنقذ ديغول، والاعتماد في ذلك على طريقة الانقلاب الزاحف إبتداءا من 13 ماي 1958[1].

انطلقت حركة 13 ماي 1958 بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر، شارك فيها الآلاف من المستوطنين الغاضبين، واتجهوا إلى ساحة قصر الحكومة وحملوا شعارات الجزائر فرنسية والتآخي بين الجزائريين والفرنسيين، هذا التآخي لم يكن في يوم من الأيام موجودا فوق التراب الجزائري، واحتلوا قصر الحكومة، مقر الوالي العام، وأعلنوا عن تأليف لجان الإنقاذ العام في كل مدينة[2]، هذه الأحداث قام بها المعمرون في الجزائر وتبناها الجيش الاستعماري، حيث انظم إلى هذه الحركة أكبر قادة الجيش في الجزائر، مثل الجنرال سلان[3] وماسو[4]، وأصبحوا يضغطون على البرلمان الفرنسي[5].

كان يقف وراء هذا الانقلاب جماعتين، ففي باريس كانت جماعة الديغوليين [6]، أما في مدينة الجزائر فكانت جماعة السبعة[7]، التي كان يحركها بيار لغيارد، رئيس اتحاد طلبة الجزائر (الأوروبيين) [8].

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 271 ،272.

[2] قليل، المصدر السابق، ص142.

[3] **الجنرال سالان**، من مواليد1899، عيّن قائدا أعلى للقوات الفرنسية في الشرق الأقصى، وفي 1956عين قائدا القوات الفرنسية بالجزائر، في 1959 عينه ديغول حاكما عسكريا لمدينة باريس، عاد إلى الجزائر على اثر التمرد الضباط. أنظر، المجاهد، ج4،ع95، 8 ماي 1961، ص 48.

[4] **الجنرال ماسو**، ولد 1908 عسكري فرنسي، قائد للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، شارك في تمرد 13ماي 1958، 1958، من المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر، ومن أنصار منظمة الجيش السري الفرنسي. أنظر، الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص332.

[5] تقرير الجزائر العاصمة، المصدر السابق، ص18.

[6] **الديغولين**، هم جماعة تتألف من أوليفيه غيشار، وشبان دالماس، وليون دالباك، وميشال دوبري، وجال سوستيل وهي التي مهدت السلطة للجنرال ديغول. أنظر، بورغدة، المرجع السابق، ص186.

[7] **جماعة السبعة**، كان يقودها بيار ليغارد، ومارطال، كرسبان، والدكتور لوفبر، أورتاز، غوتايه، باي، هذه الجماعة كانت كانت معادية للجنرال ديغول. أنظر، نفسه ، ص186.

[8] نفسه ، ص186.

2. أسباب حركة 13 ماي 1958:

إن سبب هذه الحركة يرجع بالدرجة الأولى إلى المستوطنين الأوروبيين، فمنذ اندلاع الثورة وهم ينادون حكومتهم بالقضاء عليها، خاصة بعدما أصبحت في مرحلة لا يمكن القضاء عليها بأي وسيلة من الوسائل، وثبت أن القمع والارهاب لا يفيد شيئا أمام شعب صمم تحرير أرضه[1].

شهد الاقتصاد الفرنسي كسادا وتقلصت المساحات الزراعية بسبب انعدام الأمن، ومن هذه المعطيات وغيرها نظر الأوروبيين إلى أوضاعهم التي تزداد سوءا، فقاموا بأحداث 13 ماي1958[2]، حمّلوا حكومتهم مسؤولية الوصول إلى هذا الضعف متهمين إيّاها بالفشل والتردد والضعف في مواجهة الثورة الجزائرية[3].

عجز الجمهورية الرابعة عن ادارة الصراع في الجزائر والذي أسفر عن سقوط عدة حكومات فرنسية في فترة زمنية قصيرة، مع تطور الثورة الجزائرية في هياكلها بما يلائم المرحلة، فقد نتج عن حرب الجزائر تدهورا كبيرا في معنويات الجيش الفرنسي وهو يرى الثورة الجزائرية تكبر وتتعاظم في كل يوم، هذه الثورة التي صورتها له الدعاية الفرنسية بأنها مجموعة من المخربين والخارجين عن القانون[4].

---

[1] تقرير الجزائر العاصمة، المصدر السابق، ص18.

[2] نفسه، ص 18.

[3] نفسه، ص 18.

[4] قليل، المصدر السابق، ص142.

3. نتائج حركة 13ماي 1958:

- خروج المستوطنين الأوروبيين في الجزائر في مظاهرات ساخطين عن نظام الحكم.

- أطاحت هذه الحركة بنظام الجمهورية الرابعة، وأعدّت لقيام جمهورية خامسة[1].

- عودة الجنرال ديغول إلى الحكم مرة أخرى بعد خمس سنوات من التقاعد السياسي على إثر الانسحاب الاختياري[2].

- رفض ديغول العودة إلى السلطة بواسطة انقلاب عسكري، أو أن يكون جنرال تمرد على السلطة الشرعية، ففرنسا بالنسبة له تستحق أحسن من هذا[3]، فيذكر أنه لم يتدخل بأي شكل بالاضطراب المحلي أو بالحركة العسكرية، ولم يكن له أي صلة بأي شخص في الجزائر أو بأي وزير بباريس.

- وصول ديغول إلى الحكم في جوان 1958 بعد الموافقة من الجمعية الوطنية، وقد عمدت الأحزاب في 30 ماي إلى تهيئة خضوعها إلى الأمر الواقع[4].

- رأى الفرنسيون أن عودة الجنرال ديغول إلى الحكم هو الملجأ الأخير لإنقاذ شرف فرنسا بعد الفشل الذريع أمام صمود الثورة[5]،وهنا أصدر ديغول بيان جاء فيه،" أنه مستعد لتولي سلطات الجمهورية الفرنسية"[6].

- كانت أحداث ماي 1958 بالنسبة للثورة الجزائرية فصلا جديدا أكثر عنفا وشراسة ومكرا ومراوغة، مع قدوم الجنرال ديغول[7].

---

(1) قليل، المصدر السابق، ص ص141، 142.

(2) عباس، المرجع السابق، ص673.

(3) بورغدة، المرجع السابق، ص187.

(4) ديغول، المصدر السابق، ص22.

(5) كافي، المصدر السابق، ص119.

(6) بلحاج، المرجع السابق، ص87.

(7) العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، الجزائر، 2007، ص87.

4. قيام الجمهورية الخامسة:

ما إن وصل الجنرال ديغول إلى السلطة حتى عمد إلى صياغة دستور على مقاسه يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة ويهمش دور البرلمان، وهو يفضل الحكم وحسم الأمور الكبرى، ويرى في الأحزاب السياسية عناصر تفرقة وتشتيت[1]، هذا الدستور الذي عرض على الناخبين في استفتاء 28 سبتمبر 1958، والذي أسس الجمهورية الخامسة بنظامها الرئاسي المعروف، كما أسس الاتحاد الفرنسي على صعيد المستعمرات الفرنسية[2].

بعد توليه الحكم في جوان 1958 سعي ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية، فلما وصل الى مدينة الجزائر استقبل باحتفالات من قبل المستوطنين والجيش الفرنسي العامل بالجزائر، فكانوا ينظرون اليه على انه المنقذ الذي سيضع حدا لهزائم فرنسا في الجزائر وفور وصوله شرع في توضيح سياسته التي رسمها مسبقا لحل القضية الجزائرية، حيث صرّح قائلا، " إننا كلنا فرنسيون كاملون يجمعنا قسم واحد وسنبرهن على ذلك في أجل لا يزيد عن ثلاثة أشهر... ويكون لعشرة ملايين من الجزائريين نفس الاعتبار الذي يمنح للأصوات الأخرى، سيكون لهم الحق في أن يعينوا وينتخبوا"[3].

جاء هذا التصريح بناء على حسابات وضعها ديغول بعدما أن وجد نفسه في مأزق حقيقي، فصرّح قائلا، " فات أوان التطور كما كنت أتصوره ومن المستحيل كسب الحرب أو وقفها "، وهذا بعد أن تمكنت الثورة من تعزيز مكانتها داخليا وخارجيا، وبعد أن أصبح التفاوض جاهزا بعد تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958[4].

---

[1] قليل، المصدر السابق، ص144.

[2] عباس، المرجع السابق، ص622.

[3] قليل، نفس المصدر السابق، ص148.

[4] عباس، نفس المرجع السابق، ص622.

المبحث الثاني: سياسة ديغول في الجزائر.

المطلب الأول: على الصعيد السياسي.

بعد عودة ديغول إلى الحكم في جوان 1958 على إثر حركة 13 ماي، هذه العودة التي حملت معها سياسات جديدة للقضية الجزائرية[1]، فقد شكلت عروض السلام التي تقدم بها الجنرال ديغول، بداية من خريف 1958 نقلة نوعية في تعاطي فرنسا مع الثورة الجزائرية، تميزت بها عن باقي سياسات الحكومات الفرنسية السابقة (1954- 1958) انتهت في أغلبها إلى التركيز على منطق المواجهة العسكرية، فكان على ديغول اتباع أساليب متنوعة ومختلفة عن سابقيه[2]، وقبل التحدث عن جملة المشاريع السياسية نعود لخطة ديغول السياسية، حيث يقسمها أحد المهتمين بتاريخ الثورة إلى مراحل ابتداءا من 1958، بإعلانه تنظيم استفتاء إلى تقرير المصير[3].

1. استفتاء 22 سبتمبر 1958:

بعد عودة ديغول إلى الحكم على أكتاف المتمردين، كان أول مشروع له هو تحضير دستور جديد، يحدد النظام الحكم الجمهوري المقبل، أي نظام الجمهورية الخامسة التي سوف يترأسها[4]، ظهرت سياسته بوضوح في صيف 1958 من خلال اجراء استفاء لحكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة يوم 28 سيبتمبر1958 [5]،أي اليوم الذي دعى فيه ديغول الشعب إلى استفاء حول الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة [6]، الذي جاء فيه تعديلات

---

[1]Pierre Vidal-Naquet , Les Crimes De L'armée Française Algérie 1954-1962, Ed la découverte et syros, paris,2001,P109.

[2]سيد علي أحمد مسعود ، **المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام (1951-1961)**، مجلة البحوث والدراسات، ع21، 2016، ص289.

[3] بن عزة، المرجع السابق، ص108.

[4]المجاهد ، ج1، ع28، 1958/08/28، ص394.

[5] sylvie thénault, histoire de la guerre d'indépendance algérienne, Ed elmaarifa, Alger, 2010, p165.

[6] وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص141.

جديدة تمثلت في سيادة الشعب، خضوع العسكريين للقادة المدنيين، احترام حقوق الجميع الأفراد، حرية تقرير المصير لجميع الشعوب...[1].

قامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك بنقل الجزائريين، بالقوة إلى مراكز الاقتراع واجبارهم على التصويت بنعم[2].

نظّم استفتاء 28 سبتمبر 1958 بالجزائر وأعطى النتائج العجيبة المعروفة لصالح المستوطنين الفرنسيين، وأصبح هذا الاستفتاء يمثل إحدى المغالطات التي تستعملها الديمقراطية الفرنسية في الجزائر منذ سنوات[3]، فقد حصل ديغول على التأييد المطلق وبالإيجاب على الدستور الجديد بـ 76% من مجموع الناخبين الفرنسيين، وفي انتخابات أعضاء البرلمان الجديد 30 نوفمبر 1958 حصل ديغول وحزبه على 189 مقعد، وبذلك أصبح الديغوليون يتمتعون بالأغلبية المطلقة في البرلمان الفرنسي، وفي شهر جانفي1958 نجح ديغول في الانتخابات الرئاسية، وعبر عن ذلك بقوله،"... بتاريخ 8جانفي توجهت إلى قصر الإليزي لأتولى مهام منصبي...كان حشود الشعب تناديني ليحيى ديغول"[4].

2. سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958:

شكلت دعوة ديغول الخاصة بسلم الشجعان أولى المبادرات السياسية التي أطلقها فيما يتعلق بالشأن الجزائري، وهو بذلك يبتعد شيئا فشيئا عن الانقلابيين الذين جاؤوا به إثر أحداث 13 ماي 1958[5]، وجاءت دعوته هذه خلال مؤتمر صحفي في 23أكتوبر1958[6]، إذ يذكر "...عندما اقترحت علنا في المؤتمر الصحفي الذي عقدته

---

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص434.

(2) وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص141.

(3) زدار فكوبيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر، فتحي سعيدي، ط خ، موفوم للنشر، ص429.

(4) بوحوش، نفس المرجع السابق، ص 434.

(5) أحمد مسعود، **المجلس الوطني للثورة**، ص 291.

(6) Jérôme hélie , les accords d'evian histoire de la paix patée en algérie ,Ed olivier orban ,1992, p16.

بتاريخ 23 أكتوبر 1958"عقد صلح الشجعان"، وقد أوضحت أنه يمكن الوصول إلى ذلك إما عن طريق ايقاف القتال محليا بين المتحاربين، وإما بموجب اتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة الخارجية..."[1].

كانت مبادرة ديغول هذه موجهة إلى عناصر جيش التحرير الوطني لالقاء السلاح وتسليم انفسهم الى اقرب مركز للجيش الفرنسي أو الشرطة[2] لترتيب الاجراءات المتعلقة بعملية انهاء المعارك، ومن ضمنها عودة أولئك الشجعان إلى أهلهم وذويهم، كما وجهت إلى قيادة الثورة بالخرج على أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط من أجل الذهاب إلى باريس والتباحث مع السلطات الفرنسية حول كيفية انهاء المعارك، وكان القصد من سلم الشجعان في المقام الأول زرع بذور الاحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير الوطني[3]، كما اعتمدت خطة "سلم الشجعان" على اتصالات مع قادة الولاية الرابعة من أجل عقد لقاء مع ديغول في جوان 1960 بقصر الإليزي[4].

3. مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959:

ظل الاستعمار يناور ويراوغ باستعماله أسلوب المزاوجة بين التفاوض واحباطه، وبين اظهار الرغبة في السلم والاستمرار في الحرب، ولكن أمام صمود الثورة ووحدة صفوفها كانت هي العامل الرئيسي في تحطيم كل الخطط الاستعمارية، إذ أن ديغول رأى أنه لا مناص من التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والتي حققت تلك التعبئة الضخمة داخليا وخارجيا[5].

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص71.

[2] أحمد مسعود، **المجلس الوطني للثورة**، ص 290.

[3] بلحاج، المرجع السابق، ص115.

[4] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص238.

[5] بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص137.

أعلن الجنرال ديغول خطابا ألقاه مساء 16 سبتمبر 1959 عن مبادرة حق تحقيق المصير[1]، واقترح فيه على الشعب الجزائري حرية الاختيار لمستقبل سياستهم، بما فيه الاستقلال عن فرنسا[2].

وقد طلب ديغول من الجزائريين الساكنين في 12 ولاية جزائرية أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، على أساس المساواة التامة، ويختاروا بين الانفصال عن فرنسا واقامة نظام فدرالي معها[3]، وجاء في تصريحه " .... رغم أنني كنت قررت الاعتراف لها بهذا الحق فسأتولى تنفيذه ضمن شروط معينة، منها أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه إلى الجزائريين بما تملكه من قوة، وباسم مبادئها ووفقا لمصالحها، ولا موجب لإرغامها على ذلك... إن عصر إدارة الأوربيين للأراضي قد اقتضى ...وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار، وإنه يجب علينا أن لا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر"[4].

ويضيف قائلا ".... وبتاريخ 16 سبتمبر 1959 أعلنت باسم فرنسا رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم "، وبتاريخ 10 نوفمبر أكد خلال مؤتمر صحفي الموقف الذي اتخذه وكرر العرض الذي سبق أن قدمه لزعماء الثورة، بالالتقاء مع الحكومة الفرنسية لتناقش معها في جو يسوده الأمن وشروط سياسية وعسكرية لإنهاء القتال[5].

الواقع أن تقرير المصير الذي اقترحه ديغول، يعني بصريح العبارة فرض الخيار بين ثلاثة أمور، الفرنسة أو المشاركة مع فرنسا (الإدماج)، أو الاستقلال، استبعد ديغول الخيار الأخير والفرنسة وأبقى على المشاركة، بحيث تكون للجزائريين حكومة صورية، تشارك فيها

---

(1) Benjamin Stora, Algérie Histoire Contemporaine, 1830-1988, Ed Casbah, Alger, 2004, P170.

(2) عمراني، المرجع السابق، ص ص 126، 127.

(3) بوحوش ، المرجع السابق، ص43.

(4) ديغول، المصدر السابق، ص ص 54، 55.

(5) نفسه، ص87.

فرنسا في المجلات التالية، الدفاع، العلاقات الخارجية، الاقتصاد، التعليم، علاوة على بقاء الصحراء فرنسية[1].

تلك هي الطبخة التي أعدها ديغول ليلهي بها الجماهير الجزائرية، آملا في أن تحدث صدمة نفسية لديها فتتخلى عن جبهة التحرير الوطني، وتتعلق بسراب تقرير المصير[2]،وعلى أن تبقى على اتصال دائم مع فرنسا، في الوقت نفسه كان ديغول يخطط لاقتناع الثوار بشروطه دون اللجوء إلى القيادة بالخارج، وهو ما أفرز فيما بعد قضية سي صالح[3].

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

1. مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958:

هو مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958[4]، شملت الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لفائدة بعض الجزائريين[5]، وذلك أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد، وسميت هذه الوعود بمشروع قسنطينة مذ ذلك الوقت، على أن تنفذ خلال خمس سنوات[6]، والهادف إلى التغيير الجذري للوضع الاقتصادي في الجزائر[7]، وينطوي على أعمال التنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن، فاتخذت الحكومة القرارات المقتضية، وفتحت الاعتمادات اللازمة في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[8].

---

(1) بن خدة، المصدر السابق، ص137.

(2) نفسه، ص137.

(3) حليلي بن شرقي، الولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف ،شاوش حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005 –2006، ص65.

(4) مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، كتب قومية، ج26، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص14.

(5) أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية، ص19.

(6) مسعود الجزائري، نفس المرجع السابق، ص16.

(7) عباس فرحات، تشريح حرب، تر، أحمد منور، ط خ، المسك، الجزائر، 1980، ص331.

(8) ديغول، المصدر السابق، ص71.

وقد أشرف على تنفيذه دولوفرييه[1]، ومن محتويات هذا المشروع الوعود الخمسة التي تضمنها خطاب ديغول المذكور هي:

1. توزيع 250000 هكتار من الأراضي على الفلاحين.
2. إحداث 400000 مركز جديد للعمال الجزائريين.
3. إيواء ثلثي الأطفال الجزائريين قبل انتهاء مدة السنوات الخمس في المدارس[2]، وهذا حسب تصريح ديغول"...وفي مجال التعليم، فإن ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة سيشمل ثلثي البنات والبنين"[3].
4. إدخال الجزائريين في الوظيف العمومي وهذا من خلال فتح ورشات للبناء وأشغال أخرى بقصد توظيف البطالين، ومنح قروض واسعة للجزائريين الموالين للاستعمار، بالإضافة إلى السماح لهم بحرية التنقل وذلك بإلغاء رخص المرور[4].
5. إحداث مراكز ضخمة في المناطق القريبة من مراكز الثورة يجمع فيها السكان بعد إجلائهم من الجبال، وتضمن لهم القيادة الفرنسية المؤونة والغذاء"[5].

دخل هذا المشروع حيز التطبيق منذ أكثر من عامين (حسب جريدة المجاهد) وأنفقت في نطاقه 600 مليار فرنك (قديم)، كما خصصت له سنة 1961 (400 مليار فرنك) كانت الأهداف الرسمية لهذا المشروع التي أعلنها هي:

1. ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة7.5%
2. تطوير الجزائر صناعيا، حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحديث[6].

---

(1) **دولوفرييه**، المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر، والمعروف عنه أستاذ اقتصاد بجامعة باريس. أنظر،" مسعود الجزائري، المرجع السابق، ص14.

(2) L'écho D'Alger, 47 année, samedi 04 octobre 1958.

(3) ديغول، المصدر السابق، ص71.

(4) مصطفى مراردة "ابن النوي"، مذكرات، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تح، مسعود فلوسي، دار الهدى الجزائر، 2009، ص144.

(5) المجاهد، ج2، ع36، 1959/2/6، ص38.

(6) المجاهد، ج4، ع 94، 1961/04/25، ص36.

3. القضاء تدريجيا على الفرق في المستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[1].

ويبقى الهدف الأساسي لهذا المشروع هو فصل السكان عن جبهة التحرير الوطني فعندما يقوم البرلمان بالعمل لا بالخطب فقط سيشعر السكان بأن وجود فرنسا هو في مصلحتهم، ويعتقد ديغول أن الفلاحين عندما يستطيعون أن يبنوا منازلهم ومدارسهم وعندما يجدون العمل ويلاحظون أم مستوى حياتهم قد تحسن، وعندما يلاحظون أن بلادهم قد أصبحت فيها الصناعة وباختصار عندما يرون الإخاء الفرنسي فإنهم سيفهمون وإزاء الحرب التي لا نهاية لها والتي تدعوهم إليها جبهة التحرير الوطني وسيتخلون عنها ويتمسكون بالسلم الفرنسية[2].

كما هدف أيضا هذا المشروع إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين، وهذا ما يفسر توجيه الاهتمامات كلها إلى سكان المدن، الذين يريد أن يجعل منهم من خلال مشروع قسنطينة طبقة متميزة تحكم جزائر الغد[3].

المطلب الثالث: على المستوى العسكري.

غداة قدوم ديغول إلى الحكم سنة 1958 كانت الثورة قد دخلت عامها الثالث، وقد مضى عليها ستة أشهر، في هذه المدة تزايد عدد المجاهدين من بضعة مئات في أوائل نوفمبر 1954 إلى مائة ألف مجاهد في عام 1958[4]، وقد قام ديغول ببعض الإجراءات من شأنها كبح جماح الثورة المسلحة ومضاعفة المجهود الحربي، وتطويره كما وكيفا[5]، بعد

---

(1) المجاهد، ج4، المصدر السابق، ص36.

(2) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، 2010، ص484.

(3) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص194.

(4) محمد ياحي، **الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة**، دراسات الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص22.

(5) Benjamin Stora, L'histoire De La Guerre D'Alger , 1954-1962 , Ed La Découverte, Paris, 1995, P53.

فشل تعزيزات القوات العسكرية في عهد كل من سوستيل ولاكوست[1] من الناحية العددية والتجهيزية[2].

قام ديغول برفع عدد الجيش الفرنسي في الجزائر من 500 ألف جندي إلى 700 ألف[3]، وفي سنة 1960 بلغ ما يزيد عن مليوني عسكري، ووزعت هذه القوات على 75 مقاطعة عسكرية[4]، أما في سنة 1961 تضخمت القوات الفرنسية وصارت كما يلي، الجيش البري 80000 جندي، الجيش الجوي 80000 جندي، الجيش البحري 40000 جندي، أما جنود الخدمات وأركان الحرب فبلغ 49000 جندي[5].

لتطبيق برنامج عسكري من أجل القضاء على الثورة، حددت القيادة العسكرية الفرنسية الإجراءات التالية وباشرت في تنفيذها:

- إنشاء فرق من الكموندوس[6] يعتمد الأسلوب والتاكتيك المتبع من لدن فرق جيش التحرير التحرير الوطني في الكمين والاختفاء داخل الغابات والجبال.
- إعطاء الأوامر للوحدات العسكرية الفرنسية ترابط فيها وتكون أكثر خفة وأكثر سرعة[7].
- القيام بعمليات ضخمة يكون هدفها هو إلقاء القبض على بعض قادة الثورة[8].

---

[1] **روبير لاكوست**، عين سنة 1956 وزيرا مقيما وحاكما عاما للجزائر، احتفظ بمنصبه إلى غاية 1958. أنظر، فرحات، المصدر السابق، ص199.

[2] الغالي غربي، **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث بالحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،، 1954 ، الجزائر، ص33.

[3] ياحي، المرجع السابق، ص23.

[4] غربي، نفس المرجع السابق، ص33.

[5] محمد صالح صديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005، ص121.

[6] **الكموندوس**، يوجد على مستوى المنطقة، ويتكون من حوالي 120 إلى 130 مجاهد، يتم اختيارهم من أحسن العناصر الموجودة في الكتائب. انظر، نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، إشراف، يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص96.

[7] غربي، نفس المرجع السابق، ص33.

[8] المجاهد، ج2، ع36،1959/02/6، ص38.

وما كادت سنة 1958 تنتهي حتى رأت حكومة باريس إيجاد استراتيجية عسكرية جديدة بإمكانها القضاء على الثورة، تمثلت في إنشاء الخطوط المكهربة[1]، أشهرها خط شال الذي جاء لتدعيم خط موريس[2]، حيث استفاد شال[3] كثيرا من تجربة موريس، وكان من المتشبثين بفكرة الجزائر فرنسية والدفاع عنها بالقمع العسكري كحل وحيد لمواجهة الثورة[4].

1. مخطط شال العسكري:

تعتبر الفترة التي جاءت بعد اعتلاء جنرال ديغول الحكم في صيف 1958 إلى الاستقلال من أخطر المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية، بحكم أن الرجل كان من المتحمسين لفكرة الجزائر فرنسية، وجاء لتطبيقها على أرض الواقع من خلال إسناد مهمة القضاء على الثورة للجنرال شال[5]، الذي عيّنه الجنرال ديغول في ديسمبر 1958 قائد

---

(1) **الخطوط المكهربة**، تعود فكرة إنشاء هذه الخطوط إلى الجنرال فانيكسام، قائد منطقة الشرق القسنطيني والتي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء الحرب الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا سنة 1954، لكن الفكرة بقيت في ذهنه ثم عاد إلى تطبيقها في الجزائر. انظر، عمر بلعريبي، **أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذجا**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع40، سبتمبر2018، جامعة بابل، العراق، ص47.

(2) **خط موريس**، سمي باسم أندري موريس، نسبة إلى صاحب الفكرة وهو وزير الدفاع الفرنسي الذي كان وراء إنجازه وتدعيمه سنة 1957، حيث تقدم بمشروع للبرلمان الفرنسي للشروع في بناء خط الأسلاك المكهرب بالحدود الغربية والشرقية، بعد أن أصبحت تونس والمغرب قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية. أنظر، محمد قنطاري، **سدود الاسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر ص102.

(3) **موريس شال**، من مواليد 1905، من المعدين لعمليات العدوان على قناة السويس1956، وفي ماي 1958 كان يحتل يحتل منصب قائد أركان حرب القوات المسلحة في باريس، وفي جويلية 1958 دعاه الجنرال ديغول وأعاده إلى مهامه، وفي ديسمبر من نفس العام وضعه مكان سلان على رأس القيادة العامة بالجزائر، صاحب مخطط شال المعروف باسمه. أنظر، المجاهد ج4، ع 95، 1961/04/25 ، ص 48.

(4) جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية(1957–1962)، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص84.

(5) عبد المالك بوعريوة، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف، شاوش حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص128.

أركان الحرب، وقد وعد حكومة فرنسا بإنهاء الثورة الجزائرية في مدة أقصاها ستة أشهر، والقضاء على الثوار لذلك وضع برنامجا خاصا عرف بمخطط شال[1].

قدم شال مخططه يوم 27 فيفري 1959، وتمت المصادقة عليه من طرف ديغول[2] فبمجرد أن تسلم شال منصبه أخذ ينتقل في الجزائر طولا وعرضا ليكون منها فكرة شاملة وكان ديغول قد وعده قبل المجيء إلى الجزائر أنه سيوفر كل ما يحتاج إليه من وسائل التي من شأنها أن تساعده على وضع حد لهذه الحرب، وكان برنامج شال يحرص على جمع القوات العسكرية للهجوم بها على مواقع جيش التحرير ويكون ذلك على موقع بعد موقع، وبعدما ينتهي من تطهير منطقة من المناطق ينتقل الهجوم إلى مناطق مجاورة، وهكذا حتى يقضي على قوة جيش التحرير الموزعة بين الولايات[3].

وكانت استراتيجية شال ترتكز على استعمال كل الوسائل القوية وبصفة مكثفة وهذا من خلال:

- غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة وإقامة المناطق المحرمة، والمراكز العسكرية وزرع الألغام بشكل منتظم.
- إلزام الفرق العسكرية الفرنسية على الحركة المستمرة ضد جيش التحرير.
- تكليف سلاح الطيران 40 ألف عسكري وألف طائرة بالمراقبة المستمرة والمتابعة السريعة.
- زرع مراكز المراقبة بكامل التراب الوطني وإقامة المحتشدات.
- احتلال المناطق التي يتم تمشيطها من المجاهدين لمدة طويلة للتأكد من إبادة رجال جيش التحرير[4].

---

[1] عبد القادر ماجن، **عمليات شال بالولاية الرابعة**، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 87، نوفمبر 1987م، ص44.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي للملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث ووقائع الثورة التحريرية، الولاية الرابعة، 1959-1962، ج1، ص9.

[3] ياحي، المرجع السابق، ص24.

[4] نفسه، ص26.

اعتمد شال لتنفيذ مخططه هذا على أبراج المراقبة التي بنيت على المرتفعات الواقعة قرب الخطين لمراقبة الممرات في النهار، كما بنيت ثكنات ومراكز عسكرية قرب الحدود وجهزت بالمدافع طويلة المدى من أعيرة 105، 120، 155 مم، وعززت أجهزة الرقابة برادارات محمولة على شاحنات تعمل بالأشعة البنفسجية[1]، وبما أن شال هو مخطط هذا الهجوم وبحكم انتمائه إلى القوات الجوية فقد استعمل الطيران بصورة مكثفة مشكلا بذلك غطاء جويا كاملا، وقد استعملت كل الأصناف في تشكيل الأسراب، منها طائرات المطاردة والمقنبلة والاستكشافية، والجديد في هذا الهجوم هو استعمال طائرات الهيلوكوبتر التي تعد السلاح المضاد لحروب التحرير، وفعلا إن الجبال البعيدة التي لا تصلها السيارات ويتجنبها الرجال فإن طائرات الهيلوكوبتر لعبت دورا جد هام فيها، إضافة إلى دور البحرية في السواحل[2].

بالإضافة إلى العمليات التمشيطية التي استعمل فيها شال جميع القوات البحرية والبرية والجوية، اعتمد أيضا على الأسلحة المحضورة كقنابل النبالم [3].

2, أهم العمليات العسكرية لمخطط شال:

أطلقت مختلف الأسماء المثيرة على العمليات التي تدخل في إطار مخطط شال منها[4]، عملية كوروا في ماي –جوان 1959 وعملية سغال في جويلية_ أوت 1960بالولاية الرابعة، أما الولاية الثالثة فقد شهدت عملية جيمال في شهر جويلية إلى غاية بداية سنة 1960، وعملية الأحجار الكريمة بالولاية الثانية[5].

---

[1] بورغدة، المرجع السابق، ص277.

[2] التقرير السياسي، المصدر السابق، ص14.

[3] شريط سمعي بصري، الكتيبة الحمدانية، صادر عن وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 16 فيفري 2015،.

[4] التقرير السياسي ، نفس المصدر السابق، ص09.

[5] Mohammed Taguia, l'Algérie En Guerre, O.P.U. Alger, 2009, P P 335,336.

حاول الفرنسيون من خلال إقامة الخطوط الشائكة المكهربة منع مجاهدي جيش التحرير الوطني من اجتياز الحدود للتزود بالأسلحة، وقد دارت معارك كبيرة على طول الحدود[1] .

ومن نتائج هذا الخط أن هذه الأسلاك أصبحت مصيدة حقيقية لأرواح جنود جيش التحرير الوطني، الذين كانوا يعبرونها لتسريب السلاح، وضمان التواصل بين الثوار في الداخل والخارج، فقد كانت له انعكاسات خطيرة على قدرات الوحدات العسكرية في الداخل بعد أن عجزت قوافل السلاح القادمة من تونس عن اختراق هذا السد، وتكبدت خسائر فادحة سواء نتيجة انفجار الألغام أو تدخل القوات الفرنسية والتي تقوم بحراسة هذه السدود، وهنا تقدم ديغول برسالة شكر إلى شال يهنئه فيها على نجاح عملياته العسكرية، ومن آثار هذا الخط اختناق المناطق ومنع الإمداد عنها، وصعبت عملية الدعم في الداخل[2]، وتكدس السلاح في تونس والمغرب وليبيا ومصر الذي كان المجاهدون في أمس الحاجة إليه، وقد استشهد الآلاف من المجاهدين وهم يحاولون عبور هذين الخطين المكهربين[3].

3. الأسلاك الشائكة المكهربة للخطين:

لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخدام الأسلاك الشائكة[4]، بعد أن أثبتت هذه الأخيرة نجعتها في الحروب، غير أن هذه المرة كانت أكثر تطورا حيث أقدمت على دراسة معمقة وتكنولوجيا عالية سخرت لها مختلف الإمكانيات المادية والبشرية[5]، ما يزيد عن نصف مليون جندي فرنسي على الحدود الجزائرية مدعمة بأحدث الأسلحة الدفاعية والهجومية برا وبحرا وجوا، وإقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة المتنوعة ومناطق الألغام لعدة أشرطة ومسافات عريضة ما بين كلم واحد إلى 90 كلم في عمق التراب

---

(1) Mahfoud kddach, et l'aloérie se libéra 1954-1962, Ed ennadjh, alger, 2010,p 151.

(2) بن عزة، المرجع السابق، ص ص 78-79.

(3) الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين (1929-1962)، منشورات ANEP، 2008، ص219.

(4) بلعربي، المرجع السابق، ص49.

(5) قنطاري، المرجع السابق، ص67.

الوطني، حسب ظروف وطبيعة كل جهة من الوطن من رمال البحر إلى رمال الصحراء على بعد 1700 كلم.

كما عملت على إقامة وتعزيز المراكز العسكرية وأبراج المراقبة للتصدي لهجومات المجاهدين، أي ما يزيد عن 400 مركز وقواعد وأبراج مراقبة على الجبهة الغربية للحدود الجزائرية المغربية في عمق 90 كلم، وأكثر من 300 منها على الجبهة الشرقية الجزائرية التونسية في عمق 50 كلم، بالإضافة إلى الجبهات الأخرى للحدود الجزائرية الليبية والمالية والنيجيرية والموريتانية والصحراء الغربية... [1].

وهكذا أصبحت مناطق الحدود الجزائرية والمغربية والتونسية إلى عمق 50 كلم فأكثر مناطق محرمة وأرض محروقة خالية من السكان المدنيين، واجتمعت فيها القوات الفرنسية بجيوشها[2].

4. أهداف الأسلاك الشائكة:

عمدت السلطات الفرنسية إلى إنشاء الخطوط المكهربة بهدف حماية السكة الحديدية الممتدة على طول بعض الحدود، التي من خلالها يتم تنقيل بعض الأسلحة[3].

وظفت السلطات الفرنسية الجانب السيكولوجي للحد من معنويات جيش التحرير الوطني، ومحاصرة الثورة من الداخل والخارج، والاعتراف بضعفها للتصدي لتلك الأسلاك الجهنمية مستخدمين في ذلك كافة الوسائل الإعلامية والدعايات التي خصّصت حملة واسعة النطاق قصد التضخيم والترهيب للخطين[4].

---

[1] **الأسلاك الشائكة**، هي شبكة من الأسلاك الشائكة المتكونة من الموانع الاصطناعية، تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على أربع أو خمس صفوف متصلة بأسلاك شائكة معدنية، وتنصب هذه الأخيرة على مسافة 50، 60 م أمام المواقع المنشأة، وتدعم الشبكة بأشواك وألغام مضادة للأشخاص، للمنع من اجتيازها. أنظر، الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة ، الجزائر، 2010، ص126.

[2] قنطاري، المرجع السابق، ص ص 67، 68.

[3] بلعربي، المرجع السابق، ص49.

[4] سعيداني، نفس المصدر السابق، ص148.

كان هدف هذه الأسلاك هو العزل وتكسير البنية الفكرية والثقافية الجزائريين، وكانت لهذه الخطوط تأثيرات خطيرة على جيش التحرير، حيث كانت عمليات اجتياز كتائب المجاهدين تكلف تضحيات كبيرة بشرية ومادية من الأسلحة وذخيرتها الحربية لوحدات الداخل من المجاهدين، تبقى بين أروقة الموت أو أشلاء معلقة فوق أو بين الأسلاك الشائكة، أو أجسام محروقة مفحمة على خطوط الأسلاك الكهربائية بـ6000 فولت[1].

[1] قنطاري، المرجع السابق، ص68.

المبحث الثالث: ردود الفعل من سياسة ديغول.

المطلب الأول: رد الفعل الجزائري.

إن سياسة ديغول في الجزائر اعتمدت بالأساس على كسب الوقت حتى يستطيع في الوقت المناسب أن يتفاوض مع جبهة التحرير الوطني في الظروف التي تلائمه، وهو لم يعلن أبدا أنه سيتفاوض مع الجبهة، ولكن في نيته أنه سيحاول التفاهم معها على أن تقبل شروطه، وهي الشخصية الجزائرية في النطاق الفرنسي[1]، غير أن إصرار وتضحيات الجزائريين ومقاومتهم مكنتهم من إحباط المناورات الكثيرة التي استهدفت تمزيق وحدة البلاد وشعبها[2].

1. رد الفعل عن استفتاء 28 سبتمبر 1958:

كانت معركة الاستفتاء معركة سياسية كبيرة، استعد لها الفرنسيون عسكريا وسياسيا كان الهدف منها هو جمع الجزائريين بالقوة وإظهارهم في مظهر من الرضى بالاستفتاء، وكانت جيش التحرير الوطني قد استعد بدوره لمواجهة العدو وفي هذه المعركة، فعبأ المناضلين ووزّعت تعليمات خاصة إلى جميع المسؤولين لينسقوا أعمالهم وأصدرت نشرات خاصة بـ 13 ماي بالجنرال ديغول ومجازر 8 ماي 1945، التي حدثت في عهده وأفسدت جميع خطط الجيش الفرنسي الذي كان مقسما إلى فرق لحراسة الصناديق، ورغم أن العدو أجرى استفتاء قبل الموعد الذي حدده إلا أن الثورة أحرزت انتصارات سياسية وعسكرية هامة وخرجت من هذه الحملة بنتيجة ازداد فيها الشعب الجزائري نضجا ووعيا[3]، وقد عارضت جبهة التحرير الوطني كل انتخاب مهما كانت طبيعته من المفروض سوف يجري تحت سيطرة القانون الفرنسي[4].

---

[1] شريط سمعي بصري، المرجع السابق، ص483

[2] Ahmed Taleb- Ibrahimi, Mémoires D'un Algérien, Reves Et Epreuves (1932-1965), Tom 1, Ed Casbah, Alger, 2006, P131.

[3] المجاهد، ج2، ع40، 1959/04/16، ص96.

[4] شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، تر، كابوية عبد الرحمان، ط خ، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص382.

2. رد الفعل عن سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958:

كانت هذه المناورة تقتضي التفاوض على الاستسلام مع جيش التحرير الوطني أساسا لكن دون سد الباب أمام الحكومة المؤقتة، طبعا لم ترد الحكومة حديثة التأسيس بغير الرفض على أوهام الجانب الفرنسي، الذي لم ييأس مع ذلك وظل يداول تجسيد مناورته طيلة 20 شهرا[1]، لكن في ظل سياسة فرق تسد التي كانت مراوغة من ديغول أراد من خلالها جر قادة الداخل للتفاوض.

3. رد الفعل عن تقرير المصير 16 سبتمبر 1959:

لم يكن ديغول يقصد بتقرير المصير تطبيق معنه المتداول، ولكنه كان يريد أن يجعل منه حجة ينفي بها الطابع الحربي في الجزائر[2]، فجاء رد فرحات عباس[3] عليه بأنه نسي أن الشعب الجزائري قد رفض الإدماج بكل أشكاله وهو في أشد حالات ضعفه، فكيف يقبله اليوم وثورته في عامها الرابع، فقال، "أفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين"[4]، فراحت الحكومة المؤقتة تحدد موقفها في بيان تصحح فيه الأخطاء وتضع النقاط على الحروف، وهو ما جاء في 28 سبتمبر 1959[5]:

- إن كل التفاصيل والجزئيات التي ذكرها التصريح تنافي حق تقرير المصير ولا تحقق رغبة الجزائريين.

---

(1) عباس، المرجع السابق، ص 568.

(2) المجاهد، ج4، ع92، 27/03/1961 ، ص10.

(3) **فرحات عباس**، من مواليد 1899، ترأس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين 1926، في 1943 قدم البيان الجزائري للإدارة الفرنسية، وفي سنة 1946 أسس الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، لينظم بعدها إلى جبهة التحرير الوطني 1956. أنظر، عبد الحفيظ بو عبد الله، فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف، يوسف مناصرية، كلية العلوم والإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص26، أنظر أيضا، Benjamin stora, ferhat abbass une autre algérie, Ed casbah , alger , p p18,19.

(4) محمد أمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق وصورة نادرة تنشر لأول مرة، دار المدني، الجزائر، 2008، ص230.

(5) المجاهد، نفس المصدر السابق، ص10.

– الرفض التام على كل ما يدعيه ديغول من تقسيم الجزائر، ومن إدعائه بأن الجزائر لا تملك دولة أصلا[1].

– الحكومة المؤقتة تعارض بشدة سياسة فرنسا التي تدعي بأن لها الحق في استغلال البترول والغاز الطبيعي في صحراء الجزائر[2].

4. رد الفعل عن مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958:

كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت مشروع قسنطينة باعتباره فخا سياسيا فرنسيا بقناع اقتصادي واجتماعي[3]، وقد جاء تحليل بنية هذا المشروع في جريدة المجاهد على أنه سياسة تفقير ومحاولة خنق الثورة الفلاحية، لأن القضاء على التخلف بالجزائر يحتم إجراء إصلاح زراعي، والمشروع لم ينص على إصلاح زراعي كوسيلة ناجعة لرفع المستوى المعاشي عند الجزائريين، فالتفسير الحقيقي لهذا المشروع أنه كان يقوم على اتجاه سياسي معين واضح، والذي يتأكد من خلال نسبة أموال المشروع الموزعة على مختلف الميادين خلال خمس سنوات، فالصناعة كانت تأخذ 85%، بينما لا ينال الميدان الزراعي سوى 18%[4].

بعبارة أخرى إن مشروع قسنطينة لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا، لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية تجعل الجماهير الفلاحية هي صاحبة القول الفاصل في تحديد مسار البلاد[5].

5. رد الفعل عن خط شال والأسلاك الشائكة:

اعتبر خط شال من أكبر الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في محاصرة وتطويق الثورة التحريرية، مستعملا في ذلك أحدث الوسائل والتقنيات الموجودة آنذاك[6]، فاعتقد الجنرال ديغول أن تحقيق النصر العسكري على الثورة أصبح وشيكا، وتعزز هذا الاعتقاد لما كان

---

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح مع ركب ثورة التحرير، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص662، 663.

(2) عمراني، المرجع السابق، ص128.

(3) بورغدة، المرجع السابق، ص398.

(4) المجاهد، ج4، ع94،1961/04/25، ص36.

(5) أزغيدي، المرجع السابق، ص194.

(6) سعيداني، المصدر السابق، ص122.

يصله من تقارير عسكرية من الجزائر، تفيد أن قوات شال أصبحت قاب قوسين من تحقيق الهدف، غير أن في زيارته للجزائر في أوت 1959 اكتشف أن التقارير شيء والواقع شيء آخر، فرأى بأم عينه فشل هذه الدعاءات وأن جيش التحرير الوطني ما زال قوة تحسب لها ألف حساب[1].

الحقيقة إن قيادة الجيش كانت على علم بإنشاء خطي شال وموريس، وكانت تتابع الموضوع خطوة بخطوة، فقامت بدراسة الخطين دراسة دقيقة للتمكن من اجتيازهما [2]، وحتى تبين للجميع أن الجزائر ليست فسيفساء من الأعراق المتناحرة و المتربصة ببعضها البعض، بحيث جاهد كل من في الأوراس والونشريس وجرجرة، فتكونت فيالق في كل ولايات الجزائر، كتائب الحدود، وقد اعتمدت في ذلك على[3]:

– تعزيز شبكة الاتصالات والأخبار وسط المدنيين، وحتى داخل الثكنات الفرنسية والمعتقلات والسجون وتزويد الثورة بالمعلومات والحقائق، أي تحقيق التعبئة الشاملة التي تجلت على شكل إضرابات ومظاهرات لتأييد الثورة.

– وفيما يخص الأسلاك الشائكة، فإن الثورة جابهتها من خلال تطوير مخططاتها العسكرية وتكوين تقنيين مختصين، وتقسيم بعض الوحدات إلى مجموعات قليلة العدد سهلة التنقل، أسندت إليها بعض العمليات الخاطفة، مع تطوير حرب العصابات، إذ تذكر تقارير الولاية الرابعة أن الفترة ما بين 1959 إلى 1962 أعادت لجيش التحرير زمام القتال وأن تدمير الأسلاك الشائكة والهاتف والكهرباء، وقطع الإمدادات عن الجيش الفرنسي، أصبح من استراتيجية العمل عند قادة الثورة[4].

بالرغم من غلق الحدود بهذه الأسلاك، فإن جيش التحرير الوطني ظل على ارتباط بالحكومة المؤقتة بالخارج، وكانت الإمدادات العسكرية تصله أحيانا عبر منافذ حدودية

---

[1] قليل، المصدر السابق، ص393.

[2] سعيداني، المصدر السابق، ص122.

[3] محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن معانات شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة، كرونولوجيا جزئية وثائق أساسية، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص167.

[4] قنطاري، المرجع السابق، ص 151.

معينة[1]، وبالرغم من خطورة هذه الأسلاك إلا أن الجيش الوطني، ورغم الخسائر الجسيمة في الأرواح قد استمر دائما في عبوره[2].

المطلب الثاني: رد الفعل الفرنسي.

لم يكن لدى الشعب الفرنسي عندما رحّب بالجمهورية الخامسة نوايا خفية، وكان المهم هو إنشاء نظام يحترم الحريات ويكون قادرا على العمل وتحمل المسؤوليات، ولقد لقي ديغول تأييد واسع لما أعيد إلى الحكم، حيث أجاب 17 مليون ونصف من السكان بكلمة نعم لدستور الجمهورية الخامسة، مقابل 4 ملايين ونصف بكلمة لا أي أكثرية 79% من الناخبين[3].

إن مبادرة سلم الشجعان 1958 التي أطلقها ديغول، تحمس لها جنرالات الجزائر وعلى رأسهم شال، ظن منهم أن نجاحها سيكسبهم الاعتراف بالفضل في تغلبهم المزعوم على جيش التحرير الوطني، ولذلك أخذت مختلف الأجهزة في بث سمومها بغرض نشر الفوضى وزرع دواعي الظنون وعوامل التفرقة في صفوف المجاهدين[4].

كانت كلمة تقرير المصير التي أدلى بها ديغول في 16 سبتمبر 1959، بالنسبة للمعمرين عبارة عن قنبلة انفجرت، جاءت أولى ردود أفعالهم عنيفة خاصة من اختيار "الانفصال" واعتبروه إهانة لموتى وكرامة فرنسا، وبدأوا يتهيؤون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن الجزائر فرنسية، وقادوا بوادر التمرد على أعلى المستويات[5]، ففي 22 جانفي 1960 وتحت قيادة الجنرال ماسو أقاموا حواجز في شوارع الجزائر واحتلوا الجامعة المركزية

---

(1) قنطاري، المرجع السابق، ص151.

(2) محمد لمقامي، مذكرات ضابط من وزارة التسليح والاتصالات العامة (رجال الخفاء)، تر، علي راسب، المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، 2010، ص143.

(3) ديغول، المصدر السابق، ص41.

(4) بن عمر، المصدر السابق، ص238.

(5) إلياس نايت، الوضع السياسي للجزائر، 1960-1961، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م2، ع3، جانفي 2014، ص172.

معبرين عن رفضهم لمبدأ حق تقرير المصير[1]، وجاء رد فعل الطبقة السياسية المؤيدة للأقلية الأوروبية بالجزائر إنشاء تجمع الجزائر فرنسية[2].

وفي 22 أفريل 1961 حدثت محاولة انقلاب وتمرد عسكري في الجزائر على سياسة ديغول، قاده مجموعة من العسكريون هم:

- رؤول سالان.
- والجنرال أندري ماري زيلر[3].
- الجنرال موريس شال.
- والجنرال إيدموند جوهو[4].

وذلك بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين في جهات مختلفة[5].هذا الانقلاب أسفر عن ميلاد المنظمة العسكرية السرية[6] الفرنسية[7].

وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي تعهد ديغول أمام الرأي العام الفرنسي وأوروبي الجزائر، بأن سنة 1959 ستكون سنة تهدئة شاملة لحرب الجزائر، لذلك اتخذ إجراءات مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي كان الهدف منها استمالة بعض الفئات الجزائرية غير

---

(1) الزبيري، المرجع السابق، ص266.

(2) دحمان التواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1961-1962، مؤسسة كوش كار للنشر والتوزيع، 2008، ص98.

(3) **الجنرال زيلر**، من مواليد 1898، قائد أركان حرب الجيوش البرية في 1955، مؤيد لسياسة الإدماج. انظر، المجاهد، ج4، ع95، 1961/05/08، ص48.

(4) **إيدموند جوهو**، عينه ديغول في 1958 قائد أعلى لسلاح الطيران، وفي 1960 مفتشا عاما وهو رئيس شرفي لجمعية التجمع الوطني للفرنسيين المهاجرين من الجزائر. انظر، المجاهد، نفسه، ص 48.

(5) عمراني، المرجع السابق، ص ص 131،132.

(6) **المنظمة العسكرية السرية**، برز اسم هذه المنظمة (O.A.S) على مسرح الأحداث الفرنسية وبشكل سافر وخطير بعد انقلاب شهر أفريل 1961، ضد الجنرال ديغول، ومنذ ذلك الحدث امتد نشاط المنظمة إلى جميع أنحاء فرنسا وخارج حدودها، إلى البلدان المجاورة، بالإضافة إلى نشاطها الأساسي في الجزائر، كان يدعمها عناصر من الرأسمالية الفرنسية والحركات اليهودية بفرنسا والجزائر. انظر، الحاج مسعود جديد(سيد علي)، مذكرات شهيد لم يمت، تق، مراد أوزناجي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص131.

(7) محمد بن اسماعيلي، من بطولات الشعب الجزائري، مجموعة قصص من واقع ثورة نوفمبر1954، مطبعة الكاهنة، الجزائر، ص143.

أن هذا المشروع لقي معارضة شديدة من قبل فرنسي الجزائر، الذين رأوا فيه بعض المشاريع التي قد تساعد الجزائر خصوصا في الجانب الصناعي[1].

المطلب الثالث: الموقف الدولي من سياسة الجمهورية الخامسة.

أورد ديغول في مذكراته "الأمل" أن الدول الاجنبية كانت تتابع مشاريعه بكثير من الدقة والدهشة، وكانت منقسمة بين الشك في إخلاصه وإمكانياته وكان هذا اتجاه البلاد الغربية، وبين الحذر العدائي الذي كان يبديه في آن واحد المسؤولون في العالم الثالث وفي الدول الديكتاتورية[2].

في هذا الإطار راحت الصحافة الغربية تنشر مقالاتها عن سياسة ديغول، حيث كان أشهر ما يوجد في العالم الغربي من صحف اشتركت كلها في حملة قله أن سجل مثيلها ضد أي دولة من الدول، ففي بريطانيا وأمريكا وإيطاليا وألمانيا وبالأخص حليفات فرنسا كما جاء في المجاهد امتازت التعاليق الصحفية في سنة 1959 بالنقد اللاذع والسخرية حول كل ما يخص السياسة الدولية الفرنسية، والجديد في هذه التعاليق أنها لم تعد تفرق بين استهتار دوبري[3] وتعاظم ديغول، بل أنها تضع كل الهفوات الفرنسية مهما كان مصدرها على مسؤولية ديغول، ومن هذه الجرائد نذكر:

- **جريدة واشنطن بوسط (أمريكية):** "إن الخلاصة التي بقيت لدينا الآن بعد انتقادات دوبري الموجهة لحلفاء فرنسا هو أن نترك حكومتهم تفعل ما تشاء".

- **أما صحيفة مانشيستر غاردين (بريطانية):** "أصبحت فرنسا تطرق أبواب حلفاءها فماذا تريد منهم؟ ومع هذا فإنّ مطالبها ليست معروفة وليست مضبوطة... ومازال دوبري يطالب

---

[1] التقرير السياسي، المصدر السابق، ص8.

[2] ديغول، المصدر السابق، ص74.

[3] **ميشال دوبري**، رئيس حكومة سابق في عهد الجنرال ديغول، من المتمسكين بالجزائر فرنسية في إطار الاحتفاظ بتونس والمغرب، في عهده حصلت المذبحة المشهورة والتي أودت بحياة مئات العمال الجزائريين الذين كانوا يتظاهرون في باريس في 17 أكتوبر 1961 للمطالبة بإنهاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر. انظر، بلقاسم بن محمد بن رحايل، الشهيد حسين بن رحايل، نبذة عن حياته وآثار كفاحه وتضحياته، دار الهدى الجزائر، 2009، ص226، أنظر أيضا، soudrine beal, fouds michel debré(1936-1983) répertoire numérique d'etaillé de la sous, serie, archives départementales chaubray, paris, 2012, p07.

بتأييد فرنسا تأييدا كاملا في حربها في الجزائر... فينبغي على حلفاء فرنسا أن يقولوا بكل وضوح بأنه ليس في استطاعتهم أن يمنحوها ذلك التأييد"[1].

إن الثورة الجزائرية أثبتت فعاليتها وقوتها، رغم إمكانياتها البسيطة التي بدأت بها في التصدي لهجمات الاستعمار، الذي لم يقف يوما عن ممارسة مختلف الأساليب القمعية والزجرية للقضاء عليها، هذه الثورة التي اعتبر قادتها مجرد خارجين عن القانون أو فلاقة استطاعت الإطاحة بعدة حكومات فرنسية.

أحدث انقلاب 13 ماي تغييرا جذريا للنظام الفرنسي، الذي أنهى عهد الجمهورية الرابعة وبدأ معه عهد جديد مع الجنرال ديغول، هذا الشخص الذي اعتبره الفرنسيون وأوروبيو الجزائر المنقذ لفرنسا.

اتبع ديغول مع الثورة الجزائرية أساليب متنوعة، اختلفت عن سابقيه من المسؤولين الفرنسيين، وما يميز هذا الاختلاف هو تلك العروض التي تقدم بها إلى قادة الثورة لإحلال السلام، هذه العروض اعتبرت جوهر سياسته للحفاظ على مصالح فرنسا في الجزائر.

اعتبرت مشاريع أو مخططات ديغول السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل الثورة مناورات الهدف من ورائها عزل الشعب عن الثورة.

---

[1] المجاهد، ج2، ع49، 1959/08/24، ص211.

الفصل الثاني: لقاء الإليزي

المبحث الأول: خلفيات لقاء الإليزي

المبحث الثاني: اللقاءات التمهيدية السرية

المبحث الثالث: اللقاء الرسمي بالإليزي10جوان 1960

ارتبط تاريخ الولاية الرابعة بجملة من الصعوبات كانت بدايتها مع الحركات المناوئة إلى مخطط شال الجهنمي، إضافة إلى قضايا أخرى كعملية الزرق، وقضية عز الدين، وكان آخر ما وصلت إليه الولاية من قضايا من القضية الإليزي التي تعرف بقضية سي صالح، التي كانت ولازالت مثار جدل وتحفظ من طرف العديد من الكتاب والمجاهدين، نظرا للسرية التامة التي حظيت بها هذه القضية، وإن وجدت الكتابات فقد تناولت الموضوع بشيء من التحفظ.

المبحث الأول: خلفيات لقاء الإليزي.

المطلب الأول: قضية الإليزي.

1. تعريفها:

اختلفت التسميات التي أطلقها كل من كتب عن حيثيات الاتصالات التي جرت بين الولاية الرابعة والحكومة الفرنسية[1]، فقد ورد عن محمد صايكي أنها تلك الاتصالات التي كانت مع نهاية شهر مارس إلى غاية شهر جوان 1960 بين مسؤولي الولاية الرابعة والجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية، ويطلق عليها في أغلب الأحيان بقضية سي صالح قائد الولاية الرابعة[2].

سّميت كذلك القضية الإليزي، نسبة الى مكان انعقاد اللقاء الذي ضم قادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول بمكتبه الخاص بقصر الإليزي بباريس يوم 10 جوان 1960[3].

---

[1] عيسى حمري، **اتصالات الولاية الرابعة مع الحكومة الفرنسية جوان 1960**، مجلة الحوار المتوسطي، ع2، سبتمبر 2018، ص 65.

[2] Mohamed saiki, chronique des années de gloire , Ed dar el gharb, Alger, 2009, P380.

[3] مليكة عالم، دور الجيلالي بونعامة المدعو "سي محمد" في الثورة التحريرية (1954- 1961)، مذكرة لنيل الشهادة الماجستير، اشراف، مسعودة يحياوي، جامعة الجزائر 2003- 2004، ص 121.

أطلق عليها أيضا عملية تلسيت نظرا للنشاط الذي أبداه مكتب الدراسات والاتصالات الفرنسي ليوقع عدد من الولايات في فخ الاستسلام[1].

تعد هذه القضية إحدى القضايا الشائكة التي عرفتها الثّورة التحريرية في سنواتها الأخيرة والتي جاءت في إطار تسوية القضية الجزائرية ووقف القتال في إطار نداء سلم الشجعان[2]، ولازال هذا اللقاء مثار جدل وتأويل، نظرا للسرية الكاملة التي تم فيها، ونظرا لامتناع المقربين من الموضوع عن الحديث والتزام الصمت[3].

2. أطراف القضية:

لعل تعدد الأسماء والعناوين لقضية الإليزي دلالة على تعدد الأطراف التي حاكت هذه القضية، وعلى تعدد الأشخاص الذين قاموا بها.

1. الطرف الجزائري:

تجمع أغلب المصادر أن هناك نوعين من ضباط الولاية الرابعة مشاركين في هذه القضية:

ـ المجموعة الأولى: هي تلك التي شرعت في الاتصال بالإدارة الفرنسية دون الرجوع إلى قادة الولاية سي صالح زعموم ونائبه سي محمد بونعامة، وتضم هذه المجموعة[4]:

ـ لخضر بوشامة: من مواليد الثلاثينات من ق20، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956، وفي جانفي 1960 تم استدعائه من قبل مجلس الولاية الرابعة سي صالح زعموم

---

(1) جمال روافيس، قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية، العصفور الأزرق، حادثة الإليزي وشبكة جوسنون(1955-1960)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف، سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016-2017، ص 75.

(2) نفسه، ص 75.

(3) سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 64.

(4) روافيس،نفس المرجع السابق، ص 75.

وقد عين على إثرها مسؤولا للاتصالات والأخبار بالولاية، وقائد المنطقة الرابعة من الولاية، وصاحب فكرة اجراء الاتصالات مع الفرنسيين[1].

ـ سي عبد الحليم: قائد سياسي وعسكري بالولاية الرابعة، من مواليد 29 جانفي 1934،عيّن قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة الاولى للولاية الرابعة، ثم للمنطقة الثانية من الولاية السادسة [2]، وخلال اجتماع جانفي 1960 تمت ترقيه إلى مسؤول سياسي في مجلس الولاية الرابعة، اقتنع بفكرة سي لخضر بوشامة وسانده فيها لفائدة الدخول في محادثات مباشرة مع الفرنسيين[3] .

ـ سي عبد اللطيف: هو عثمان بن طالب من القليعة، جاء من قبل الكوموندو علي خوجة سنة 1959[4]، مسؤول منطقة التيطري، ترأس مؤقتا المنطقة الخامسة، أي منطقة صور الغزلان بعد ان فقدت رئيسها[5].

_المجموعة الثانية: وهي التي لم تكن على علم بتلك الاتصالات، وإنما دخلت فيها بعدما وجدت نفسها أمام الامر الواقع ونجد فيها [6]:

ـ سي صالح زعموم (1928_1961): من مواليد نوفمبر 1928 بعين طاية قرب الجزائر العاصمة[7]، واسمه الحقيقي محمد زعموم، بدأ نشاطه السياسي مبكرا، كان عضو في حركة انتصار الحركات الديمقراطية، ثم عضو في المنظمة الخاصة **1947** بصفته مسؤولا عن

---

(1)Sadek sellam**, l'affaire si Saleh vécue par‹ le commandant Lakhdar bouréga**, presses universitaires de France, 2001-2011. P 166.

(2) عبد الله مقلاتي، **الرائد حمدي بن يحيى ودره القيادي في الولية الرابعة خلال الثورة التحريرية**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 2، ماي 2017، ص ص91، 92.

(3) sellam, opcit, p 166.

(4)Boualem touarigt **, l'affaire si salah zamoum ou tilisit**, 29 Jan 2014, p05.

(5) Mohamed teguia, l'armée de libération en wilaya IV, Ed casbah, Alger, 2006, p 143.

(6)روافيس، المرجع السابق، ص 75.

(7)محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال(1830-1960)، دار القصبة، الجزائر، ص131.

خلايا عديدة بمنطقة القبائل[1]،ألقي عليه القبض من طرف شرطة المخابرات الفرنسية وسجن بتيزي وزو، ولم يطلق سراحه الا بداية من سنة 1954[2]، انضم الى الثورة الأول نوفمبر 1954، وقد نقل نشاطه رفقة أوعمران[3] الى منطقة الجزائر[4].

عين بعد مؤتمر الصومام بمجلس قيادة الولاية الرابعة وظل بها إلى خريف 1957، حيث التحق بالخارج في مهمة تتعلق بتسليح الولاية، وفي 1958 عاد سي صالح إلى الولاية [5]، وعين قائد بعد استشهاد محمد بوقرة[6] 1959[7]، شهدت فترة توليه القيادة عدة صعوبات التي انتهت بما يسمى بقضية الإليزي، استشهد في اشتباك مع العدو يوم 21 جويلية1960[8].

---

(1) Gillert menyier, histoire intérieure de FLN, 1954_1962, préface de Mohammed harbi, Ed casbah, Alger, 2003,p425

(2) بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 207.

(3) **عمر أوعمران**، من ماليد1919 بتيزي وزو، التحق بالخدمة العسكرية بثكنة شرشال وتخرج منها برتبة نقيب عام 1944، ثم انخرط في المنظمة الخاصة 1947 التحق بثورة اول نوفمبر 1954، وتم تعيينه نائبا للقائد كريم بلقاسم، ثم قائدا للمنطقة الرابعة. أنظر، عبد الله مقلاتي، عمر أوعمران، **قائدا الولاية الرابعة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، مسيرة جهادية حافلة**، مجلة المصادر، م15، ع 28، 2016، ص 233، أنظر أيضا، العيد بن ميهريس، **رجل المبادئ الثورية**، مجلة أول نوفمبر، ع171، ديسمبر 2007، ص ص، 105،104.

(4) عبد الله مقلاتي، قاموس الأعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، ص309.

(5) السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى(1954-1962) لولاية تيسمسيلت، المكتب لولائي لمنظمة لمجاهدين لولاية تيسمسيلت، مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية، ص 204.

(6) **امحمد بوقرة**، الملقب بسي امحمد ولد سنة 1926 ببلدية خميس مليانة، التحق بالحركة الوطنية 1955، كان من البارزين في تنظيم الثورة وتقويتها، وخلال انعقاد مؤتمر الصومام 1956 عين قائدا سياسيا وعضوا في مجلس الولاية الرابعة ، وفي سنة 1958عقيدا او مسؤولا عن الولاية نفسها، توفي في 5 ماي 1959. أنظر، عبد القادر شهبوب، **الاحتفال بالذكرى 20 للعقيد سي محمد بوقرة**، مجلة أول نوفمبر،ع 36، 1979، ص ص ،34،35.

(7)محمد العلوي، قادة الولايات الثورة الجزائرية،(1954-1962)، ط1، منشورات مديرية الثقافة، الجزائر، 2013، ص 128.

(8) السجل الذهبي ، نفس المرجع السابق، ص 204.

- **سي محمد بونعامة (1926-1961):** من مواليد 16 أفريل 1926 بالونشريس، كان عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم التحق بالمنظمة الخاصة[1]، وقد ألقي عليه القبض من طرف الإدارة الفرنسية لما تفطنت بوجوده كعضو فيها، وما ان أطلقت سراحه حتى واصل كفاحه[2]، وكان من المناضلين الطلائعيين الذين ناصرو فكرة الكفاح المسلح وانضم للثورة، وفي سنة 1955 فرضت عليه الإقامة بوهران، وسنة 1956 أصبح ملازم أول وفي 1957 تلقى رتبة قائد المنطقة الثالثة،[3] وفي ديسمبر 1959 عين عضو في المجلس الوطني للثورة، ونائب عسكري لسي صالح اضطر في سنة 1960 إلى عقد اللقاء بالإليزي مع الجنرال ديغول من أجل سلم الشجعان، وفي أوت 1960 انشأ منطقة جديدة (المنطقة السادسة)، وفي 8 أوت 1960 استشهد بونعامة في معركة غير متكافئة مع العدو[4].

2. الطرف الفرنسي: شارك في الاتصالات عدة أسماء منها:

_برنارد تريكو: مساعد قريب للجنرال ديغول، مدير عام للشؤون الجزائرية من 1958 الى1962[5]، وكاتب عام لرئاسة الجمهورية من 1967 إلى 1969، ثم موظف سامي رئيس لجنة العمليات البورصة من 1980إلى 1984، توفي جوان 2000[6].

---

(1) سليمان الغول، من أسود الونشريس، يوميات ...شهادات ...، تر، عزة، دار الهدى، الجزائر، ص 37.

(2) محمد الصغير نمار، مذكرات من الونشريس "من اجل أن تحيا الجزائر "، تح، محمد عزة، النظر للنشر والتوزيع، 2016، ص 100.

(3) عبد القادر شهبوب، **الذكرى 18 لاستشهاد الرائد سي محمد بونعامة**، مجلة أول نوفمبر، ع 37، 1979، ص ص 11، 12.

(4) شرفي، المرجع السابق، ص ص 137، 138، 139.

(5) Sébastien laurent, histoire orale, universitaire analytique des sous-series 3 Ket 4 K ,Tm 2, Ed château de vincennes, 2001, p177.

(6) رشيد اوعيسى ، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعيليها الفرنسيين، ط خ، تر، محمد المعراجي، الجزائر، ص337.

_الكولونيل ماتون: عضو مجلس الوزراء العسكري لرئيس الوزراء ميشال دوبري، مكلف من المكتب العسكري للوزير[1] الأول ميشلي[2]، في سنة 1959 قام بإجراء اتصالات ومفاوضات إلى جانب برنارد تريكو مع أعضاء الولاية الرابعة[3].

_الجنرال هنري جاكان: رئيس مكتب الدراسات والاتصالات، تقلد عدة مناصب في المخابرات[4].

المطلب الثاني: الظروف المحيطة باللقاء.

كانت أوضاع الولاية الرابعة مع نهاية سنة 1959 في حالة تدهور كبير على الصعيدين السياسي والعسكري، وتعود تلك الوضعية الى المراحل العصيبة التي عاشتها الولاية بفعل تعرضها لعمليات عسكرية واسعة النطاق في اطار مخطط شال الجهنمي، إضافة الى أزمات أخرى افرزتها جملة من العوامل[5].

1. الظروف الداخلية:

نظرا للموقع الجغرافي للولاية الرابعة وأهميتها الاقتصادية بالنسبة للعدو، فإنها كانت مطوقة بصفة جيدة من طرف قوات الاستعمار التي مارست ضغطا مستمرا عليها[6]، بحيث بحيث تعرض جيش التحرير الوطني إلى محن شديدة في إطار المخططات العسكرية التي شنّها

---

(1) ميشلي، وزير العدل بفرنسا وزميل قديم لديغول. انظر، التقرير السياسي ، المصدر السابق، ص 202.

(2) عالم، المرجع السابق، ص 126.

(3) Sébastien laurent, histoire orale, universitaire analytique des sous-series 3 Ket 4 K ,Tm 3, Ed château de vincennes, 2005,p35.

(4) روافيس، المرجع السابق، 76.

(5) سعاد يمينة شبوط، نتائج وانعكاسات السياسية الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1961) نموذجا، دورية كان التاريخية، ع 23، مارس 2014، ص 29.

(6) التقرير السياسي ، نفس المصدر السابق، ص 197.

العدو فقد خلالها رجالا كثيرين من جنود وإطارات، كما خسر أيضا الأسلحة التي كان يفتقر إليها أشد الافتقار[1]، حيث عانى من انقطاع عمليات الامداد بالسلاح وعبور الحدود والاتصالات مع قيادة الثورة بالخارج، إضافة إلى مشكلة عدد الجرحى الذي شكل عائقا على حركة تنقل جنود الولاية في ظل غياب الوسائل الضرورية للعلاج [2]، وبالتالي أصبحت حالة المجاهدين صعبة هذا ما جعل قادة الولاية ينظرون إلى حالة جنودهم ويتألمون وما كان لهم أن يرضوا بالاكتفاء بشعورهم هذا مهما كان نبيلا [3].

مرت الولاية الرابعة بعد استشهاد امحمد بوقرة في 05 ماي1959 بفترة حرجة لأن الرجل ترك فراغا حقيقيا في الميدان وفي النفوس[4]، فقد بقيت الولاية الرابعة دون قيادة معينة معينة بصورة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة لفترة تجاوزت ستة أشهر، إلى غاية اجتماع جانفي 1960، أين تقرر تشكيل قيادة جديدة ، سي صالح كقائد سياسي عسكري للولاية وسي محمد كمساعد عسكري [5]، وخلال اجتماع العقداء [6] المنعقد في ديسمبر 1958 طرح خلاله تبني مبدأ قيادة الداخل على أرض المعركة وتنشيط المبدأ الذي اتخذ في مؤتمر الصومام القاضي بأولوية الداخل على الخارج [7].

---

[1] محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تح، محفوظ اليزيدي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 270.

[2] أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، ص 102.

[3] عبد الرحمان كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، تح، حنفي، ط1، دار الأمة، الجزائر 2005، ص 128.

[4] محمد عباس، ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 243.

[5] شبوط، المرجع السابق، ص29.

[6] **اجتماع عقداء الداخل**، انعقد هذا الاجتماع بالولاية الثانية ما بين 06 و12 ديسمبر 1958، من أجل دراسة أوضاع الولاية ومشاكلها خاصة بعد مجيء ديغول الى الحكم ومحاولته القضاء على الثورة، حضره كل من قادة الولاية الثانية وقائد الولاية الرابعة و الأولى والسادسة، في حين تغيب كل من قادة الولايات الخامسة والثانية. أنظر، محمد شبوب، اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت الى ديسمبر 1959، ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف، بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الاجتماعية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010، ص 24.

[7] صايكي، المصدر السابق، ص 270.

شهدت بداية تولي سي صالح قائد الولاية الرابعة جملة من المشاكل، كان منها شغور مجلس الولاية من اطاراته لاسيما بعد خروج عمر أوصديق[1]، والرائد عز الدين[2]، إلى الخارج واشتداد الحصار على الثورة وتكثيف العدو لعملياته الكبيرة والمركزة[3].

كان للحركات المناوئة مثل حركة العميل بن شريف[4]، في تخومها الجنوبية وحركة بلونيس [5]، وإلى جانب مجموعات العميل كوبيس بلحاج الجيلالي[6] دور في محاولة

---

[1] **عمر أوصديق**، انخرط في حزب الشعب سنة 1942، ثم أصبح عضو في مجلس الولاية الرابعة، كان قائد الاتصالات من 1956 ال 1958، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من1959 الى 1962، ثم رئيس البعثة الدبلوماسية. أنظر، حمود شايد، دون حقد ولا تعصب، صفحات في تاريخ الجزائر المحاربة، تر، كابوية عبد الرحمان، ط خ، منشورات دحلب، 2010، ص 206.

[2] **الرائد عز الدين**، من مواليد 1934، اسمه الحقيقي رابح زراري من أصل قبائلي، من أبطال الثورة، التحق بالولاية الرابعة عام 1955 أين تحصل على رتبة رائدا ونائبا للعقيد بوقرة، القي عليه القبض 17 نوفمبر 1958. Voir, La commandant azzadine,les fellaghes préface de mourad oussedik, Ed ENAG, alge, 1997, p, p 26, 27, 28, 29.، أنظر أيضا، محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر، العربي بونيون، ط خ، دار الامة، الجزائر، 2011، ص ص 125، 126.

[3] بورقعة، المصدر السابق، ص 60.

[4] **حركة بن شريف بن سعدي**، هي تلك الحركة المسمّاة على فاعلها بن شريف بن سعدي، من مواليد 1925، انخرط في الجيش الفرنسي، شارك في الحرب الصينية، كانت حركته ما بين (1957_1962)، كما سميت بمعقل الشريف بن سعيدي، انشق عن جيش التحرير الوطني، على إثر عمليات تصفية داخلية ذهب ضحيتها بضعة مئات من ضباط واطارات وجنود. أنظر، يمينة شبوط، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة (1954_1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف، بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص ص194- 196.

[5] **حركة بلونيس**، هو محمد بلونيس من مواليد 1912، انضم للحركة الوطنية المصالية، برزت حركته الى الوجود ما بين بين (1955-1956) إثر انشقاقه عن رفاقه القدماء في النشاط الحربي. أنظر، سليمان قاسم، تاريخ الولاية السادسة، المنطقة الثانية من بداية التأسيس الى نهاية بلونيس (1954-1958)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر ص ص 75، 76.

[6] **حركة كوبيس بلحاج الجيلالي**، هو عبد القادر الجيلالي من مواليد 1921، بقرية زدين، كان عضو في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم عضو في المنظمة الخاصة، وبعد سوء علاقته مع رفاقه، شرع في جمع المناضلين وقام بربط اتصالات مع الجيش الفرنسي الذي زوده بالسلاح والتمويل وهنا تمت حركة كوبيس (1956-1957). أنظر، يحي بوعزيز موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3،دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص302، 303، 304.

القضاء على الثورة وأهم تأزم شهدته الولاية الرابعة تحت قيادة سي صالح تمثلت في احتدام الخلاف مع قيادة الثورة في الخارج وهيئة [1] الأركان العامة [2].

من الظروف الصعبة التي عانت منها الولاية الرابعة تأثرها لضعف العمل السياسي بالداخل، فنادرا ما حظي العمل السياسي باهتمام الولايات ولم يكن العمل العسكري مصحوبا بالشرح المتأني والتوعية الضرورية، فمعظم الإطارات تعرضت للسجن أو فرت إلى الخارج، أما الإطارات الصغيرة أو المتوسطة للأحزاب الوطنية الموجودة انا ذلك في الجزائر فسرعان ما استلمت مناصب قيادية في جبهة التحرير الوطني، وفي الجبال والمدن، ففي عام 1957 تضائل عدد الإطارات التي بدأت قبل 1954 في المدن والقرى بينما راحت السجون والمعتقلات تزخر بأمثالهم [3].

2. الظروف الخارجية:

كانت العلاقات بين الداخل والخارج متدهورة لكنها لم تخرج عن النطاق المعقول، فالمصالح الفرنسية الخاصة كثفت من أنشطتها لاستغلال هذه الأوضاع لتحقيق اغراضها[4]، اغراضها[4]، فقد اهملت قيادة الثورة في الخارج أوضاع الداخل في الفترة التي تلت اجتماع قادة الولايات في ديسمبر 1958، خاصة أنه تميز بتوحيد انتقادات شديدة للحكومة المؤقتة وحمّلها مسؤولية تفاقم أزمات الولايات بفعل انشغالها بصرعات الأجنحة داخلها، وتراجع وتيرة الدعم اللوجستيكي الموجه نحو الداخل ولعل ما يوضح هذا الوضع هو بقاء الولاية الرابعة دون قيادة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة لفترة تجاوزت ستة أشهر [5].

---

[1] **هيئة الأركان العامة**، تأسست هذه الهيئة خلال جانفي 1960 على إثر انعقاد الدورة الثالثة المجلس الوطني للثورة من 16 ديسمبر 1959الى 18 جانفي 1960، أسندت قيادته الى العقيد هواري بومدين، اخذت هذه الهيئة صفة المسؤولية امام المجلس الوطني للثورة فأسندت لها مهمة توفير الحراسة للإطارات بالدخول الى الجزائر، وتسعى لربط الاتصال مع قوات الجيش التحرير الوطني بالداخل وفتح جبهات حديثة على الحدود الجنوبية والشرقية. أنظر، روافيس، المرجع السابق، ص 74.

[2] شبوط، نتائج وانعكاسات السياسية الاستعمارية الديغولية على الثورة، ص 29.

[3] تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمآل، ط خ، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة الجزائر، 2010، ص 506.

[4] تقية، حرب التحريرية الولاية الرابعة، تر، بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 170.

[5] شبوط، نفس المرجع السابق، ص 29.

لم تستفد الولاية الرابعة بداية من 1959 من أي سند من الخارج ، حتى القوات القليلة التي استطاعت قطع الحدود كانت غير مجهزة ومزودة بالأسلحة[1]، ما ولّد في النفوس عناصر جيش التحرير شعورا بالمرارة والخيبة تحول فيما بعد الى اقتناع مفاده أن قادة الخارج لا يأبهون بمعاناة المجاهدين في الداخل، هذا ما سبب استياء قادة الولاية الرابعة، فسي صالح كان قد خرج الى تونس في 1957 في مهمة لبحث مسألة التموين والتسليح وحالة الأفواج التي تتردد على الحدود الشرقية والغربية، ويبدو أنه صدم بواقع لم يكن يتوقعه فلم يجد التفهم والمساعدة التي ينتظر كل مجاهد قادم من الداخل أن يجدها لدى رفاقه في الخارج، فعاد متأثرا بهذا الواقع[2].

3. تأثير الحرب النفسية:

أخطر ما في الاستراتيجيات الفرنسية هي تلك التي تخص استخدام الحرب الدعائية والنفسية، وخطورة هذا السلاح في أنه موجه للتأثير على معنويات الجزائريين من المدنيين والعسكريين في آن واحد، ومحاولة استمالتهم لصالح فرنسا في المرحلة الأولى، ثم استخدامهم كوسيلة للقضاء على الثورة في المرحلة الثانية، جندت الإدارة الاستعمارية إمكانيات معتبرة، وأنشأت العديد من المصالح والمديريات عبر الوطن يديرها مختصون في الشؤون الأهلية ما مكنهم من فهم الواقع الجزائري[3].

تعد الحرب النفسية جزءا من الحرب الشاملة لا لشيء إلا لأنها تشن قبل الحرب وأثنائها وبعدها، ولهذه الحرب عدة وسائل وأدوات منها:

_ مجموعات مكبرات الصوت والمناشير، ارتكزت مهمتها على العمل قصد بحث جوّ الثقة بإدارة الاحتلال، والتعريف برغبتها في الإصلاح والتغيير والتركيز على إنجازاتها الميدانية.

---

(1) التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 199.

(2) روافيس، المرجع السابق، ص 77.

(3) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1958، دراسات في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 517.

_ المساعدة الطبية المجانية، مهمتها التقديم وتوفير المساعدات الطبية اللازمة والضرورية للشعب.

_ إنشاء فرق الحركي، فقد ركزت الادارة الاستعمارية عليها كثيرا نظرا للأهمية الكبيرة والملقاة على عاتق الحركة من الناحية السيكولوجية، ذلك أنه ليس أشد على النفس من أن يحمل السلاح ضد الثورة صنف من الجزائريين ويقاتلون الى جانب العدو[1].

ساهم هذا العامل في بلورة بعض الأفكار التي دفعت لخضر بوشامة وعبد الحليم الى هندسة المشروع وحمّل سي صالح وسي بونعامة على قبوله، فمصالح الحرب النفسية الفرنسية كانت على اطلاع جيد بالوضعية المتدهورة التي آلت اليها الولاية الرابعة لذلك استغلت هذه الوضعية لمحاولة زرع التثبيط وتعميق حالة التذمر المنتشرة بين إطارات الولاية، التي ساهمت في تقويض معنويات جيش التحرير الوطني في هذه الولاية بما تضمنه من اخبار تثبيطيه دقيقة حيث تم العزف فيها على محور قيادة الخارج تتخلى عن الداخل، والاكثار من الدعوة للاستسلام [2].

كانت مصالح العمل البسيكولوجي توزع أخبارها بدون انقطاع عبر وسائل الدعاية المتنوعة، التي سخّرت لخدمة واحد من الأهداف المركزية لحربها النفسية ألا وهو استغلال الانفصام بين الداخل والخارج وتعميقه الى حد القطيعة بينهما، الى جانب هذا كان ديغول منذ أكتوبر 1958 يتحدث عن سلم الشجعان ويشيد بشجاعة المقاتلين مركزا على النهاية المشرفة للمعارك وعلى كرامة الجنود التي يجب أن تحترم إن هم قبلوا وقف القتال.

حققت الدعاية الفرنسية بعض النتائج لأنها كانت نستمده جزئيا الى الواقع الذي كانت تعيشه ولايات الداخل، ما ولّد في نفوس مقاتلي الداخل شعورا بالمرارة تحول مع الوقت الى اقتناع أن الخارج مقصر في حقهم[3].

---

[1] لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص ص299_ 316_ 319_ 320.

[2] روافيس، المرجع السابق، ص 78.

[3] بلحاج، المرجع السابق، 158.

المطلب الثالث: جذور اللقاء.

في خضم الوضع العصيب الذي كانت تعيشه الولاية الرابعة المتمثل في غياب جماعة الخارج ودخول الكفاح في برزخ الصعوبات، نمت القضية المسماة بلقاء الإليزي[1].

تعود جذور اللقاء الى اجتماع 14 جانفي 1960 المنعقد في المدية، الذي اختير فيه أعضاء مجلس الولاية وكانوا على التوالي، سي صالح زعموم قائد الولاية، محمد بونعامة نائبا له عبد الحليم مسؤولا سياسيا، وسي لخضر بوشامة مسؤول الاتصالات والاخبار، كان لهذين الأخيرين دور مركزي في تحضير اللقاء الذي جمع السي صالح بالجنرال ديغول بقصر الإليزي لاحقا، من بين قرارات هذا الاجتماع ايفاد مبعوثين الى الولايات الأولى والثانية والسادسة، للنظر فيما إذ كان ممكنا تطبيق بعض أو كل القرارات اجتماع العقداء قبل استشهادهم[2].

بحلول منتصف مارس 1960 كان من المقرر أن يتوجه الرائدان لخضر وحليم الى الولايات الأخرى لاطلاعهم على المشروع الأول المقترح من طرف الولاية، لكن في النهاية تراجع لخضر عن مواصلة الرحلة وأمر رفاقه بالتوقف[3].

كان تراجع بوشامة عن مهمته، أو قبول التفاوض على وقف القتال لعدة أسباب بعد أن أصبح الداخل ضعيفا والخارج تخلى عنه، ولم يعد يوفر له الامكانيات اللازمة لمواصلة القتال، فمقاتلو الداخل عانو أكثر من اللازم[4]، كما اشار بوشامة الى الرفاهية التي يعيشها الى قادة الخارج، في حين يقتات يتامى الحرب في الونشريس وشرشال بأكل أعشاب والبلوط[5].

---

(1) صايكي، المصدر السابق، ص260.

(2) بورقعة، المصدر السابق، ص60.

(3) Rabah zamoum, si salah mystére et véritér , Ed casbah, Alger ; p 153.

(4) بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، مجلة المصادر، ع 18، الجزائر، 2009، ص 157.

(5) حمري، المرجع السابق، ص 68.

يرجع تغيير موقفه كذلك لما سمعه من أخبار وهو أن الحكومة المؤقتة عينت عمر اوصديق سفيرا لها في الصين[1]، اضافة الى استماعه ورفاقه الى تصريح الجنرال الفرنسي ديغول يؤكد فيه أن فرنسا مستعدة لبحث موضوع تقرير المصير بالجزائر لكن مع الذين يحملون السلاح[2][3]

فاستغلوا تذمر الاطارات التي بدأت تشهر بأن الثورة في الخارج تخلت عن الثورة في الداخل[4]، وعبر لخضر بوشامة عن هذه الوضعية بقوله، " اطلعنا على واقع الأمور، وبصفتنا مسؤولين عن المجاهدين لم يسمح لنا أبدا ان نضحي بعد الآن بجزائري واحد، وبناء عليه ينبغي أن نوقف المعركة العسكرية فورا وندخل في معركة سياسية خدمة للمصلحة العليا للشعب والجيش". وبهذا تغير مسار سي لخضر بوشامة وحليم رفقة فرقة من ثمانية جنود من الذهاب الى الولايات الأخرى، وتوجهوا نحو المنطقة الأولى من الولاية الرابعة[5].

اتصل الرائدان لخضر وعبد الحليم بالنقيب عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية، لكي يسهل لهما المهمة فاتصلا بواسطته بالقاضي قدور مازيغي[6]، المتواجد بالمدية الذي كلفه بتبليغ الرسالة، وكان محتوى الرسالة رغبة في ملاقات المسؤولين الفرنسيين في اعلى الهرم السياسي[7]، وهذا ما أكده قول مازيغي "في ليلة 16 و17 مارس زارني في منزلي لخضر

---

[1] كريمي، المصدر السابق، ص 128.

[2] عباس، ثوار عظماء، ص 346.

[3] منذ عرض تقرير المصير الذي قدمه الجنرال ديغول للجزائريين سنة 1959، صار الراي العام يرى شيئا فشيئا بأن نهاية الصراع لن تحل بالأسلحة وحدها، لكن بالمفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني، جوان كلود، جنود جلادون، حرب الجزائر عندما يتحول الكل الى آلة تعذيب، تر، أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2013، ص 210.

[4] حمري، المرجع السابق، ص 69.

[5] أحمد بن شريف، فجر المشاتي او لمحات عند الثورة الجزائرية في معركة التحرير، ط 2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 188.

[6] قدور مازيغي،، ولد 1933 في دوار ولاد تركي بالقرب من منطقة المدية، وهو قاضي يعمل بالمحكمة المدية، كلف سنة سنة 1956 بالمساهمة بجمع الاموال، ووضع المنزل في خدمة جيش التحرير كمركز للراحة والتموين والعلاج. أنظر، Sadek sellam, OP .CIT, p165

[7] صايكي، المصدر السابق، ص265.

بوشامة رفقة سي حليم وعبد اللطيف ...وطلبوا مني ايصال رسالة الى ديغول مضيفين بأن مجلس الولاية هو الذي اختارني لتولي المهمة[1]...".

مع نهاية فيفري وبداية مارس تنقل القاضي الى مكتب ايدموند ميشلي وسلمه الرسالة بحضور الجنرال نيكول و برنارد تريكو[2]، وأعلم الوزير بدوره رئيس حكومته ميشال دوبري، الذي نقل الخبر الى ديغول فعين تريكو الذي تحمل على عاتقه التكفل بهذه القضية، مرفوقا بالكولونيل ماتون[3]، وقبل عودة القاضي من فرنسا كان لخضر بوشامة قد أرسل رسالة الى الحكومة المؤقتة يعلن القطيعة، وتحمل الرسالة انتقادات حادة للخارج[4].

كان اطلاع المصالح الفرنسية على الحرب الكلامية بين سي صالح والحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة في الخارج، واطلاعها على الاوضاع المزرية بالداخل دور في تأجيج الخلاف الذي كان قائما بينهم، فقد تمكنت اجهزة الاتصال الفرنسية من التصنت وتسجيل الرسالة المتبادلة بين سي صالح وقيادة الثورة في الخارج[5].

يشير محمد تقية ان بوشامة هو من وضع اطروحة الاتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية وبذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الانفرادي، كما يذكر ان هذا الاتصال الانفرادي لم يأتي من العدم فقد كانت المخابرات الفرنسية تردد فكرة التفاوض المنفرد على الدوام[6].

كلف عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية[7] ببعض المهام من بينها اقناع مسؤولي المناطق الاخرى بأطروحة التفاوض الانفرادي، فقام في هذا الصدد بتكليف مساعده سي

---

(1) لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، ط1، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013، ص 164.

(2) Mohammed Harbi et gilbert Meynier, le FLN documents et histoire 1954-1962, Ed casbah, Alger, 2004, p 565.

(3) عالم، المرجع السابق، ص 126.

(4) لمجد، نفس المرجع السابق،164.

(5) شبوط، نتائج وانعكاسات السياسة الديغولية على الثورة، ص 30.

(6) تقية، الثورة الجزائرية ، ص 548.

(7) صايكي، المرجع السابق، ص265.

لخضر بورقعة[1] بمهمة اجراء الاتصالات مع بقية أعضاء المناطق، غير أن سي لخضر لم يساير مسؤوله في هذا الطرح ولم يطمئن للأمر، وفضل الاتصال بسي صالح الذي كان يومئذ في المنطقة الثانية، تظاهر سي صالح بأنه يجهل كل شيء عن هذا الامر، وامام هذا الموقف الغامض لسي صالح قام سي لخضر بمراسلة سي محمد الذي كان يومئذ في الونشريس وأجابه مبديا استغرابه مطالبا اياه اخبار سي صالح بالأمر ليتخذ الإجراءات اللازمة[2].

[1] لخضر بورقعة ، من مواليد 1933، التحق بجيش التحرير الوطني في المنطقة الرابعة في مارس 1956، تدرج في المسؤولية من عضو قيادة الناحية الى عضو في مجلس الولاية، لعب دورا مهما في افشال محاولة عقد سلم منفرد مع ديغول (قضية سي صالح) ،غداة الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني ثم محافظا في المدية. أنظر، عباس، ثوار عظماء، ص 335.

[2] تقية، الثورة الجزائرية ، ص 549.

المبحث الثاني: اللقاءات التمهيدية السرية.

المطلب الأول: لقاء 28 مارس 1960.

في منتصف يوم 23 مارس وصل مبعوثا ديغول " برنارد تريكو "، والعقيد ماتون الى الجزائر ثم انتقلا رفقة الجنرال شال والحاكم العام دولوفري إلى المدية حيث كلفوا قاضي المدية بترتيب لقاء لهم مع أصحاب المبادرة يوم 28 مارس 1960[1].

تم اللقاء وعقد أول اجتماع سري بعمالة المدية يوم 28 مارس 1960[2]، حضره من جهة الولاية الرابعة كل من سي لخضر وسي حليم ،ومن جهة السلطة الفرنسية حضر كل من " برنارد تريكو " ممثل الاليزي " بيار ماتون "" دوبري " " دولو فري " "والجنرال شال" و"روي[3]"، كان هؤلاء المذكرون قد اطلعوا على لقاء 23مارس 1960[4] وقد طلب لخضر بوشامة من الطرف الفرنسي ان الغاية هي وقف الحرب ولكن ينبغي البحث في الشروط أولا[5]، تزامن هذا اللقاء مع اقدام قوات الاحتياط الفرنسية على القيام بتنفيذ عملية واسعة النطاق في الونشريس بعنوان المطرقة، كان سي محمد في تلك الآونة في عين المكان[6]، ولم يكن كل هذا صدفة، ففي أذهان العسكريين الفرنسيين كانت العملية المطرقة الشرسة تدخل في اطار اقناع سي محمد بأن المواجهة المسلحة لم تعد مفيدة لعدم توازن القوى وان السلم والتفاوض أحسن[7].

---

[1] شتوان، المرجع السابق، ص 86.

[2] Yves courrière, les faux du desepoir, librairie arthéme fayard, Paris, 1974, p91.

[3] **روي**، قائد المدية . أنظر ،عالم ،المرجع السابق، ص 128.

[4] صايكي، المصدر السابق ، ص 265.

[5] شتوان ، نفس المرجع السابق، ص 187.

[6] تقية، حرب التحرير، ص 175.

[7] تقية ،الثورة الجزائرية ، ص ص 550، 551.

ويعتبر هذا الاتصال ثمرة سعي حثيث من طرف عبد اللطيف في المدية التي يعرفها جيدا ويعرف العديد من معاقل الثوار فيها، وأسماء المناضلين والاطارات، ولا غرابة في ذلك فهي مدينة واقعة في المنطقة التي كان يشرف عليها[1] .

المطلب الثاني: لقاء 31 مارس 1960.

عقد لقاء آخر في 31 مارس، بين نفس الاطراف وفي نفس المكان[2]، و قد طلب الفرنسيون خلال تلك المحادثات الالتزام بتوقيف النار، إلا أن الوفد الجزائري عارض هذا المطلب، وطالبوا أنهم يريدون مقابلة الرئيس الفرنسي، وأن تصبح المدية منطقة حياد من أجل تسهيل التنقلات[3].

حسب محمد تقية أن الملازم الأول لخضر بورقعة حين عرف بأن سي محمد أستدعى من طرف زملائه إلى المنطقة الثانية حاول أن يتصل به قبل أن يصل إليهم، لكن حاول عبثا لأن المجموعة المصاحبة التي كانت معه أسرعت لمرافقته الى معقل قرب المدية، و حسب أقوال النقيب عبد اللطيف كان سي صالح يجهل كل شيء ،و يبدو أنه بقي دون علم على ما يحاك في الخفاء و ذلك على الأقل إلى غاية 15 أفريل1960[4][5].

عقب اللقاء قيام القوات الفرنسية بمضاعفة عملياتها العسكرية الموجهة ضد قوات جيش التحرير الوطني في المنطقة، تمكنت في شهر أفريل من الاستيلاء على جهاز الراديو، الذي كان بحوزة جيش التحرير الوطني لقطع الاتصال مع الحكومة المؤقتة بتونس[6].

---

(1) تقية، الثورة الجزائرية، ص 551.

(2) Mohammed taguia, l'armée de libération, p146.

(3) صايكي، المصدر السابق، ص 265.

(4) تقية، نفس المصدر السابق ، ص551.

(5)حسب تقية في 15 أفريل 1960 على إثر اتصال لاسلكي بين مركز قيادة الولاية الرابعة وقادة الخارج، تمكنت المخابرات الفرنسية من الدخول على الخط وبث رسالة مستفزة باسم قيادة الخارج، وفي اليوم الموالي تمكنوا من تحديد موقع البث وبالتالي معرفة موقع القيادة بدقة. أنظر، نفسه، ص 551.

(6) عالم، المرجع السابق، ص 128.

المطلب الثالث: لقاء 2 جوان 1960.

أعدت ترتيبات هذا اللقاء بمشاركة أطراف جزائرية وأطراف فرنسية، كان أخر مراحلها لقاء 02 جوان 1960 الذي عقد بمدينة المدية، وتقرر فيه نهائيا سفر سي صالح إلى قصر الإليزي، ومقابلة ديغول يوم 09 جوان 1960، هذا على إثر وصول العقيد الفرنسي جاكان سرا الى مقر دائرة المدية وجد في انتظاره برنارد تريكو والعقيد ماتون وثلاثة من قيادة الولاية الرابعة[1]، بادر بوشامة القائد السياسي للولاية بتقديم رفاقه للفرنسيين و هم سي صالح زعموم مسؤول الولاية وسي محمد بونعامة المسؤول العسكري[2].

يذكر صايكي أن سي محمد لحد الآن لم يكن على علم بما يجري فقد كان موجودا بالمنطقة الثالثة فطلب منه الالتحاق عاجلا بمركز الولاية بالمنطقة الثانية، التي وصل إليها يوم 08 جوان 1960، وفي صبيحة يوم الغد اطلع في ذلك اليوم بالذات بأنه على وشك السفر إلى باريس في اليوم نفسه[3]، والذي أكده المجاهد مجاهد محمد أن بونعامة لم يكن له علم باللقاء، فلما دعي لذهاب معهم انزعج من عدم إخباره بالموضوع، فذهب معهم وهو كاتم غيضه[4]، حاول منعهم من الوقوع في هذا الفخ، لكن لم يكن بإمكانه معارضتهم لوحده لأنهم كانوا مصرين على مواقفهم، لذلك فضل تأجيل الأمور[5] .

في السابع من شهر ماي 1960، وقع الضابط عبد اللطيف رهن الأسر لدى قوات الاحتلال، وحُصر في الملجأ الذي كان يأويه بمعية رفاقه، منهم المسؤول السياسي سي حمدان وتم قتلهم جميعا، إلا أن عبد اللطيف نظرا لكونه من دعاة التفاوض مع السلطات الفرنسية[6]، وتم إطلاق سراحه دون ضرر وهذا لوجود دوافع خفية[7].

---

[1] بورقعة ، المصدر السابق ، ص 65.

[2] Courriere, op. cit,p104.

[3] Saiki , op.cit, p394.

[4] شريط سمعي بصري، شهادة حية للمجاهد مجاهد محمد، متحف المجاهد لبرج بونعامة، ولاية تيسمسيلت، 2011/11/24، سا12،44، بمتحف المجاهد.

[5] تقية، حرب التحرير، ص 178.

[6] نفسه، ص 176.

[7] Pieree montagnon , l’affaire si salah, Ed pygmation, paris, 1997, p103 .

كانت الاتصالات مع السلطات الفرنسية محاطة بسرية تامة من الجانب الفرنسي وكانت أكثر تحفظا من جانب ممثلي جيش التحرير لأن أغلب الضباط والجنود لم يكونوا على علم بما يجري بما فيه العاملين بمركز القيادة، على غرار رئيس المصالح الخاصة الفرنسي "جاكان" إلى جانب الجنرال شال والقائد العسكري الجنرال روي وكذلك العقيد دريون وبواسو ووالي عمالة المدية ومبعوثي قصر الإليزي، أي أن هناك العديد من الأشخاص كانوا على علم بهذه القضية[1].

بعد دراية سي صالح بقضية الاتصالات أعطى موافقته متحفظا لمواصلة الاتصالات مع العدو، وكانت المفاوضات ستقوم على قاعدة تقرير المصير مع النظر في الإجراءات الخاصة بوقف إطلاق النار[2]، وعلى إثر هذا تم عقد اجتماع في ماي الذي أسفر عنه وضع شروط لوقف إطلاق النار وتحديد أماكن لوضع السلاح من طرف ما يسمونهم بالمتمردين والفلاقة[3].

كان ديغول على دراية تامة بمحدودية أفاق تلك المفاوضات الانفصالية ومن ثم توقع عمليات أكثر دموية لا مفرّ منها لذلك اقترح على المفاوضون الجزائريون إقناع[4]

الولايات الأخرى أو على الأقل قادة المناطق، لذلك اتصل سي صالح بمحند أولحاج[5] قائد الولاية الثالثة لكن دون جدوى[6]، فضلا على ذلك فإن أقرب مساعديه بمختلف مناطق الولاية لم يكونوا على علم بمسألة المفاوضات من بينهم النقيب إلياس[7].

---

[1] تقية، حرب التحرير، ص 176.

[2] تقية، الثورة الجزائرية ، ص554.

[3] عالم، المرجع السابق، ص 128.

[4] تقية، حرب التحرير، ص177.

[5] **محند أولحاج**، إسمه الحقيقي آكلي مقران، من مواليد 07 مارس 1911 بتيزي وزو مارس عدة مهام قبل الثورة، لبّى نداء الثورة فتجند للحرب جسديا روحيا، سنة 1955 أصبح محافظا سياسيا ثم ضابطا ثم نقيب ليرقى لرتبة صاغ أول (رائد)، عين قائد الولاية الثالثة بالنيابة حين أستدعي العقيد عميروش لتونس في مارس1959. أنظر، محند سعيد أكلي، سي محند السعيد يروي عن "أمغار"، تر، عبد القادر عبدي، منشورات مهدي، الجزائر 2012، ص 20.

[6] محمد تقية، الثورة الجزائرية، ص 555.

[7] النقيب إلياس، قائد المنطقة الخامسة بالولاية الرابعة. أنظر، تقية، حرب التحرير، ص 177.

حسب تقية أن سي صالح عاد من الولاية الثالثة بداية شهر جوان مرفقا بمبعوثها، وهو موح إيدير، جاء لمعاينة الأوضاع عن كثب وربط الاتصال مع سي صالح، فخلص في نهاية المطاف الى أن قادة المناطق بالولاية كانوا منقسمين بسبب الموقف الواجب اتخاذه من مسألة المفاوضات[1].

[1] تقية، حرب التحرير، ص 177.

المبحث الثالث: اللقاء الرسمي بالإليزي 10جوان 1960.

المطلب الأول: الطريق إلى الإليزي.

في 07 جوان 1960، كان قاضي المدية قد نقل رسالة قادة الولاية الرابعة الى الوفد الفرنسي بأنهم على استعداد للسفر إلى باريس[1].

يوم 09 جوان من عام 1960 صعد سي صالح وسي لخضر و بونعامة سيارة قاضي المدية متجهين إلى المروحية التي كانت تنتظرهم في مطار تادميت لنقلهم الى مطار بوفاريك ومن هناك إلى فرنسا[2].

في طريقهم نحو فرنسا وبعد انتهاء وجبة العشاء، تجدد الحديث عن موضوع اللقاء بين الطرفين، بادر سي صالح بالحديث[3] عن بعض القضايا التي سوف تكون على مائدة التفاوض مع الجنرال ديغول ومن بينها السماح لهم بالاتصال بأحمد بن بلة[4]، ويذكر بورقعة أن هذا المطلب كان خدعة سياسية أراد بها سي صالح أمرين إثنين:

1_أنه ورفاقه جزء من القيادة في الداخل وفي الخارج على حد سواء.

2_ دفع السلطات الفرنسية الى اعتبار الزعماء الخمسة المسجونين لديها أصحاب حقوق وطنية وليسوا مجرد مساجين خارجين عن القانون كما روجت لهم وسائلها[5].

جاء رد برنارد تريكو عليه ، "إن مقابلتك بن بلة[6] تجعله يخبر الحكومة المؤقتة ويفسد عليكم لقائكم مع الرئيس ديغول"، ابتسم سي الصالح ولم يضف، فتدارك تريكو الأمر

---

(1) Courrière ,op.cit,p103.

(2) لمجد، المرجع السابق، ص 168،169.

(3) بورقعة، المصدر السابق، ص 65.

(4) شتوان، المرجع السابق، ص 190.

(5) بورقعة، نفس المرجع السابق، ص66.

(6) بن بلة، (1912-1916)، انخرط في حزب الشعب، ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تدرج في عدة مناصب ومسؤوليات، برز كشخصية قوية عام 1949 خاصة بعد حادثة وهران، القي عليه القبض إلا أنه فر سنة 1952، وفي 1956 تعرض إلى عملية اختطاف، وبقي في السجون الفرنسية إلى غاية 1962، انتخب رئيس لأول جمهورية جزائرية مستقلة 1962، توفي عام 2012. أنظر، الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954_1962 دار الأمة، الجزائر، 2015، ص 599، أنظر أيضا، أحمد بن بلة مذكرات شخصية، تر، العفيف الاخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، ص7.

من جديد وأردف قائلا، "حسنا سأعرض طلبك على الجنرال[1] " فكان جوابه هذا في منتهى الدهاء والمكر.

عند وصولهم إلى باريس[2]، نزلت الطائرة في ناحية معدّة مسبقا في مطار أورلي[3]، كان بانتظارهم الجنرال نيكول[4]، الذي توجه معهم إلى مقر إقامته في مقر رامبولي، وحسب بورقعة أن هذا الرجل لم يكن على علم بهؤلاء، فكل ما كان يعلمه أنه مأمور عليه أن يرتب ظروف إقامة الرجال الخمسة، وقد تم استقبالهم بقصر فخم يعرف بالقصر الرئاسي رتب خصيصا ليكون مقر اقامة القادة الثلاث[5].

وفي صباح اليوم الموالي أي 10 جوان 1960 تقررت ساعة اللقاء مع الجنرال ديغول، بحدود العاشرة ليلا بقصر الإليزي[6]، وقيل في رواية أخرى أنه تم على الساعة التاسعة[7].

المطلب الثاني: قادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول على طاولة التفاوض.

وصل القادة إلى قصر الإليزي[8]، بعد أن أخلي من موظفيه وحراسه ورتبت كافة الشروط الأمنية في مكتب الرئيس، بحيث نصّب في أعلى القاعة وراء الستار رماة المسلحين بأسلحة أتوماتيكية صوبوا جميعا أسلحتهم نحو سي صالح ورفيقيه على أهبة إطلاق النار عند أي حركة تحدث من قبل القادة[9].

تحدد اليوم الموعود للقاء في 10 جوان 1960، الذي جمع بين الوفد الجزائري (صالح زعموم، سي محمد، لخضر بوشامة)[10]، أما الطرف الفرنسي حضر كل من الجنرال

---

(1) بورقعة، المصدر السابق، ص 66.

(2) شتوان، المرجع السابق، ص 190.

(3) بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 66.

(4) **الجنرال نيكول**، حاكم دائرة رامبوي في باريس. أنظر، نفسه، ص 66.

(5) لمجد، المرجع السابق ، ص 169.

(6) نفسه، ص169.

(7) صايكي، المصدر السابق، ص 267.

(8) **قصر الإليزي**، هو القصر الرئاسي، ومقر صناعة القرار السياسي الفرنسي، يقع هذا القصر في شارع الشانزيليزيه في باريس. أنظر، شبكة الجزيرة الإعلامية، ALjazera ،Media Network , سا 09،00، 28افريل 2019

(9) بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 68.

(10) Taguia, L'Algérie en guerre, p388.

ديغول رئيس فرنسا والعقيد برنارد تريكوو العقيد ماتون، في حدود الساعة العاشرة ليلا بالقصر الرئاسي[1].

استقبل سي صالح قائد الولاية حينها رفقة مساعديه من طرف الجنرال ديغول في مكتبه[2]، وهذا حسب تصريحه "...استقدمت الى باريس في سرية تامة، واستقبلت بنفسي رجلين عسكريين يدعيان سي صالح وسي محمد، ورجل سياسي يدعى سي لخضر..."[3]، لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع وقف إطلاق النار، الذي تم تفاوض عليه من قبل ما بين قادة الولاية الرابعة وموظفي الحكومة الفرنسية[4]، وهنا أبلغ مفاوضيه بانه يعرف مكانتهم المرموقة كسياسيين محنكين ومدى قدرتهم على اقناع قادة المناطق الأخرى على الاستسلام[5].

قبل انطلاق جولة المفاوضات بين طرفي الصراع، ديغول قد أشار الى قادة الولاية أنه يتحدث باسم فرنسا، وفي غضون دقائق تم عرض وتلخيص ما تم الاتفاق عليه في المدية[6].

خلال المقابلة شرح ديغول مقترحاته حول تقرير المصير، والتي تتعلق بشكل أساسي أنه يجب على الشعب الجزائري أن يقرر مصيره، لأجل ذلك يجب على الأطراف التمثيلية مناقشة وقف القتال.

كانت مقترحات الوفد الجزائري في هذا اللقاء:

- تسهيل التنقل والاتصال إلى الولاية الثالثة والولايات الأخرى لوقف إطلاق النار[7].

---

(1) عالم، المرجع السابق، ص 132.

(2) Zamoum, op.cit, p159.

(3) ديغول، المصدر السابق، ص 111.

(4) Rebert devezac, **l'affaire si Salah**, une vhaie fansse affaire conférence (la montée des voitens dans le grand alge), 01/06/1958 -30/04/1961, p1.

(5) تقية، حرب التحرير، ص ص 179، 180.

(6) Courrière, op.cit, p110.

(7) Zamoum , op. cit ,p159.

– المطالبة بمقابلة الإخوة المسجونين في باريس كابن بلة وان يرسلوا مبعوثا الى تونس[1].

كان المطلب الأخير تأكيدا منهم على أنهم لا يعتبرون أنفسهم سلطة بديلة عن الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، وعدم اعتبارهم خارجين عن القانون، لذلك كان سي صالح يطمح من خلال اقتراحاته في هذه المقابلة أن يكون مفوّضا عن الحكومة المؤقتة من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني حتى يضفي على مهمته طابع الشرعية[2]، وهذا ما ذكره بورقعة في مذكراته، "أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا الى الإليزي هو موقف إنعزالي أو معارض لأي من رفاقنا في الجيش وجبهة التحرير الوطني"[3].

أثناء النقاش المتبادل بين الطرفين أطلعهم ديغول على فحوى الخطاب الذي ينوي أن يوجهه الى قيادة جبهة التحرير الوطني بتونس وأنه يرغب في دعوتهم الى طاولة المفاوضات بباريس[4].

كان هدف سي صالح ورفاقه من هذا اللقاء:

_ إرغام ديغول للحصول على مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري.

_الدفع بالحوار الى مداه الأخير.

_استغلال حالة التململ والتصدع داخل قواته بين دعاة الجزائر فرنسية وغيرهم[5].

---

(1) Moutagnon, op.cit, p108

(2) عالم، المرجع السابق، ص 132.

(3) بورقعة، المصدر السابق، ص 70.

(4) صايكي، المصدر السابق، ص 267.

(5) بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 69.

المطلب الثالث: نتائج لقاء الإليزي.

بعد النقاش الذي دام أقل من ساعة، انتهى اللقاء باتفاق الطرفين على:

_الاتفاق على مبدأ تقرير المصير طبق شروط موضوعية وسلمية، من خلال إجراء استفتاء حوله شريطة أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا[1].

_فيما يتعلق بمطلب مقابلة بن بلة فإنه جوبه بالرفض التام، وحتى يجد سي صالح مخرجا من هذا الرواق الدامس، طلب أن يمنح له الوقت الكافي لكي يتصل بضباط الولاية وكذا الاتصال بالولايات الأخرى[2].

_الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين الطرفين، هذا بعد إحضار مسؤولي الولايات الأخرى والعمل على ضمّها الى المبادرة[3]، وهنا طمأن ديغول المفاوضون بأن الانتقال الى الولاية الثالثة لمحاولة اقناع قادتها سيكون ممكنا بفضل تأمين الجيش الفرنسي للرحلة[4].

وفيما يخص النداء الذي كان يوجهه ديغول الى الحكومة المؤقتة مرة أخرى يدعوها فيه إلى وقف اطلاق النار، صرح سي صالح أنه في حالة استجابة الحكومة المؤقتة لنداء ديغول لن تستمر المفاوضات بينهم، أما في حالة رفضها فإن باب التفاوض سيبقى مفتوح .

هكذا انتهت المحادثات وأسدل الستار عن هذا اللقاء السري الذي ضل مثار جدل[5].

جدل[5].

وبهذا استخلص الجنرال ديغول من هذه المقابلة نتيجة اساسية هي، أن الرجال الذين جاء بهم والذين يدّعون أنهم رؤساء الثورة المسلحة ما هم في الحقيقة إلا مغامرين، وأناس

---

(1) بورقعة، المصدر السابق، ص ص 69،70.

(2) صايكي، المصدر السابق، ص 267.

(3) عبد الرحمان كريمي، المصدر السابق، ص131.

(4) Moutagnon,op. cit , p108.

(5) بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 70.

طموحين ليس لهم أي صفة لتمثيل الثورة، لذلك اضطر الجنرال ديغول ان يقدم عروض السلم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

في اليوم الموالي عاد الوفد الجزائري الى المدية يوم 11 جوان 1960[2]، وبقي قادة الولاية في ضواحي المدية اين التقوا بالفرنسيين[3]، وهم "ماتون" و"تريكو" من جهة وسي صالح وسي حليم من جهة أخرى بغية ترتيب السفر الى الولاية الثالثة مرفقان بمسؤول المصالح الخاصة الفرنسية جاكان، ومن جهة أخرى اتصال بونعامة بالرائد طارق ومسؤولين آخرين في الولاية الخامسة[4].

يرجع تعدد التسميات لقضية الإليزي أو قضية سي صالح إلى تعدد الفاعلين فيها الى المكان الذي جرى فيه اللقاء.

يمكن اعتبار المبادرة التي قام بها سي صالح ورفاقه لقبول التفاوض مع الفرنسيين في إطار نداء سلم الشجعان، كانت نتيجة لظروف الولاية الرابعة بفعل تكبدها للخسائر الجسيمة، وتنامى شعورها بالعزلة وتخلي القيادة في الخارج عن مد يد العون لها، خاصة بعدما شاهده سي صالح أثناء سفره لتونس.

تعتبر فكرة المفاوضات التي اقترحها ديغول مع قادة الولاية الرابعة ماهي إلا مناورة من مناوراته السياسية (نظرا لعقده عدة لقاءات سرية بين مبعوثيه وبعض الأطراف الجزائرية) لبث الانشقاق بين القيادة في الخارج والقيادة في الداخل، خاصة بعد نجاح أجهزته الاستخباراتية من الوصول والجوسسة على أطراف الحديث بينهما.

منحت قضية الإليزي الجنرال ديغول فرصة كبيرة لوضع الحكومة المؤقتة في موقف سياسي ضعيف ويمكن اعتبارها من التحديات الكبرى التي استهدفت تماسك قيادة الثورة.

---

[1] بن شريف، المصدر السابق، ص 119.

[2] Courriere, op.cit, p 113.

[3] Taguia, l'algérie en geurre, p 390.

[4] Saiki, op.cit, p 396.

الفصل الثالث:

انعكاسات لقاء الإليزي على الثورة

المبحث الأول: إنعكاسات اللقاء على الولاية الرابعة

المبحث الثاني: مواقف وتصريحات حول لقاء الإليزي

المبحث الثالث: الموقف الفرنسي من اللقاء

تعد قضية الإليزي مناورة أخرى من مناورات ديغول كان الهدف منها تفكيك وحدة صفوف الثورة في الداخل والخارج، وزرع الشكوك في أواسطها ، غير أن هذا المسعى مني بالفشل كسابقيه يعد ان اثبتت هذه المرة أيضا الثورة نجعتها ،اذ تصدى لها مسؤولو القيادة الثورية بالداخل والخارج ،لمنع الانشقاق والخروج عن السلك الثوري ،فكان فصل المحاكمات هو الحل الوحيد لهذا الطرح ،الذي تعددت تأويلاته بين الاتهام والمغالطة وضعف ديغول في مواجهة الثورة.

المبحث الأول: انعكاسات لقاء الإليزي على الولاية الرابعة.

المطلب الأول: رد فعل بونعامة.

لعب الجيلالي بونعامة الدور الأساسي في كشف خبايا قضية الإليزيه[1] ، بعد عودته من خلال تغييره لموقفه فجأة في ظروف ولأسباب اختلفت الروايا بشأنها[2]،فعلى اثر عودة الوفد الذي قابل ديغول ،استدعي سي لخضر فالذي فهم من احتكاكه من بونعامة انه يسعى للاتصال بسي طارق[3] مسؤول المنطقة المجاورة من الولاية الخامسة وعلى ضوء هذا المسعى فكر بورقعة وبوسماحة[4] في أمرين:

1. الاتصال بالحكومة المؤقتة باللاسلكي واشعارها بما يجري على مستوى الولاية الرابعة.

---

[1] شتوان، المرجع السابق، ص 192.

[2] بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، 162.

[3] **سي طارق**، اسمه الحقيقي عبد الرحمان كرزازي، في جويلية 1959 تم تعيينه برتبة رائد ومسؤولا عن الناحية الرابعة للولاية الرابعة، عمل منسقا بالنيابة للولاية الخامسة ورائدا لها، قاد عدة عمليات عسكرية واسعة النطاق ، الى أن أستشهد عام 1961. أنظر، شرفي، المرجع السابق، ص 199.

[4] **محمد بوسماحة**، المدعو محمد برواقية، ولد عام 1939 بالبرواقية بالمدية، التحق بالثورة في عام 1956، شارك في العديد من الاشتباكات ضد الجيش الاستعماري، عضو في مجلس الولاية الرابعة، كان ضابطا في المنطقة الثانية، عينه الرائد بونعامة منسق التنظيمات المدنية بالولاية الرابعة، كلف بإعادة تنظيم العاصمة. أنظر، شرفي، نفسه، ص 90.

2. استدراج سي صالح او بونعامة اليهما وطلب توضيحات حول ما يجري في الخفاء[1].

لتحقيق ذلك دبر بورقعة حيلة لاستدراجهما التي كان مفادها ان قائد الولاية الخامسة موجود بالولاية ويرغب بلقاء احدهم [2]، نفذت المكيدة بنجاح واستطاع بورقعة أن يستدرج بونعامة[3]، الذي جاء معه لمقابلة طارق الوهمي [4]،هنا أخبر بورقعة بونعامة أن استدعاءه مجرد مكيدة كانت الغاية منها فك طلاسم ماحيك في الخفاء، بالرغم من معرفة بورقعة وبوسماحة أن هذا الفعل يتجاوز صلاحياتهم[5].

فوجئ الرائد بونعامة بذلك ،وبعد لحظات من الصمت قال، "كنت أعتقد انكم على علم بما جرى ويجري " فكان رد سي بورقعة ورفاقه بأنهم على ثقة تامة به لاتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات [6].

صرح بونعامة لبورقعة بكل مراحل اللقاء بدءا من أول لقاء لسي عبد اللطيف بالقاضي حتى اجتماع الإليزي بديغول فتساءل بورقعة عن خلفيات اللقاء ونوايا مهندسيه متسائلا عن سبب قبول الجنرال ديغول لقاء قادة الجيش بسهولة دون رجال السياسة[7]، بادر بادر بونعامة في اتخاذ موقف مضاد لما كان عليه بعد اقتناعه بكلام بورقعة فأبدى ان قيادة الولاية ارتكبت سابقة في حق الاجماع العام للثورة فتجاوزت صلاحياتها كقيادة ولاية من بين

---

[1] عباس، ثوار عظماء، ص 348.

[2] Courriere, op. cit, p 117.

[3] بورقعة، المصدر السابق، ص 75.

[4] عباس، نفس المرجع السابق، ص 349.

[5] بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 75.

[6] عباس، نفس المرجع السابق ، ص 349.

[7] عالم، المرجع السابق، ص 141.

ست ولايات أخرى ووافقت على الإلتقاء بديغول دون إذن من القيادة السياسية أو العسكرية[1].

أدرك بونعامة خطأه وخطورة الموقف فأراد استدراك الأمر وإعلام الحكومة المؤقتة بتفاصيل القضية فباشر بعقد عدة اتصالات بإطارات الولاية الرابعة كاتصاله ببعض الضباط في المنطقة الثانية منهم بورقعة وبوسماحة[2].

لمواجهة الوضعية انتهج بونعامة أسلوب خاص في إنهاء القضية، وعمل رفقة الملازمين بورقعة وبوسماحة بدعم من كومندو المنطقة الثالثة على:

- جمع كل الفدائيين لشرح لهم القضية .
- تصحيح الوضعية بجميع الوسائل الممكنة.
- توقيف المبادرين للمشروع لمحاكمتهم [3]،وإقالة سي صالح من مهامه.
- تكثيف العمليات العسكرية ضد العدو وداخل المدن وفي الجبال وعلى جميع الجهات[4].

يذكر تقية أن سي بونعامة بعد عودته ورفاقه من الإليزي مباشرة بدأ يحتج بضرورة التنقل لإقناع المناطق المجاورة في الولاية بمسالة المفاوضات السلمية وضرورة الاتصال بسي طارق، وعندما سافر ترك الرائد سي لخضر رفقة عبد اللطيف كمستخلفين ،في هذه الأثناء استغل الظرف وقام بالإتصال بسي لخضر وبوسماحة وأطلعهما عن الوضعية الخطيرة[5] .

---

[1] بورقعة، المصدر السابق ص 76.

[2] شتوان، المرجع السابق، 129.

[3] حمري، المرجع السابق، ص 77.

[4] بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 77.

[5] تقية، حرب التحرير، ص 180.

المطلب الثاني: الإجراءات والمحاكمات.

بعد الاجتماع الذي ضبطه سي محمد مع الضباط والجنود بالمنطقة الثانية أعرب عن رفضه للطريقة المنتهجة من طرف باقي أعضاء الولاية، وكان من بين القرارات التي اتخذها هو تحمّل لخضر وحليم مسؤولية تلك القضية ويعاقبان لأنهما في حقيقة الأمر لا يملكان إلاّ صفة العضوية بالنيابة في مجلس الولاية[1].

بعد الاجتماع مباشرة باشر بورقعة في تنفيذ المهام الموكلة إليه من بونعامة ، فتوجه رفقة بوسماحة على رأس فوج من الجنود الى مدينة المدية [2]، لإلقاء القبض على بوشامة وعبد اللطيف اللذان كانا متواجدين في منزل القاضي مازيغي[3]، لكن عند وصولهما لم يجدو سوى بوشامة فاصطحبوه معهم حيث يتواجد بونعامة[4]، أما القاضي مازيغي فقد تم عزله.[5]

عزله.[5]

طلب من بوشامة كتابة تقرير مفصل عن سبب مشاركته في اللقاء مع ديغول ، والذي تم إرساله إلى جنيف ومنها إلى تونس للحكومة المؤقتة [6][7]، غير أن ذلك التقرير لم لم يشفع له وحكم عليه بالإعدام يوم 22 جوان 1960 [8].

---

[1] صايكي، المصدر السابق، ص 269.

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص 77.

[3] لمجد، **استفزازية بين قيادات الثورة، خفايا لقاءات ضباط الولاية الرابعة بالفرنسيين... من المدية الى باريس**، جريدة الشروق، ج2، ع3706، جويلية، 2012،ص 20.

[4] عباس، ثوار عظماء، ص 349.

[5] عالم، التنظيم القضائي الثوري 1962.1954 الولاية الرابعة نموذجا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر، 2013– 2014، ص 337.

[6] بورقعة، نفس المصدر السابق، ص ص 77، 78.

[7] جاء في التقرير حسب بورقعة أن السبب الذي دفع بوشامة الى التفاوض هو الحماس لنداء ديغول لأجل تقرير المصير، إضافة الى انتقاده للقيادة في الخارج وذلك لتجاهلهم لظروف الولاية الصعبة. أنظر، نفسه، ص 77.

[8] شتوان، المرجع السابق، ص 194.

أما سي عبد اللطيف تم القاء القبض عليه بأمر من بونعامة وتجريده من سلاحه غير أن بورقعة احتراما لقائده عبد اللطيف لم يمتثل لأوامر قائده وأبقى على سلاحه ، ولما تم اللقاء مع بونعامة برء ذمته بعد أن اقتنع بحسن نواياه [1][2].

غير أن تقية فنّد ذلك وأرجع سبب تبرئة عبد اللطيف إلى أنه يحمل العديد من الأسرار الهامة والمتعلقة بالمنخرطين في مشروع التفاوض، وبقي تحت الرقابة [3] .

أعلن سي محمد يوم 14جويلية 1960 بحل مجلس الولاية السابق ،وعوضه بلجنة عسكرية للتنسيق والتنفيذ برئاسته وعضوية قادة المناطق بمن فيهم النقيب عبد اللطيف[4] الذي منحه مسؤولية الإشراف على منطقتين عوض منطقة واحدة "الأولى والخامسة"[5]،وإبان والخامسة"[5]،وإبان الاجتماع اتخذ قرار جماعي يقضي بإعدام عبد اللطيف بتهمة تقاسم المسؤولية مع بوشامة في مسألة التفاوض والاستسلام[6]،إضافة إلى أن عبد اللطيف وقع رهن الأسر لدى السلطات الفرنسية وأطلق سراحه بينما قتل جميع رفاقه ، ولعل السبب الرئيسي في إعدامه وصول رسالة مدسوسة اليه وقعت في ايدي مسؤولي المناطق أثناء الاجتماع، تحمل اشعار فشل مهمة لقاء الإليزي[7][8].

---

[1] بورقعة، المصدر السابق، ص 80.

[2] يرجع سبب تبرئة بونعامة لعبد اللطيف بعد التوضيح الذي قدمه بورقعة، بأن عبد اللطيف كلف بالاتصالات في القضية، أما صاحب الفكرة الأساسي هو بوشامة، وبهذا فان عبد اللطيف لم يتردد في مقابلة بونعامة ووضع نفسه رهن اشارته. أنظر، نفسه، ص ص 79، 80.

[3] تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ص 181.

[4] بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، ص 162.

[5] بورقعة، نفس المصدر السابق، ص 80.

[6] تقية ، حرب التحرير، ص 181.

[7] بورقعة، نفس المصدر السابق، ص ص 81، 82.

[8] . كان رفاق عبد اللطيف اللذين كانو في السجن، حمدان، عبد الرزاق مسؤول مخابرات الثورة بالناحية الرابعة بالولاية الرابعة، وطبيب الولاية فارس. أنظر، نفسه، ص 82.

أما فيما يخص محاكمة عبد الحليم وسي صالح فبعد العودة من الإليزي يوم 11 جوان 1960 وبعد اجتماع القادة الذي تقرر فيه[1] سفر سي صالح وحليم الى القبائل لرؤية قائد الولاية الثالثة محند اولحاج لاطلاعه على مفاوضات الإليزي[2].

غير أن بونعامة غير موقفه فجأة وطلب عودة سي صالح وحليم للولاية، في هذه الأثناء كان سي صالح مع محند أولحاج فلم يظهر هذا الأخير عداءا صريحا وموقفا حاسما من مشروع سي صالح ، لكنه أعرب له في الوقت نفسه عدم تحمسه للخطة[3].

في ظل هذه الظروف بعث بونعامة برسالة إلى العقيد محند أولحاج يحذره فيها من الوقوع في الفخ الذي أوقعت فيه المصالح الفرنسية الرائد سي صالح وبعض قادته[4].

ما إن سمع سي صالح بانقلاب سي محمد حتى استبد به الغضب ، فقرر فورا الرحيل مع حليم من القبائل لاسترداد زمام الأمور في ولايته [5]، وفي نهاية اوت 1960 عاد عاد سي صالح وحليم الى الولاية الرابعة ، حينها كانت لجنة التنسيق التي انشاها بونعامة قد تم حلها [6] صادفت عودة سي صالح عودة العقيد أحمد بن شريف [7] قادما من تونس كان كان ذلك يوم 16 سبتمبر 1960 [8].

---

[1] Courriere, op. cit, p 113.

[2] davezac, op. cit, p p 3,4.

[3] بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، ص 162.

[4] شبوط، نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، ص 32.

[5] بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ص 157.

[6] لمجد، تحقيقات في تاريخ الثورة ، ص 176.

[7] **أحمد بن شريف**، شارك في حرب الهند الصينية، كما شارك في الثورة التونسية، ذهب الى فرنسا حيث تابع تدريبه العسكري وعاد الى الجزائر برتبة ضابط في الجيش الفرنسي، التحق بمجلس الولاية الرابعة أين عين كضابط مدرب يقوم بتكوين سريع للجنود، في 1959 عين قائدا على الحدود التونسية الجزائرية، في 1960 تم القاء القبض عليه في اشتباك، فسجن على اثرها بالبليدة، تم إقرار حكم الإعدام عليه غير أنه لم ينفذ، تم اطلاق سراحه بعد اتفاقيات ايفيان. أنظر، بن شريف، المصدر السابق، ص ص 15. 125.

[8] بورقعة، المصدر السابق، ص 85.

خلال اجتماع بونعامة بمبعوث الحكومة المؤقتة (أحمد بن شريف) روى له ملابسات القضية وتم اصدار حكم الإعدام على عبد الحليم دون محاكمة [1]، فقد اعتبر مشاركا في مبادرة المفاوضات [2]، في حين استثني سي صالح بسبب أقدميته في الجيش والانتصارات الكبيرة التي أحرزها فيما مضى[3]، فاستفاد من ظروف مخففة وعزل من مهامه كقائد للولاية في انتظار محاكمته التي أحيلت للحكومة المؤقتة[4]، وتقرر إرساله الى تونس لمراسلة من الحكومة المؤقتة[5][6].

غادر سي صالح الولاية في جوان 1961 ومعه رخصة سفر تشير إلى رتبته العسكرية، للالتحاق بتونس لتلبية استدعاء الحكومة المؤقتة [7]، وفي الطريق وقع في كمين نصبه له الجيش الفرنسي في بلاد القبائل يوم 20 جويلية 1961 أدى الى استشهاده[8].

انتهت هذه القضية بإعدام ثلاث رجال ، كانوا السبب المباشر في المفاوضات مع ديغول ، لا طائل من ورائها سوى الاستسلام المقنع ، خلافا لما روجت له المصالح الفرنسية التي صرحت بقتل 400 إطار في جيش التحرير بسبب هذه المفاوضات الانفصالية [9].

---

[1] بورقعة، المصدر السابق، ص ص 85، 86.

[2] تقية، الثورة الجزائرية، ص 561.

[3] حميد بن عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص 222.

[4] امحمد بوحموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية(1956– 1962)،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2004– 2005، ص 206.

[5] بلقاسم متيجي، حرب الجزائر، يوميات فتى مجاهد من 1957. 1962، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 79.

[6]. في2 ماي 1961 تقرر إرسال سي صالح الى تونس، وجاء الرد على المراسلة من الحكومة المؤقتة في 12 جوان 1961، وقد أكد ذلك فرحات عباس خلال الاجتماع المجلس الوطني للثورة بتاريخ 15 أوت 1961، أعلن خلاله بأنه تلقى رسالة من سي محمد ورد عليه فرحات بإرساله الى تونس. أنظر، لمجد، تحقيقات في تاريخ الثورة، ص ص 176، 177.

[7] تقية، نفس المصدر السابق، ص 563.

[8] باتريك افينو، المرجع السابق، ص 148.

[9] تقية، حرب التحرير، ص 182.

المطلب الثالث: إعادة تنظيم الولاية.

بعد انتهاء قضية الإليزي أجرى الجيلالي بونعامة قائد الولاية الجديد تغييرات تنظيمية في الولاية[1]، بحيث يتم إعادة تنظيم هياكل الولاية الرابعة على أسس جديدة ، وأدخل تعديل تعديل شامل في الإطارات و الجنود بطريقة تعطي نفسا جديدا للانطلاقة الثورية[2]،ففي شهر شهر سبتمبر 1960 أنهى بونعامة مهام اللجنة العسكرية التي كوّنها من رؤساء المناطق ورجع الى صيغة مجلس الولاية[3]، فقام بتعيين كل من الرائد يوسف الخطيب[4] القائد السابق السابق للمنطقة الثالثة، والرائد يوسف بن خروف[5] القائد السابق للمنطقة الرابعة، بالإضافة الى الرائد بن شريف، الذي عاد من تونس [6].

قام بونعامة بوضع برنامج ثوري موسع لكل منطقة ضمن حدودها الخاصة بها، كما رفع سي محمد تقريرا مفصلا إلى القيادة في الخارج عن حيثيات قضية الإليزي ، والأوضاع الخطيرة التي تمر بها الثورة في الداخل متهما القيادة في الخارج عن تخليها عن واجبها في الداخل[7].

---

[1] شتوان ، المرجع السابق، ص 197.

[2] بن شريف، المصدر السابق. ص 120.

[3] بن حمودة، المصدر السابق، ص 481.

[4] **يوسف الخطيب**، ولد في نوفمبر 1932 بشلف، التحق بكلية الطب بالعاصمة سنة 1954، وفي جوان 1956 التحق بالثورة المسلحة، في مارس 1959 عين مسؤولا عن المنطقة الثالثة بالولاية الرابعة والذي تولى قيادتها بعد استشهاد بونعامة عام 1961. أنظر، عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 131. أنظر أيضا، مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر، نسيبة غربي، المؤسسة الوطنية للاتصال، رويبة، 1013، ص 238.

[5] **يوسف بن خروف**، رائد في جيش التحرير الوطني(الولاية الرابعة)، النائب الأول ليوسف الخطيب، في مارس 1962، أصبح قائد ا لمنطقة لمغاوير ترقى تدريجيا في سلم القيادة. أنظر، شرفي، المرجع السابق، ص 98.

[6] عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ص 526.

[7] شتوان، نفس المرجع السابق، ص 197.

كان من قرارات مجلس الولاية في نفس الفترة تقريبا انشاء منطقة سادسة تشمل العاصمة والساحل أسندت قيادتها للنقيب محمد بوسماحة ، وجاء هذا القرار تتوجا للمساعي المتواصلة منذ سنة لتجديد نظام الجبهة بالجزائر وضواحيها[1]، كما تم تشكيل خلايا مناضلين للجبهة التي لم تكن تنتظر سوى التعليمات لمباشرة العمل مع توفير عدد كبير من الإطارات للاطلاع بمقاليد السلطة العليا بالمنطقة وضواحيها[2].

أصبحت الولاية الرابعة تنقسم إلى ست مناطق وكل منطقة تنقسم إلى أربع أو خمس نواحي وكل ناحية تنقسم إلى أربع قطاعات ، وهي بدورها تنقسم إلى قطاعات فرعية (اقسام)، هذا التأطير يستند على قاعدة عريضة من الجنود المسلحين، ضف الى تعداد الوحدات القتالية المجزئة والمتأهبة للقتال، وكذلك المجاهدين العاملين بالمصالح الملحقة [3].

.[3]

عبّر هذا النظام عن حيويته ونشاطه بتشجيع وتأطير مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدت مواجهات عنيفة بعد إطلاق المظليين ميليشيات المستعمرين الرصاص على المتظاهرين بالجزائر وضواحيها ، والتي خلفت الكثير من القتلى [4].

كانت هذه المظاهرات التاريخية متنفسا للثورة داخل البلاد عامة ولثوار الولاية الرابعة خاصة، بعد ان تدخلت الجماهير لاحتضان شبكات الفداء من جديد ، وتخفيف الضغوط المتواصلة بأشكال مختلفة على الأرياف والجبال[5].

---

[1] جمال أحمد بناي، دم الحرية، مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني ، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 156.

[2] تقية، حرب التحرير، ص ص 185، 186.

[3] نفسه، ص ص 186، 187.

[4] عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ص 526.

[5] نفسه، ص 526.

أدار بونعامة الولاية الرابعة إدارة رائعة طيلة عام كامل، إلى أن استشهد يوم 09 أوت 1961 ، دون أن يتلقى تثبيتا رسميا لرتبة عقيد[1]، بعد علم العدو بتواجده في المكان الذي نزل به في مدينة البليدة ، فأرسل إليه فرقة كومندوس خاصة حاصرت المكان واشتعلت بينهما معركة ، غير أن نتيجة المعركة كانت محسومة مسبقا فاستشهد بونعامة وأغلب من معه وأسر الباقون[2][3].

---

[1] تقية، الثورة الجزائرية، ص 562.

[2] kouadri mohamed Bouali, Ed Abd errahmane karimi (capitaine si mourad), mémoires, Tr dar eloumma, alger, 2010, p 146.

[3] يذكر المجاهد مجاهد محمد أن هناك اختلاف في قضية استشهاد بونعامة، اذ يذكر أن هناك من يقول أن فرنسا أخذت جثته الى الخارج وشرحتها، ولحد الان لا أحد يعلم، لكن الرسمي أن فرنسا لم تأخذه حي. أنظر، شريط سمعي بصري للمجاهد مجاهد محمد، المتحف الولائي لولاية تيسمسيلت.

المبحث الثاني: تصريحات ومواقف حول لقاء الإليزي.

المطلب الأول: موقف الحكومة المؤقتة.

يعتبر موضوع المفاوضات التي دارت بين الطرف الجزائري والفرنسي بالإليزي مناورة لتوريط الحكومة الجزائرية وإحداث خلل في صفوف القيادة الجماعية للثورة[1].

أثر فشل الحكومة الفرنسية في إيجاد مفاوض فاعل داخل الجزائر يكون بديلا عن القيادة الثورية الجزائرية، خاصة بعد فشل قضية عزالدين[2] ومفاوضات قادة الولاية الرابعة لم تجد الحكومة الفرنسية بديلا من طرق الباب الوحيد الذي يؤدي إلى وضع حد للمعارك سوى قصد جبهة التحرير الوطني وقيادتها المتمثلة في الحكومة المؤقتة[3].

كان ديغول قد صرح في خطاب له يوم 14 جوان 1960 عن نية فرنسا في إجراء لقاء مع ممثلي الثورة في الخارج ، لأجل التوصل الى نهاية مشرفة للمعارك ، والاتفاق على تقرير المصير وضمان المستقبل وإجراء الاستفتاء الحر[4].

---

(1) فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 477.

(2) **قضية عز الدين**، كانت بدايتها مع القاء القبض عليه على اثر عملية تمشيط قام بها الجيش الفرنسي، وذلك يوم 17 نوفمبر 1958، وقد حاولو استمالته بعد أن أقتيد لمنزل تابع للمكتب الثاني للمخابرات الفرنسية، وطلب منه لقاء سي محمد بوقرة وسي صالح ، فبعث برسالة الى العقيد بوقرة في محاولة لاستغلاله على حمل رفاقه في الولاية الرابعة على تبني اختيار سلم الشجعان، ونتيجة للشكوك والاتهامات قام سي محمد بعزله وتوجيهه للحكومة المؤقتة بتونس لمحاكمته. أنظر، لمجد، **مؤامرة سلم الشجعان وجحيم التصفيات في صفوف الثورة، الولاية الرابعة دوامة الشك ومحاولة اغتيال أمحمد بوقرة**، جريدة الشروق، ج1، ع3704، 3 جويلية 2012، ص 13، أنظر أيضا، المجاهد، ج2، ع37، 1959، ص 7.

(3) قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص،219.

(4) Saad dahlab, mission accomplie, pour l'indépendance de l'algérie ,Ed dahlab, alger, 2009, p 132.

جاء رد الحكومة المؤقتة على هذا المقترح بإرسال مبعوثيها[1]، محمد الصديق بن يحيى[2]، وأحمد بومنجل[3]، وحددت مدينة مولان الفرنسية لعقد أول لقاء بين الوفدين من 25 إلى 29 جوان 1960 [4]، حتى هذه الفترة كانت الحكومة المؤقتة تجهل المساومات التي كانت تجري في الخفاء[5].

كانت القيادة الخارجية قد تسلمت في 23 جوان 1960 عشية السفر الى مولان رسالة مؤرخة في 19 جوان موقعة من قائد الولاية الرابعة سي صالح ومعاونيه سي لخضر وعبد اللطيف، تطلب من فرحات عباس ان يرد بشكل إيجابي على المفاوضات ، كما وصلت رسالة جديدة أخرى موقعة هذه المرة باسم سي محمد، حملت حيثيات لقاء الإليزي، وأنه أدان سي لخضر وعبد الحليم واعتقل سي صالح، وهنا جاء رد فرحات عباس على رسالة سي محمد بإرسال سي صالح إلى تونس[6]، غير أن هذا الأخير سقط على إثر اشتباك مع الجيش الفرنسي في كمين نصبه له[7].

---

[1] Messoud maadad, gurre d'algerie chonologie et commentaires, Ed ENAG, 2009, p 163.

[2] **محمد الصديق بن يحيى(1932-1992)**، محامي في الجزائر العاصمة عام 1953، من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين في الجزائر، أنتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة، وفي عام 1960 أصبح مدير مكتب فرحات عباس، مثل مع أحمد بومنجل الحكومة المؤقتة في محادثات مولان، وبعدها في اتفاقيات ايفيان، ثم سفيرا للجزائر في موسكو (1963-1965)، ثم وزيرا للاعلام في عام 1966، ووزيرا للمالية (1977- 1979)، ثم وزيرا للشؤون الخارجية، توفي عام 1982. أنظر، رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية، 1956. 1961، تر، فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص ص 370، 371.

[3] **أحمد بومنجل**، (1906. 1984)، منحدر من منطقة القبائل، محامي ومعاون لفرحات عباس، سواءا داخل حزب أحباب البيان والحرية أو داخل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في عام 1951 أنتخب في الجمعية الوطنية للاتحاد الفرنسي، مناضل في جبهة التحرير الوطني في فرنسا، عضو المجلس الوطني للثورة في 1959، مثل الحكومة المؤقتة في محادثات مولان وكذلك في اجتماعات ايفيان، انسحب من الحياة السياسية ، توفي عام 1984. أنظر، لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الجزائر، الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 280.

[4] عبد القادر بلجة، **المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية الى العلنية 1956. 1962**، مجلة المتون، م10، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سعيدة، 1 ديسمبر 2018، ص 184.

[5] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 117.

[6] مالك، نفس المصدر السابق، ص 92.

[7] لمجد، تحقيقات في تاريخ الثورة، ص 178.

تم إرسال الرائد بن شريف من قبل الحكومة المؤقتة إلى مقر القيادة بالولاية الرابعة بعد نجاحه في اجتياز السد المكهرب، وأصبح بن شريف عضوا رابعا في مجلس قيادة الولاية الرابعة برتبة قائد[1].

جرت مفاوضات مولان في جو ساده عدم الثقة بين الطرفين، وتبين أن الوفد الفرنسي لم يكن لديه نية حقيقية لإيجاد حل للازمة، مما دفع بالوفد الجزائري إلى الانسحاب دون تحديد موعد لمحادثات مستقبلية[2]، كما أصدرت الحكومة بيان في 4 جويلية 1960[3]تعبر عن رفضها للشروط التي وضعها المبعوثون الفرنسيون والتي تقضي بوقف اطلاق النار[4].

بعد فشل محادثات مولان ايقنت جبهة التحرير الوطني ان ديغول يريد ربح الوقت فقط ، لبث عوامل التفرقة والشقاق مستغلا في ذلك قضية سي صالح، ردت الجبهة على هذه المناورة بتنظيم مظاهرات عارمة في 11 ديسمبر 1960، حيث خرج فيها الشعب الجزائري يؤكد فيها دعمه للجبهة[5].

---

(1) تقية، حرب التحرير، ص 184.

(1) تمثلت المحادثات التي جرت بعد مولان، في لقاء لوسارن في 20 فيفري 1961، واتفاقيات ايفيان التي كانت على مرحلتين، المرحلة الأولى 20 ماي 1961، والمرحلة الثانية كانت مابين 7الى 18 مارس 1962، إضافة الى محادثات لوقارن مابين 20 الى 28 جويلية 1961، ولقاء بال الأول من 28 الى 29 أكتوبر 1961 في مدينة بال السويسرية، واللقاء الثاني يوم 9 نوفمبر 1961. انظر، موريس فايس، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961، 29 جوان 1962، تر، الصادق سلام، عالم الأفكار الجزائر، 2013، ص ص 477-480، أنظر أيضا، بشير كاشة الفرجي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830. 1962، ط خ، المؤسسة الوطنية للاتصال، رويبة، 2007، ص ص 246- 260.

(3) بلجة، المرجع السابق، ص 185.

(4)Sylvie thénault, op. cit , p 193.

(5) بلجة، نفس المرجع السابق، ص 185.

كانت هذه التجمعات الضخمة تدل على أن الجزائريين، وبعد سنوات من التضحيات والآلام والمجازر، وبعكس تكهنات السياسيين والعسكريين الفرنسيين، لم يكونوا أبدا مستعدين لتسليم السلاح مقابل الوعود وبغياب الضمانات الحقيقية [1].

المطلب الثاني: الولاية الثالثة ولقاء الإليزي.

تعتبر الولاية الثالثة من وجهة نظر فرنسا منبع الطاقات البشرية والمادية للمقاومة والتجنيد نظرا لموقعها الجيو استراتيجي[2]، ومحور اهتمامها الذي تزايد بتصاعد لهيب الثورة التحريرية بتطور الأحداث الداخلية لفرنسا[3]، أمام الضغوطات الشعبية الفرنسية المناهضة لحرب الجزائر[4].

حاول ديغول استعمال ورقته الأخيرة متبعا سياسة فرق تسد، من خلال محاولة الاتصال المباشر بالقائدين العسكريين للولاية الرابعة سي صالح، والولاية الثالثة العقيد محند أولحاج[5]، مع رفضه للاتصال المباشر مع الحكومة المؤقتة وفرض إبقاء الاتصال بمعزل عنها[6]،إلى أن يوجه لها نداء يجدد فيه اقتراحه المتعلق بالمباحثات من أجل تطبيق تقرير المصير، وهو بالفعل ما قام به في 14 جوان 1960 بمولان[7].

---

(1) هنري علاق، مذكرات جزائرية، تر، جناح مسعود، دار القصبة، الجزائلر، 2007، ص 311.

(2) يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954. 1962، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 359.

(3) زهية عامر، حراس الأكفادو للمجاهد عامر علي ماقورة، الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة(1957-1962)، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 174.

(4) بلجة، المرجع السابق، ص 183.

(5) عامر، نفس المرجع السابق، ص 174.

(6) شبوط، نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، ص 32.

(7) بن حمودة، المصدر السابق ، ص 479.

كان من مطالب سي صالح ورفاقه في الإليزي تسهيل التنقل والاتصال بالولاية الثالثة لوقف إطلاق النار[1]، وبعد عودة سي صالح من الإليزي اتصل بقائد الولاية الثالثة رغبة في اطلاعه على فحوى مفاوضات الإليزي[2].

وجد قائد الولاية الثالثة نفسه أمام اجبارية استدعاء مجلس الولاية لمناقشة هذه المسألة بحضور وفد الولاية الرابعة، بعد الاجتماع توصل الى إقرار عدم قبول أي محاولة اتصال مع الأطراف الفرنسية، مهما كان سلمها الإداري أو منصبها إلا بأمر من الحكومة المؤقتة، وجاء في تصريحه "نحن عاهدنا شهدائنا وشعبنا بعدم اتخاذ أي مبادرة فردية..."[3]، فقد أكد العقيد محند أولحاج لسي صالح أنه ملتزم بقرارات الحكومة المؤقتة ، وأنه تحت أوامرها مجددا وفائه للثورة[4].

أعد سي محند أولحاج تقريرا حول القضية وأرسله إلى القيادة العليا إلا أنه تعذر وصوله بسبب الحواجز المكهربة، إلا أن الأمر لم يخف على الحكومة المؤقتة، فقد تلقى سي أولحاج بريدا من الحكومة المؤقتة تعترف فيه بموقفه البطل الذي واجه به رسالة ديغول، وعلى ثباته وإخلاصه للثورة، وقررت تعيينه مستشارا للشؤون الداخلية، وممثلها على المستوى الداخلي[5].

بعد تعثر المفاوضات وفضح حقيقة مؤامرة السلطات الفرنسية لتفرقة صفوف المسؤولين الجزائريين[6]، فلم تهضم صمود سي محند أولحاج أمامها، لتلجا هذه المرة إلى محاولة تدبير اغتياله بممارسة الضغط والتهديد على سعيد موح (سعيد لاكوست) فعملت

---

(1) Zaamoum, op. cit, p 159.

(2) عباس، ثوار عظماء، ص 350.

(3) روافيس، المرجع السابق، ص 85.

(4) صالح ميكاشير، حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957. 1962، ثامقوط، بونعمان، أكفادو، تر، العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص 228.

(5) عامر، المرجع السابق، ص 177.

(6) الديب، المصدر السابق، ص 477.

الإدارة العسكرية الفرنسية على تحرير تسريح بالمرور له ومنحه سلاح، كما أمرت بنقله إلى مقر قيادة الولاية الثالثة، أين التقى سعيد أولحاج واخبره بنوايا السلطات الفرنسية لأجل اغتياله[1].

تقرر إعدام سعيد لاكوست الذي عارضه ، محند أولحاج، غير ان قرار الإعدام تم لسبب رفض عضوين العفو عنه ونفذ فيه حكم الإعدام، صرح بعدها سي محند أولحاج متأسفا "افضل فقدان رجل واحد من ان اخسر منطقة حربية بأكملها[2]".

المطلب الثالث: تصريح بعض الشخصيات ومواقفها حول لقاء الإليزي.

بعد اختفاء كل المشاركين في لقاء الإليزي، ظهرت على اثرها مواقف مختلفة، إذ يظهر بعضهم ضعف ديغول وقيادته بقبول التفاوض مع من سماهم الفلاقة، ومنهم من اعتبر هذه المفاوضات دلالة على ضعف الخبرة السياسية والعسكرية لقادة جيش التحرير الوطني[3].

يذكر بورقعة أن تصرف قادة الولاية أو سي صالح ورفاقه، يعتبر خروج عن الاجماع الثوري وتصرف خاطئ، لكنه لا يعتبره خيانة وقدم الحجة في ذلك، من خلال أن سي صالح كان بإمكانه الالتجاء الى أحد جنرالات فرنسا ويعيش ملكا، بعد علمه بمحاكمته والتهم الموجهة اليه واتهامه بالخيانة والخروج عن طاعة الثورة ، وفضل العودة ووضع نفسه تحت تصرف القيادة لمحاكمته، وكان يدرك معنى المحاكمات أثناء الثورة التحريرية[4].

وهو نفس الطرح الذي ذهب اليه يوسف الخطيب إذ يعتبر ما قام به قادة الولاية الرابعة اجتهاد وليس خيانة، إذ يذكر أنه لابد على كل من يتكلم عن القضية ان يضعها في

---

(1) عامر، المرجع السابق، ص 177.

(2) نفسه، ص 177.

(3) عالم، التنظيم القضائي ودوره في الثورة (1956 –1960)، ص 428.

(4) بورقعة، المصدر السابق، ص71.

سياقها، لأن الولاية الرابعة عانت الكثير من المشاكل، فقد خرجت من عملية شال وفقدت الكثير من جنودها، والداخل كان معزولا ، والقادة بالخارج لم يقوموا بدورهم كما ينبغي ، إضافة الى مناورات ديغول حول تقرير المصير، فكانت عقوبتهم الإعدام لانهم اتخذوا مبادرة دون استشارة بقية القادة وليكونوا عبرة لغيرهم[1].

كان موقف النقيب مراد[2] "عبد الرحمان كريمي" إدانته لمن اغتال قادة التفاوض فجاء في تصريحه، "لو أن سي لخضر بقي حيا إلى الاستقلال لما كان في هذا الاستقلال نصيب للخونة والمندسين"، وندد بسكوت بعض المجاهدين من بينهم بورقعة عن القضية، فذكر أنه لابد من فتح نقاش لإحقاق الحق فيها[3].

فيما يخص موقف مصطفى تونسي[4] عن القضية التي لم يعش أحداثها وإنما سمع عنها، ورجح على أنها خطأ سياسيا وجب وضعه في سياق المرحلة التي عانت منها الولاية، فهو لا يعتبران سي صالح ورفاقه الذين يرتقون الى مصاف القادة من طينة سي أمحمد أن يرتبكوا سابقة في حق الثورة، وذهب مصطفى تونسي الى نفس طرح النقيب مراد حول فتح باب الحقائق[5].

---

(1) عبد القادر ماجن، **حوار مع حسن يوسف الخطيب، قضية الاليزي**، مجلة أول نوفمبر، ع116، 117، 1990، ص 18.

(2) **عبد الرحمان كريمي**، من مواليد 1928 ولاية شلف، درس الفقه، سافر الى فرنسا لجمع الأموال لمواصلة تعليمه، وقبل انطلاق الثورة عاد الى الجزائر للتحضير لها، انخرط في العمل السري ، تقلد عدة مهام كان اخرها قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة. أنظر، كريمي، المصدر السابق، ص ص 9- 110.

(3) نفسه، ص ص 132، 133.

(4) **مصطفى تونسي**، زاول تعليمه الابتدائي وهو في سن الثالثة، ثم انتقل مع والده إلى المغرب، سنة 1955 أسس قسمة مكناس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ثم أصبح مناضلا لجبهة التحرير الوطني، ثم عضوا في الولاية الرابعة، أنظر، مصطفى تونسي ،تاريخ الولاية الرابعة ،سيرة أحد الناجين ،تق، يوسف الخطيب ،تر، وذاينية خليل ،دار القصبة ، الجزائر، ص ص 26- 52.

(5) نفسه، ص ص 183، 184.

فسر الرائد الطاهر سعيداني[1] قضية الإليزي التي اعتبرها البعض خيانة، أنه لو نجح زعموم فيها لانتهت الثورة في الولاية الرابعة والولاية الثالثة، ولكانت الكارثة بالنسبة للثورة كلها، كما أشاد بالموقف الذي تبناه قادة الولاية الرابعة والثالثة ، الذين وقفوا في وجه قادتهم حينما تعلق الامر بمصير الثورة[2].

بينما جاء تصريح تريكو لأحد الصحفيين أن ديغول لم يرد تأسيس سياسة على هذه القضية، فقد تحرك مثلما كان يتحرك في قضايا من هذا القبيل، وهو ما يعني ان له الكثير من الخطط في جعبته ويتابع سبلا متفرقة ويحاول اذا فشل حل يرجع الى الحلول الأخرى، ويذكر أن ديغول هو من افشل قضية الولاية الرابعة، لأنه كان يطمح إلى اتفاق شامل مع جبهة التحرير الوطني، وأنه استهزء بعرض وضع السلاح للولاية الرابعة[3].

في حين يذهب تقية للقول أن قادة الولاية الرابعة وقعوا في فخ المناورات الفرنسية، التي أباحت كل الوسائل لإقناع هؤلاء القادة، لأن ديغول على دراية تامة بمحدودية تلك الافاق الانفصالية، كما يرجع أيضا وقوع القادة في فخ المناورة لضعف تكوينهم السياسي[4].

---

[1] **الطاهر سعيداني**، من مواليد 1928 بعنابة، شارك في أحداث ماي 1945، بدأ نضاله من مدينة عنابة سنة 1955، أصبح رائدا لولاية سوق أهراس (القاعدة الشرقية)،. أنظر ، سعيداني، المصدر السابق، ص ص 5- 46.

[2] نفسه، ص191.

[3] أوعيسى، المصدر السابق، ص ص 341- 393.

[4] تقية، حرب التحرير، ص 177.

المبحث الثالث: الموقف الفرنسي من اللقاء.

المطلب الأول: موقف ديغول (عملية سيغال).

بعد فشل المفاوضات التي تصدى لها مسؤولو الحكومة المؤقتة، وبعدما انكشفت حقيقة مؤامرة السلطات الفرنسية لتفرقة صفوف المسؤولين الجزائريين[1]،أدرك ديغول أن ذلك سيسيئ ويشوه صورته الخارجية، لذلك سارع الى عملية تصفية جميع الذين شاركوا في لقاء الإليزي حتى لا يتسرب أي سر من محادثات 10 جوان 1960، فدعم مناورته هذه "لقاء الإليزي" بما نفذه من عمليات عسكرية كبرى[2].

قامت القوات الفرنسية بشن عملية عسكرية رغم توقيف القتال[3]، ضد مواقع جيش التحرير وهي عملية سيغال التي شملت المنطقة الثالثة "الونشريس" استمرت من جويلية إلى سبتمبر 1960[4]، في حين يذكر تقية أن هذه العملية كانت خلال شهر اوت من عام 1960،وكان الهدف منها هو البحث عن سي محمد، لأن المخابرات الفرنسية منيت بالفشل الذريع في المفاوضات الانفصالية، وكان سي محمد السبب الرئيسي فيها، ومن ثم جندت قوات كبيرة للقضاء عليه[5].

غير أن سي بونعامة لم يكن في الونشريس مثلما اعتقد الفرنسيون، فقد غادرها الى منطقة التيطري (المدية)، لأنه توقع ضن الجيش الفرنسي لهجمة مضادة[6]، وباسم المجلس الوطني للثورة قام بونعامة بإصدار تعليمة للمسؤولين العسكريين بالولاية يحثهم فيها على

---

(1) الديب، المصدر السابق، ص 477.

(2) بورقعة، المصدر السابق، ص ص 84-91 .

(3) لمجد، **بونعامة ينقلب على وفد الإليزي ويأمر بتوقيف أعضائه**، جريدة الشروق، ج4، ع3707، 2012، ص 11.

(4) صايكي، المصدر السابق، ص 272.

(5) تقية، حرب التحرير، ص 182.

(6) تقية، الثورة الجزائرية، ص 561.

الاستعداد لمواجهة عملية الصرصور الموجهة على الونشريس[1]، من خلال تطبيق إجراءات قتالية جديدة عرفتها الولاية كتوزيع أفراد الكتائب والفصائل إلى أفواج، وتوزيع أفواج المجاهدين إلى أقسام المنطقة ونواحيها، عدم مواجهة العدو مواجهة مباشرة عملا بحرب العصابات، وبفعل هذه الاستراتيجية تمكن الجيش من توجيه ضربات قوية متتالية للعدو[2].

ويجدر الإشارة إلى أن القوات الفرنسية قامت من قبل بعملية شرسة (عملية المطرقة) هدف منها العسكريين الفرنسيين محاولة اقناع سي محمد للتفاوض وأن المواجهة المسلحة لم تعد مفيدة[3].

المطلب الثاني: رد فعل الجيش والمعمرين من اللقاء.

بالنسبة لدعاة الجزائر فرنسية اعتبروا مفاوضات الجنرال ديغول مع قادة الولاية الرابعة خيانة لفكرة الجزائر فرنسية، الأمر الذي دفعهم وقادتهم العسكريين بالجزائر إلى انتقاد الفكرة والعمل على احباطها، واعتبروا الجنرال ديغول خائنا لما كانوا قد نصبوه لإنقاذ الجزائر فرنسية[4].

فيما يخص العلاقة بين الجنرال ديغول وجيشه، كان من انعكاسات القضية هو تعميق هوة الخلاف بينهما، واعتبروها بمثابة الضربة القاضية لجيش التحرير والحكومة المؤقتة، واستسلاما بمعنى الكلمة من الجنود مادام المشروع قد مضى بوضع الأسلحة، والتحاقهم بمنازلهم او بالجيش الفرنسي[5].

---

(1) عالم، دور الجيلالي بونعامة" ا لمدعو سي محمد" في الثورة التحريرية، ص 145.

(2) محمد بن اسماعيلي، من بطولات الشعب الجزائري، مجموعة قصص عن واقع ثورة نوفمبر 1954، مطبعة الكاهنة، الجزائر، ص 97.

(3) تقية، الثورة الجزائرية، ص 550.

(4) عالم، نفس المرجع السابق، ص ص 155، 156.

(5) بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، ص 168.

أما من جانب السلطة الفرنسية المتمثلة في رئيسها ديغول، كان يعتقد أنه يعتمد على دهائه السياسي وحنكته العسكرية لمجابهة المواقف دون تعريض بلاده ومواطنيه للخسارة، من خلال استعراضه كل أوراقه السياسية للحصول على وقف اطلاق النار بضمان مصالح فرنسا في الجزائر، فالحقيقة أن ديغول لم يكن ينوي إيجاد مخرج للقضية الجزائرية أو إيجاد حل عادل لها، إنما كانت مجرد أساليب لا تختلف عن سابقاتها من السياسات[1].

أثرت قضية الإليزي كذلك على ديغول في إيجاد حل للقضية الجزائرية فساهمت في تكوين اقتناعه آنذاك بحتمية التفاوض مع الحكومة المؤقتة، لأنه حاول الحصول على وقف القتال في الداخل، بواسطة النداءات المتكررة لسلم الشجعان ابتداء من أكتوبر 1958، وتقرير المصير في سبتمبر 1959، التي توجت في الأخير بنتائج ظهرت من خلال قضية سي صالح التي رحب بها، غير انه لم يعلق عليها آمال كبيرة، كونها عملية محدودة في قضية أوسع منها بكثير، فاستسلام الولاية الرابعة لا يعني استسلام كل الولايات[2].

أفشل ديغول قضية الولاية الرابعة لأنه في الواقع كان يطمح إلى اتفاق شامل مع جبهة التحرير الوطني[3].

خلّفت هذه القضية آثار من ناحية ديغول والحكومة المؤقتة تمثلت في مضاعفة الحذر والارتياب من الحكومة المؤقتة اتجاه تصريحات ديغول بعد لقاء مولان، حيث اكتشفت الحكومة المؤقتة من هذا اللقاء أن الهدف الرئيسي منه كان مطابقا لما كان ديغول يهدف إليه من خلال لقاء الإليزي، وبذلك تعزز اقتناعها أن الرئيس الفرنسي لايزال يراوغ للحصول على وقف إطلاق القتال من غير مقابل سياسي فراحت تشهر بمراوغاته ودسائسه وتضاعف ارتيابها من سياسته[4].

---

(1) عالم، المرجع السابق، ص 156.

(2) روافيس، المرجع السابق، ص 91.

(3) أوعيسى، المصدر السابق، ص 341.

(4) بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة**، ص 172.

اختلفت إذن الآراء عن مبادرة قادة الولاية الرابعة وتفاوضهم مع ديغول، ومنهم من اعتبرها خيانة عظمى وقبولهم الاستسلام، ومنهم من اعتبرها خروج عن الطاعة الثورية لعدم استشارتهم للقيادة الخارجية، في حين هناك مصادر تفيد بأنهم كانوا قد بعثوا برسالة الى الحكومة المؤقتة إلا أنها لم تصل في أوانها بفعل دور المخابرات الفرنسية في القضية.

ويعتبرها أيضا البعض الآخر كنتيجة لما وصل إليه القادة العسكريين في الولاية الرابعة من يأس وتذمر جراء ما شهدوه من مواقف لا مبالات والمسؤولة لبعض قادة الخارج، التي انعكست سلبا على مسار الثورة بما فيها قضية السلاح.

يرجع إعدام حليم وبوشامة إلى مبادرتهما بالاتصال الانفرادي مع ديغول، اللذان تحمسا لخطاباته متأثرين بأوضاع الولاية الرابعة وما آلت إليه.

يبقى انقلاب بونعامة على رفاقه يثير الجدل وتبقى المسألة محل دراسة تاريخية

فكان تنظيم الولاية من قبل بونعامة بعد المحاكمات كرد فعل على ادعاءات السلطات الفرنسية، التي اعتبرت أنها قضت على الثورة في الولاية.

خاتمة

إن المتتبع للمناورات التي قام بها الجنرال ديغول في الجزائر في الفترة الممتدة من 1958-1961 تناولت الاستراتيجيات الاغرائية والاصلاحية، جاءت بعد فشل استراتيجيات سابقة قمعية ووحشية، من أجل إخماد الثورة التحريرية، وإبعاد الشعب الجزائري عتها، خاصة بعد عودته الى الحكم بعد انقلاب ماي 1958والتي على إثرها أنهى عهد الجمهورية الرابعة وتربع على عرش الجمهورية الخامسة، ليبدأ معها عهد جديد عهد ازدواجية الأسلوب الترغيبي والترهيبي، من خلال الأساليب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، اختلف أسلوبها غير أن هدفها واحد، وهو القضاء على الثورة وإبعاد الشعب عنها، وحتى يضمن استسلاما مشرفا في رأيه لجيش التحرير الوطني من خلال سلم الشجعان 1958.

إن سياسات ديغول سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العسكري ما كانت إلا مناورة في ثوب جديد علها تأتي بالمطلوب، كمشروع قسنطينة الذي قدمه ديغول ليحسن به الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين، غير أن مبادرته هذه فشلت، لان الهدف منه كان فصل الشعب عن الثورة، ولم يكن مشروع اقتصادي بقدر ما هو مشروع استعماري دعائي، وهو نفس الحال مع مشروع سلم الشجعان الذي أراد به استسلام الجيش واعتبرهم أبطال، وحاول من خلاله اختراق صفوف وهياكل الولاية الرابعة، وجرّها للتفاوض معه على غرار الولايات الأخرى ، لعلمه بأوضاعها محاولا استغلال الظروف لصالحه.

أمام الفشل الذريع للإجراءات الفرنسية في الجزائر وتوالي نكسات الاستعمار الفرنسي سياسيا وعسكريا، وتعاقب الأزمات والانقسامات الداخلية بفرسنا، حيث جعلت ديغول ينتهج هذا النهج المغاير تماما عن سابقيه، لعله يحاول التخفيف من حدة الثورة، فأعلن عن مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959، هذا القرار الذي عاد عليه بالغضب وتمرد أوروبيو الجزائر عليه خاصة لاقتراحه استقلال الجزائر.

مع مجيء ديغول إلى الحكم توهمت فرنسا أن في استطاعتها هذه المرة أن تضرب الضربة القاضية، وشعرت فجأة "بثقة كبيرة" في نفسها، وشعر ديغول بدوره بتلك الثقة التي وضعتها فرنسا فيه، فتوهم أن بإمكانه أن يقضي على الثورة.

لا يمكن دراسة قضية الإليزي إلا بوضعها في سياق التطور الداخلي للثورة الجزائرية، وبالنظر إليها على أنها تمثل محاولة من محاولات اختراق صفوف الثورة، واستدراج قادة الولاية الرابعة، وبأنها تمثل مرحلة من مراحل التأزم الشديد الذي شهدته الولاية الرابعة.

نمت قضية الإليزي بمبادرة فردية تبناها عناصر من قادة الولاية الرابعة في البداية، بعد ترتيب مراحلها في سرية وبمعزل عن القيادة الثورية في الخارج، وبقية الولايات الأخرى، غير أن المصادر تفيد على أنهم ابلغوا القيادة الخارجية بمعاناة الولاية، إلا أن صوت المعاناة لم يصل في أوانه، ما حمل القيادة الداخلية الى انتقاد القيادة الخارجية واتهامها بلا مسؤولية واللا مبالات .

استغلال ديغول بعد درايته بالانشقاق الواقع بين القيادة الداخلية والخارجية، لمحاولة بسط مناورته السياسية على فروع الولاية الرابعة وعناصرها لإضعاف موقف الحكومة المؤقتة والعمل بمعزل عنها.

إن تراجع بونعامة على كل ما تم الاتفاق عليه مع ديغول، وتصحيح المسار الثوري للولاية، يثير الجدل وتبقى المسالة محل دراسة تاريخية.

كانت قضية الإليزي حتمية املتها الظروف التي عانت منها الولاية الرابعة، على أثر عمليات الاختراق التي عرفتها، إضافة إلى مشكلة التسليح وتقاعس الخارج في سماع نداء الولاية.

كان للمخابرات والمصالح الخاصة دور كبير في تشتيت وزرع بذور الانشقاق والفتن، التي عجلت الى ظهور هذه القضية.

إن لقاء الإليزي مازال رهن الشكوك التاريخية، وبقي بين المغالطة التاريخية والاتهام بالخيانة مادام رهين الكتابة الفرنسية.

القائمة البيبليوغرافية

المصادر بالعربية:

1.أحمد بناي جمال، دم الحرية، مذكرة مجاهد في جيش التحرير الوطني، منشورات دحلب، 2013.

2.آكلي محند سعيد، سي محند سعيد يروي عن "امغار"، تر، عبد القادر عبدي، منشورات مهدي، الجزائر،2012.

3.اندري فافرود شال، الثورة الجزائرية، تر، كابوية عبد الرحمان، ط خ، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

4.أوعيسى رشيد، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر، محمد المعراجي، ط خ، الجزائر.

5.بن بلة أحمد، مذكرات شخصية، تر، العفيف الأخضر، منشورات دار الادب، بيروب.

6.بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة اول نوفمبر 1954معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.

7.بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار الامة، الجزائر، 2007.

8.بن رحايل بلقاسم بن محمد، الشهيد حسين بن رحايل، نبذة عن حياته واثار كفاحه وتضحياته، دار الهدى، الجزائر، 2009.

9.بن شريف أحمد، فجر المشاتي او لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

10.بن عمر مصطفى، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007.

11.بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الامة، الجزائر، 2014.

12.تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، ط خ، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

13.تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر، بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2012.

14.تونسي مصطفى، تاريخ الولاية الرابعة، سيرة أحد الناجين، تق، يوسف الخطيب، تر، وذاينية خليل، دار القصبة، الجزائر.

15.خياطي مصطفى، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر ،نسيبة غربي، المؤسسة الوطنية للاتصال، رويبة، 2013.

16.دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

17.الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل الغربي، القاهرة، 1984.

18.ديغول شارل، مذكرات الأمل (التجديد-الجهد) ، (1958-1962)، تر، سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات ، ط2، منشورات عويدات ، بيروت ،1986.

19.الزبيري طاهر، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخية، 1959-1962، منشورات ANEP، 2008.

20.زدار فكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر، فتحي سعيدي، ط خ، موفوم للنشر ،1997.

21.سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010.

22.شايد حمود، دون حقد ولا تعصب، صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر، كابوية عبد الرحمان، ط خ، منشورات دحلب، 2010.

23.صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تح، محفوظ اليزيدي، دار الامة، الجزائر، 2010.

24.صديق محمد صالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2009.

25.علاق هنري، مذكرات جزائرية ، ترك جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

26.الغول سليمان، من أسود الونشريس ، يوميات...شهادات...، تر، عزة، دار الهدى ، الجزائر.

27.فرحات عباس، تشريح حرب، تر، أحمد منور، ط خ، المسك، الجزائر،1980.

28.قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر، العربي بونيون، ط خ، دار الامة، الجزائر، 2011.

29.قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

30.قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة،ج2، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.

31.كافي علي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946-1962، دار القصبة، الجزائر،1999.

32.كريمي عبد الرحمان(النقيب سي مراد)، تح، حنفي، ط1، دار الامة، الجزائر، 2005.

33.لمقامي محمد، مذكرات ضباط من وزارة التسليح والاتصالات العامة(رجال الخفاء)، تر، علي راسب، المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، 2010.

34.مالك رضا، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية1956-1962 ، تر ،فارس غصوب، ط 1، دار الفاربي، لبنان، 2003.

35.متيجي بلقاسم، حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد من 1957-1962، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، الجزائر،2007.

36.المدني احمد توفيق، مذكرات حياة كفاح، مع ركب ثورة التحرير، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2008.

37.مراردة مصطفى "ابن النوي"، مذكرات ، شهادات ومواقف من سيرة الثورة في الولاية الأولى، تح، مسعود فلوسي، دار الهدى، الجزائر، 2009.

38.ميكاشير صالح، حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية1957-1962، ثامقوط، بونعمان، اكفادو، تر، العيد دوان، دار الامل ، تيزي وزو، 2012.

39.نمار محمد الصغير، مذكرات من الونشريس "من اجل ان تحيا الجزائر"، تح، محمد عزة ، النظر للنشر والتوزيع،2016.

40.ولد حسين محمد الشريف، من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال1930 - 1962، دار القصبة، الجزائر.

41.ولد خليفة محمد العربي، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن معانات شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة، كرونولوجيا جزئية وثائق أساسية، ط3، دار الامل، الجزائر، 2003.

التقارير:

42.المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث ووقائع ثورة التحرير، الولاية الرابعة، 1959-1962، ج1.

43.المنظمة الولائية للمجاهدين لولاية الجزائر، الملتقى الوطني الثالث لتاريخ الثورة 1956-1958 ، تقرير الجزائر العاصمة، صادر عن حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث، 13/11 ديسمبر 1985.

الجرائد بالعربية:

44.المجاهد، ج4، ع9، 8 ماي 1961.

45.المجاهد، ج1، ع28، 1958/08/28.

46.المجاهد، ج2، ع36، 1959/02/6.

47.المجاهد، ج4، ع94، 1961/04/25.

48.المجاهد، ج2، ع36، 1959/02/6.

49.المجاهد، ج4،ع95، 1961/04/25.

50.المجاهد، ج4 ، ع92، 1961/03/27.

51.المجاهد، ج2، ع49، 1959/08/24.

52.المجاهد، ج4، ع95، 1961/05/08.

53.المجاهد، ج2، ع37، 1959.

54.المجاهد، ج2،ع40، 1959/04/16.

المصادر الفرنسية:

55. courriere yves, les feux du désespoir librairie arthéme fayard, paris, 1971.
56. Dahlab saad, mission accomplié pour l'indépendance,de la l'algérie, Ed dahlab, alger,2010.
57. LE commandant azzadine, les fallaghas préface de mourad oussEdik, Ed ENAG, alger,1997.
58. Harbi mohammed et gilbert meynier le FLN doucuments et histoir 1954-1962, Ed casbah, alger, 2001. e
59. Meynier gilbert, histoir intéreure du FLN,1954-1962, préface de mohammed rahbi, Ed casbah, alger, 2003.
60. Moutagnon pierre, l'affaire si salah, Ed pygnation, paris, 2010.
61. Karimi abd errahmane (capitaine si mourad), mémoires, tr ، kuoadri mohamed bouali, Ed dar el oumma, alger, 2010.
62. Saiki mohamed, chonique des annes de gloire, Ed dar elgharb, alger, 2009.
63. Taguia mohamed ,l'algerie en gurre ,o. p. u, alger,2009 .
64. 1Taguia mohamed, l'armée de libératoin en wilaya IV , Ed casbah, alger, 2006.
65. Taleb brahimi ahmad, mémoires d'un algérién, héves et épreuves 1932-1965 tm1, Ed casbah, alger, 2006.

الجرائد:

66. L'echo d'alger, 4 october 1958.
67. La Depéche , samedi 27 juin 1959.

المراجع بالعربية:

68.أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .

69.أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

70.باتريك افينو وآخرون، حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر، بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي ، الجزائر، 2013.

71.بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الجزائر، الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

72.بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

73.بلغيث محمد امين ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق وصورة نادرة تنشر لأول مرة، دار المدني، الجزائر، 2008.

74.بن اسماعيلي محمد، من بطولات الشعب الجزائري، مجموعة قصص من واقع ثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة الكاهنة، الجزائر.

75.بن عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر.

76.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997،

77.بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة، الجزائر، 2012.

78.بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

79.بوعزيز يحيى، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2010.

80.التواتي دحمان ، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962، مؤسسة كوش كار للنشر والتزيع، 2008.

81.جبلي الطاهر، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الامة الجزائر، 2015،

82.جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014.

83.الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، كتب قومية، ج26، دار القومية، القاهرة.

84.الحاج مسعود جديد(سيد علي) مذكرات شهيد لم يمت، تق، مراد وزناجي، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

85.الزبيري العربي وآخرون ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، الجزائر، 2007.

86.السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 لولاية تيسمسيلت، مؤسسة الذاكرة للولاية الرابعة التاريخية.

87.سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائرية، 2009.

88.شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة الجزائر، 2010

89.شريط لخضر، استراتيجة العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط1ن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954.

90.عامر زهية، حراس الاكفادو للمجاهد عامر علي ماقورة، الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة، 1957-1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

91.عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر،2009

92.عباس محمد، ثوار عظماء، (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2009.

93.عباس محمد، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009.

94.العلوي طيب محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات مديرية الثقافة، الجزائر، 2013.

95.عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر.

96.غربي الغالي ،فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 ،دراسات في السياسات و الممارسات ،غرناطة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009.

97. فايس موريس، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961- 29 يونيو 1962، تر، الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر،2013.

98.الفرجي بشير كاشة، مختصر وقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ط خ، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والتوزيع، رويبة، 2007.

99.قاسم سليمان، تاريخ الولاية السادسة، المنطقة الثانية من بداية التاسيس الى نهاية بلونيس 1954-1958، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر.

100.قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

101.قندل جمال، خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، صدر عن وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

102.كلود جون، حرب الجزائر عندما يتحول العساكر الى الة تعذيب ، تر، احمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2013.

103.لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية، ط1، دار خليل القاسمي، الجزائر، 2013.

104.لونيسي رابح واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

المراجع بالفرنسية:

105.Jérome hélie,les accords d'evien histoire de la paix patée en algérie ,Ed olivier orban, 1992.
106.Kaddache mahfoud, et l'algérie se libéra 1954-1962,ehemin romain lot, Ed ennadjah bikadam, alger,2010.
107.Laurent sebastien, histoir oral inventaire analytique de la sous,serie 3K et 4K , tm 3, Ed château de vincennes, 2005.
108.Maadad messoud , gurre d'algerie chronologie et commentaires, Ed ENAG, alger, 2009.
109.Pierre vidal, naquet, les crimes de l'armée français en algérie 1954-1962, Ed découverte et syros, paris, 2001.
110.laurent Sébastien, histoir oral inventair analytique de sous- servies 3 K et 4 K, tm 2,Ed château de vincennes,2001.
111.Soudrin becel, fouds michel debre (1936-1983) repertoire numérique d'étaillé de la sous, sevie archives département, chaubray, paris, 2012.
112.Stora benjamin stora, l'histoire de la guerre d'algérie 1954-1956, Ed la d'écouverte, paris, 1995.
113.stora benjamin stora,algérie histoire contemporaine 1830-1988, Ed casbah, alger,2004.
114.Stora benjamin, ferhat abbass une autre algérieK, zkaya daoud, Ed casbah, alger.
115.Thénault sylivie, histoire de la guerre d'independance algérinne , Ed el maarifa, alger,2010.
116.Zaamoum rabah, si salah mystére et vérités, Ed casbah, alger, 1999.

الرسائل الجامعية،

117.بديدة لزهر ،الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور الى المواجهة مع الحركة الوطنية ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ،اشراف، العربي الزبيري ،جامعة الجزائر ،2009-2010.

118.بن عزة مصمودي ،استراتجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية ابان الثورة التحريرية (1958-1962)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف ،معمر العايب ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ابي بكربلقايد ،تلمسان ،2016-2017.

119.بوعبدالله عبد الحفيظ ،فرحات عباس بين الادماج و الوطنية (1919-1962) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ،اشراف ،يوسف مناصرية ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2005-2006 .

120.بوعزيز عبد المالك ،العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف ،شاوش حباسي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

121.حليلي بن شرقي ،الولاية الرابعة ومخطط شال ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف ،شاوشي حباسي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

122.روافيس جمال ،قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية ،العصفور الأزرق ،حادثة الاليزي،وشبكة جوسنون،1955-1960 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف ،سعيدي مزيان ،المدرسة العليا للأساتذة ،الجزائر ،2016-2017.

123.شبوب محمد ،اجتماع العقداء العشر من 11 اوت الى ديسمبر 1959 ،ظروفه واسبابه وانعكاساته على مسار الثورة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف ،بوعلام بلقاسمي ،كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ،جامعة وهران ،2009-2010.

124.شبوط سعاد يمينة ،الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة 1954-1962 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،اشراف ،بن يوسف تلمساني ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الجزائر ،2011-2012 .

125.شتوان نظيرة ،الثورة التحريرية (1954-1962) ،الولاية الرابعة نموذجا ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ،اشراف ،يوسف مناصرية ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،2007.

126.عالم مليكة ،التنظيم القضائي الثوري(1954-1962) ،الولاية الرابعة نموذجا ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،اشراف ،بن يوسف تلمساني ،جامعة الجزائر .

127.عالم مليكة ،دور الجيلالي بونعامة "المدعو سي محمد "في الثورة التحريرية(1954-1961)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اشراف مسعودة يحياوي ،جامعة الجزائر .

128.يحياوي مسعودة ،التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية ،رسالة ماجستير في الحديث و المعاصر ،اشراف ،امحمد بحموم ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2004-2005 .

الجرائد والمجلات :

129.أحمد مسعود سيد علي ،المجلس الوطني للثورة وعروض ديغول لإحلال السلام (1951-1961) ،مجلة البحوث والدراسات ،ع 21 ،2016 .

130.بلجة عبد القادر ،المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،من السرية الى العلنية(1956-1962) ،مجلة المتون ،م10 ،ع2 ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة سعيدة ،01ديسمبر 2018 .

131.بلحاج صالح ،قضية قادة الولاية الرابعة ،مجلة المصادر ،ع18 ،الجزائر ،2009.

132.بلعربي عمر ،أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية و القمعية للقضاء على الثورة ،خطا شال وموريس نموذجا ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية ،ع 40 ،جامعة بابل ،العراق ،سبتمبر 2018 .

133.بن مهيريس العيد ،رجل المبادئ الثورية ،مجلةأول نوفمبر ،ع171 ،ديسمبر 2007 .

134.حمري عيسى ،اتصالات الولاية الرابعة مع الحكومة الفرنسية جوان 1960 ،مجلة الحوار المتوسطي ،ع2 سبتمبر 2018 .

135.شهبوب عبد القادر ،الاحتفال بالذكرى 20 للعقيد سي محمد بوقرة ،مجلة أول نوفمبر ،ع36، 1979 .

136.شهبوب عبد القادر ،الذكرى 18 لاستشهاد الرائد سي محمد بونعامة ،مجلة أول نوفمبر،ع37 ،1979 .

137.لمجد ناصر ،بونعامة ينقلب على وفد الاليزي ويأمر بتوقيف أعضائه ،جريدة الشروق ،ج4 ،ع3707 ،2012 .

138.لمجد ناصر ،مأمرة سلم الشجعان وجحيم التصفيات في صفوف الثورة ،الولاية الرابعة دوامة الشك ومحاولة اغتيال محمد بوقرة ،جريدة الشروق ،ج1 ،ع3704 ،03 جويلية 2012 .

139.لمجد ناصر استفزازية بين قيادات الثورة ،خفايا لقاءات ضباط الولاية الرابعة بالفرنسين ...من المدية الى باريس ،جريدة الشروق ،ج3 ،ع3706 ،05 جويلية 2012 .

140.ماجن عبد القادر ،حسن يوسف ،قضية الاليزي ،مجلة اول نوفمبر ،ع116 ،ع117 ،1990 .

141.ماجن عبد القادر ،عمليات شال بالولاية الرابعة ،مجلة اول نوفمبر ،ع 87 ،نوفمبر 1987 .

142.مقلاتي عبد الله ،الرائد حمدي بن يحى ودوره القيادي في الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية ،المجلة التاريخية الجزائرية ،ع2 ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،ماي 2017 .

143.مقلاتي عبد الله ،عمران اوعمران قائد الولاية الرابعة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ ،مسيرة جهادية حافلة ،مجلة المصادر م15 ،ع28 ،2016 .

144.نايت الياس ،الوضع السياسي للجزائر 1960-1961 ،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،م 2 ،ع 3 ،جانفي 2014 .

الدوريات،

145.شبوط سعاد يمينة، نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعمومفي الولاية الرابعة(1960.1961) نموذجا، دورية كان التاريخية، ع23، مارس 2014.

المقالات بالفرنسية،

146.Boualem touarigt, léaffaire si salah zamoum ou tilist, 29Janvai 2014 .

147.Devezac rebert, l'affaire si salah, une vhaie fausse affair conférence « la montée des voitens dans le grand alge » 01/06/1958-30/04/1961.

148.Sellam sadek, l'affaire si salah, vécue par le commandaut lakhdar bouréga, preses univairstaies de France, 2001-2011.

الملتقيات:

149.قنطاري محمد، سدود الاسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة المكهربة والالغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر.

150.غربي الغالي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة المكهربة والالغام ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر.

151.ياحي محمد، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة المكهربة والالغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر.

القواميس والموسوعات،

152.بلقاسمي بوعلام وآخرون، موسوعة اعلام الجزائر اثناء الثورة، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954.

153.شرفي عاشور، قاموس الاعلام للثورة الجزائرية1954-1962، تر،عالم مختار، دار القصبة، الجزائر،2007.

3.154.مقلاتي عبد الله، قاموس الاعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر.

الأشرطة السمعية البصرية:

155.شريط سمعي بصري، شهادة حية للمجاهد مجاهد محمد، متحف المجاهد لبرج بونعامة ولاية تيسمسيلت، 2011/11/24.

156.شريط سمعي بصري، الكتيبة الحمدانية، صادر عن وزارة المجاهدين للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أأول نوفمبر 1954، 16 فيفري 2005.

المواقع،

157.شبكة الجزيرة الإعلامية

158.wipolex. Wipo./05/2019/س11، 00/11، 30.

159.Aljazera mEdia Net work, 9، س00 2019افريل28.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	6-2
الفصل الأول: شارل ديغول والثورة الجزائرية (1960-1958)	
المبحث الأول: ديغول والجمهورية الخامسة	17-8
المطلب الأول: شخصية ديغول	10-8
المطلب الثاني: ضعف الجمهورية الرابعة	13-11
1.الأسباب الداخلية	11
2.الأسباب الخارجية	13-12
المطلب الثالث: إعتلاء ديغول الحكم وقيام الجمهورية الخامسة	17-13
1.حركة 13 ماي 1958	14-13
2.أسباب حركة 13 ماي 1958	15
3.نتائج حركة 13ماي 1958	16
4.قيام الجمهورية الخامسة	17
المبحث الثاني: سياسة ديغول في الجزائر	31-18
المطلب الأول: على الصعيد السياسي	22-18
1.استفتاء 22 سبتمبر 1958	19-18
2.سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958	20-19
3.مشروع تقرير المصير16 سبتمبر1959	22-20
المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي	24-22
مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958	24-22
المطلب الثالث: على المستوى العسكري	26-24
1. مخطط شال العسكري	28-26
2.أهم العمليات العسكرية لمخطط شال	29-28

3. الأسلاك الشائكة المكهربة للخطين	30-29
4.أهداف الأسلاك الشائكة	31-30
المبحث الثالث: ردود الفعل من سياسة ديغول	39-32
المطلب الأول: رد الفعل الجزائري	36-32
1. رد الفعل من استفتاء 28 سبتمبر 1958	32
2. رد الفعل من سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958	33
3. رد الفعل من تقرير المصير 16 سبتمبر 1959	34-33
4. رد الفعل من مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958	34
5. رد الفعل من خط شال والأسلاك الشائكة	36-34
المطلب الثاني: رد الفعل الفرنسي	38-36
المطلب الثالث: الموقف الدولي من سياسة الجمهورية الخامسة	39-38
الفصل الثاني: لقاء الإليزي	
المبحث لأول: خلفيات اللقاء	55-41
المطلب الاول: قضية الإليزي	46-41
1. تعريفها	42-41
2.أطراف القضية	46-42
المطلب الثاني: الظروف المحيطة باللقاء	51-46
1. الظروف الداخلية	49-46
2. الظروف الخارجية للقيادة الثورية	50-49
3. تأثير الحرب النفسية	51-50
المطلب الثالث: جذور اللقاء	55-52
المبحث الثاني: اللقاءات التمهيدية السرية	66-56
المطلب الاول: لقاء 28 مارس 1960	57-56
المطلب الثاني: لقاء 31 مارس 1960	57
المطلب الثالث: لقاء 2 جوان 1960	60-58

المبحث الثالث: اللقاء الرسمي بالاليزي 10جوان 1960	66-61
المطلب الأول: الطريق الى الإليزي	62-61
المطلب الثاني: قادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول على طاولة التفاوض	64-62
المطلب الثالث: نتائج اللقاء	66-65
الفصل الثالث: انعكاسات لقاء الاليزي على الثورة	
المبحث الأول: انعكاسات اللقاء على الولاية الرابعة	77-68
المطلب الأول: رد فعل بونعامة	70-68
المطلب الثاني: الإجراءات والمحاكمات	74-71
المطلب الثالث: إعادة تنظيم الولاية	77-75
المبحث الثاني : تصريحات ومواقف حول لقاء الاليزي	85-78
المطلب الأول : موقف الحكومة المؤقتة	81-78
المطلب الثاني : الولاية الثالثة ولقاء الاليزي	83-81
المطلب الثالث : تصريح بعض الشخصيات ومواقفها	85-83
المبحث الثالث : الموقف الفرنسي من اللقاء	89-86
المطلب الأول : موقف ديغول (عملية سيغال)	87-86
المطلب الثاني : رد فعل الجيش والمعمرين من اللقاء	89-87
خاتمة	93-91
الملاحق	98-95
القائمة البيبليوغرافية	113-100
فهرس المحتويات	117-115